



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

جَنَّةُ الْأَحْكَامِ وَجَنَّةُ الْخِصَامِ فِي الْحِيلِ وَالْمَخَارِجِ

المؤلف

سعيد بن علي السمرقندي الحنفي

كامل  
لكن سكتها

١٦٨١  
٢٢٥٥  
٢٢٥٥

كتاب

حَسْبُ الْأَحْكَامِ وَجُنْدُ الْخِصَامِ

لِلنَّحْلِ الْأَمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامِ

عبد ربه سعيد علي

للمير قزلي

تقدم التبر

بوعزيز

من كتب المرحوم حسن جلال باشا  
هدية  
للجامع الأزهر تـ ذاً لوصيته



مستوفى  
أحمد بن محمد  
مستوفى  
أحمد بن محمد

مستوفى  
أحمد بن محمد  
مستوفى  
أحمد بن محمد

مستوفى  
أحمد بن محمد  
مستوفى  
أحمد بن محمد

تلكم الفقر فم بن صنف  
الشيخ بن تراث الشريفي

أحمد بن محمد  
أحمد بن محمد



**بسم الله الرحمن الرحيم** ومنه الامانة وعليه التكلان  
**الحمد لله** رب العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله اجمعين **فصل** في عبيد ربه العالين  
 به من العلم عقابه **صحيح** على السريدي عمن الله له ومن دعائه بالمعزة عند مطالعة  
 كتابه اني ما رايت الحيل والمخارج حايبه استدل بالكتاب والسنة والجماع الا  
 انما الكتاب قوله تعالى في قصة ابيوب صلوات الله عليه وسلامه وخديجة  
 صغفنا فاضرب به ولا تخش واما السنة فهو ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال ليلكن الرجل الذي استري صاعا من تمر يباعين الربيت هلاقت ثم  
 بسلعة ثم اتعت بسلعتك ثم لا وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله  
 يحب ان يوتي بوضعة كما يحب ان يوتي بقرابيه واما الاجماع فهو ما جرت به  
 بالاحتياط لئلا يترك الثواب والاحكام والمخرب من التبرؤ والجرم ودفع الضرر  
 والخلم والاحتياط عن الوقوع في الخرج والاثم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى  
 يومنا هذا اختلف عن سلف من غير تنازع ولا تكلف في كل الاجماع الا ان الامية المأثمة  
 ابا حنيفة وابا يوسف ومحمد بن زفر والحسن بن النخعي اجمعين يترجموا على المخارج في  
 كثير من بيعيها وفروها في بعض نفيهم ولم يجمعوها وهذا قال ابو بكر الاسكاف  
 سائل الحيل كلها موجودة في المبسوط الاسيلة واحد وفي مسيلة الاحتياط في  
 ابطال شفعة الشريك نذكرها في موضعها ان شاء الله تعالى هكذا قال ابو سليمان في  
 الجوز جاني رحمه الله حين قيل الا يخرج البنا بكتاب الحيل فقال كذا يوا على جملته في الحسن  
 رحمه الله تعالى ليس لمحمد بن الحسن كتاب الحيل فكل كتاب لمحمد بن حنيفة البنا بكتاب  
 صنفه السلطان فليست لم يفعل فقبل له من صنف كتاب الحيل فقبل ولان الوفاق  
 بكونه وكذا اتفقت من شيخ الامام زين الاسلام الاسكاف في كتابه بن محمد بن حمزة  
 السريدي ثم المديني انه قال **فصل** حايكا عن استاذة ان كتاب الحيل مخول على  
 محمد بن الحسن والسريدي كما كتبه الوصول اليها والمديني يثق عليه مطالعة الكتب  
 عند خاتمة البنا وقال **فصل** في الصلاة والسلام رحمه الله امر المعروف اهل زمانه  
 وشمل الامر على اخوانه **التقطعات** سائل الحيل والوصول في العوائد  
 والمعاملات بين كتبا المتقدمين ائمة الدين واسمها **فصل** عن فتاوى الفقيه المتأخر  
 وفيها المسلمين رضي الله عنهم اجمعين وجميعها في هذا الكتاب وجعلته موسما  
 لبسها على الطالب وجودها وعلى المخلص الوصول اليها وسميتها **فصل** في احكام  
 وخبره الخضام وضمنت الى كل كتاب ما جاز من المسائل المشبهة وما يحق موله  
 فكل مسيلة او ردتها فيه ذكرت موضعها في الكتب ونسبتها الى مصنفها الكتاب الذي هو فيه  
 الا اذا كانت المسيلة ظاهرة ليكون الوثق وعن التهمة ابعد رجاء التواب الجليل العتيق

في كل كتاب  
 من كتبه

في كل كتاب  
 من كتبه

والثناء الجليل في الاول وليذكر من تأمل فيه ووقف عليه من كفى مؤنة السب في الطلب  
 لصالح دعائه والله تعالى ولي العون والكفاية الاصل ان من اراد بالحيلة الحائي الي  
 ذكرتها في اول الكتاب فلا بأس به واجوا ان يكون به ما جاورا من ارادها ابطال حق  
 الغير فلا يسعه ذلك وربما يكون ما والله تعالى اعلم **فصل** في الصلاة  
 متافرمه انما في نهائما واحدها بحس فانه يتيم ولا يجوز له التجري وعيوض  
 العمل بجوز له التجري ويجوز له التيم وكذا اذا كان الاقل طاهرا جاز التجري فيه  
 عند الشك في من اراد الاحتياط فيه فالحيلة فيه ان يترك ذلك لما كان الاحتياط  
 العطن على نفسه او خطا لعينه على بعض حتى يتحقق الخامسة ويجوز له التيم بالانكاف  
 ومن شك في بعض وضوءه وسوا ذلك ما شك في غسل ذلك الموضع الذي شك فيه وان كان  
 معرضا له كثيرا فانه لا يكتف باليه من عمل الشيطان فان توصاه رأي سلكا  
 سالا من ذكره فليعبه عادة الوضوء وان كان الشيطان يربه ذلك كثيرا ولم يعلم  
 انه بوله او غيره معنى عليه فان اراد دفع ذلك فالحيلة ان يضيء فرجه وازاره  
 لما اذا توفقت في مثل هذه الحادثة حتى اذا كان الشيطان يريد ذلك يقول هذا  
 بيت الماء الذي نضحت **المصلي** اذا سئل في الصلاة او المسبوق اذا قام الى قضاء  
 متقدم حتى لا يترك من يديه ان سئل قد رخصت لا تفقد صلاة وان مشى اكثر من  
 ذلك نفسه وسواها من العقبة ابي الليث ذكرها في فتاويه سواها في المسجد او في  
 الصلوات وان لم يكنه لقيام عذر واراد الانفسد فالحيلة في ذلك له ان يمتنع مقدار  
 صفة ووقف ثم يمشي مقدار نصف ويقف هكذا الى تمام الصلاة **التشبهات**  
**والمخالفات** وان سئل عن رجل قرأ آية السجدة مرارا في موضع وسبعها رجل كان  
 معه فيجب على السامع سجدة واحدة وعلى الثاني كل مرة سجدة على حدة فقل هكذا  
 رجل قرأ آية السجدة في موضع وسبعها رجل سرقا من الثاني وذبح ثم عاد وقرا  
 تلك الآية ثانيا ثم قام وذبح ثم انصرف وقراها ثانيا هكذا امر ارا فانه يجب على  
 القاري سجدة على حدة كل مرة لا خلافا للمجلس والسامع يكفيه سجدة واحدة لعدم  
 سبب الوجوب وسوا خلاف المكان واخلاف الاي وعلى عكسه اذا كان القاري  
 على مكانه والسامع يذهب ويحيي يسبح على الثاني سجدة واحدة وعلى السامع لكل  
 مرة سجدة على حدة وان سئل عن رجلين في موضع معا قرأ آية السجدة مرارا  
 فسمعها صاحبها ولم يفارق كل واحد منهما صاحبه فيجب على القاري سجدة واحدة  
 وعلى السامع لكل مرة سجدة على حدة فقل هذا في محل على الدابة والدابة تسير  
 فقرا احداهما في الصلاة في ركعة واحدة مرارا آية السجدة يكفيه سجدة واحدة لان  
 المجلس واحد في حقه ويجب على السامع لكل مرة سجدة على حدة لا خلافا للمجلس والمكان ان  
 سيرا له به بغيرها بخلاف السفينة وان سئل عن سبب ما يقع في آية السجدة

فمنها منه احزفجب على السامع سجدة ولا يجب على الثاني فعل هذا امره حايض او  
نفسا قرات اية السجدة وسجدها احز لا يجب عليه سجدة لانها ليست من اهل وجوب  
الصلاة لا قضا ولا اداء والسجدة تقطع من الصلاة ويجب على السامع لقوله عليه السلام  
السجدة على من سمعها وكذلك الجواب اذا كان في قاري صبيبا او مجنونا او كافرا يجب  
السجدة سجدة ولا يجب عليهم لما ذكرنا وان سبيل عن رجل فاشته ثلاث صلوات  
في ثلاثة ايام الظهر من يومين والعصر من يوم واحد والمغرب من يوم واحد ولا يدري اينهن فالت  
اولا فقل له ان يصلي سجدة واحدة في كل يوم وليلة فسقط الترتيب ولو  
فانته صلواته من يوم فانه يصلي الظهر ثم العصر ثم العشاء ثم المغرب في كل يوم وليلة ولا يدري اي  
وفي مواهب تجري في ذلك وسبيل عن رجل فاشته واحدة من يوم وليلة ولا يدري اي  
اي صلاة هي قال تسفيان الثوري يعيد صلاة العشاء والمغرب ثم يصلي اربع ركعات  
بنيمة المتركة تجزيه اذا كان ظهرا او عصر او عشا وقال بشر يصلي اربع ركعات ثلاث  
معدات يعيد على راس ركعتين والثالثة والرابعة فجزيه انها كانت دية قال محمد  
ابن مقاتل الرازي ذكرها في الفتاوي وعند علماءنا يعيد صلاة يوم وليلة احتياطا  
ذكرها في نوادر الصلاة وعن رجل فاشته خمس صلوات بالاسم نقصا من اليوم مع كل  
صلاة صلاة هل يجوز ان لا يد الصلاة اليوم ثم الصلاة بالاسم فان صلاة الاس  
كلها جائزة وصلاة اليوم كلها فاسدة لان الترتيب باق لا يترك عليه القاي  
وان يد الصلاة بالاسم ثم الصلاة اليوم فاسدة بالاسم كلها جائزة وصلاة اليوم فاسدة  
الا عشا لانه صلى العشاء فاقضي ما عليه تجازت ذكرها في الفتاوي وعن رجل  
احد في المسجد في الصلاة ولو لم يجدت فسدت صلاة هذا رجل قام من الرابعة  
الى الخامسة في الظهر وفي العصر او العشاء قبل ان يعيد في الرابعة فدر الشهد وقد  
ركعتة الخامسة بالسجدة فسدت في السجدة فانه عفت السجدة ان الحدث ينقض  
السجدة فصار كأن لم يعيد ركعتة الخامسة بالسجدة فانصرف وتوضي وعاد وتم العشا  
ولو لم يجدت وفي غيرها كانت صلاة فاسدة لان السجدة الاخيرة فرض وقد تركها  
وهذا قول محمد وعن رجل اقتدي برجل في ركعتين فترجمه ست ركعات قال  
هذا رجل اقتدي بالامام في التطوع في السجدة فاشته ثلاث بزمه فضا الشفع الاول والثاني  
لانه لما اقتدي به فقد التزم بحرمته وحرمته اوجب عليه السجدة كما اوجبت على  
الامام وبمثلها لو قام في الظهر الى الخامسة قبل ان يعيد في الرابعة فدر الشهد فاشته  
وقيد الخامسة بالسجدة ثم تذكر عليه ان ينفيها لها ركعة اخرى ويكون له ست ركعات  
قطوعا ولو اقتدي به رجل في هذا الركعتين الاخرتين بزمه فضا الاربع عند اي وقت  
بالاسم مع الامام وعنده محمد بزمه فضا الاربع بالعلبة التي ذكرنا ويزيد في يوسف بينهما  
وكان في السجدة الاولى انفتحت صفة الصلاة في الثانية اخافت فاقبل تركه وعن ثلاثة

نفر

نفر صلو صلاة الفجر ركعتين فوجب على احدهم قضا ركعتين وعلى الثاني ركعة ولا  
يجب على الثالث شي فقل هؤلاء صلو صلاة الفجر فزادي فشكلوا لم يدروا اثنين  
صلوا ام اربعة واحد واحد اول ما عرض له ذلك فعليه ان يستقبل الصلاة ولا  
يتحري والثاني عرض له ذلك كثيرا فتحري في ذلك ورفع تحريمه على انه ام صلاة فلا  
شي عليه والثالث عرض له ذلك كثيرا فتحري ولم يقع تحريمه على شي فبني على الاقل وصلا  
ركعة على موجب الشروع وعن رجلين اقتديا بامام فتقدم عليه فجازت صلاة احدهما  
وسدت صلاة الاخر فقل احدهما تقدم امامه ليتوضا ويعود فتوضا وعاد  
واثم صلاته واحد الثاني وتقدم ولم يعد فسدت صلاته وعن رجل صلى الظهر فلما فرغ  
من صلاته ستره رجل ووجب عليه اعادة الصلاة فذا رجل صلى وفي ثوبه نجاسة اكثر من ثوب  
البرسم ولم يعلم بذلك فلما فرغ من صلاته اخبره بذلك رجل فزاد وجبت عليه اعادة  
الصلاة وان سبيل عن امرأة وصبي وشرك سافروا وكانت المرأة حايضا فظهرت  
واسم المشترك وادرك الصبي فعملوا صلاة المسافر ام صلاة المقيم وقد بقي عليهم وبين  
المتركة يوم او يومان فقل المرأة تصلي صلاة المسافر والمسلم والصبي يمان لصلاة  
لان المشترك والصبي حكم الصلاة كان غير ثابت عليهما وليس من يدرى من السفر بعد  
ثبوت حكم الصلاة عليهما وذكر في العيون صبي ونهرا في جزا الى السفر مسيره ثلاثة  
ايام فلما سارا يومين اسم الصبي في بلغ الصبي فان السفر في قصر الصلاة فباقي من سفره  
والصبي يتم الصلاة لان يومه السفر ان السفر كانت صحيحة وصار مسافرا وقد حوز وجه  
واما الصبي كانت نيته السفر فاسده لانه ليس من اقل اليه وعن ثلاثة نفر في السفر  
احدهم جنب والاخر امرأة طهرت من حيضه والثالث ميت ومعهم من الماء عذرا ما  
مكنه غسل احدهم كيف يصنعون فان كان الماء احدهم فهو اخيه وان كان الماء سباحا  
لم يكن ملكا احدهم فالجنب اخيه لانه غسله فوضعه ويكون الماء للمرأة وبين الميت  
لان غسله سنة وان كان الماء جميعا فلا ينبغي لاحدهم ان يغتسل به كان الميت فنهضيا  
ويبلغ لهما ان يصرفا فيصليهما الى الميت ويتهما ذكرها في العيون وان سبيل عن ثلاثة  
نفر ام احدهم في الظهر والاخر في العصر والاخر في المغرب ثم وجد في موضع صلاة الامام  
قطرة من الدم وكل واحد يقول ليس الدم مني فعلم انه من احدهم كيف حال صلاتهم فقل  
ظهرهم جائزة وامام الظهر والعصر يعيد ان المغرب وعصرهما جائزة وامام المغرب يعيد  
العصر ذكرها في العيون رواه عن ابن رستم عن محمد وذكره وروي خلف بن ايوب  
عن محمد بن ثلاثة نفر كان من احدهم الحدث فلم يتوضا حتى صلى احدهم الظهر والعصر والاخر  
العصر والاخر المغرب قال اجزت عنهم كلهم صلاة الظهر ويعيدون كلهم المغرب  
ويعيد الذي صلى بهم المغرب العصر ايضا قال يعقبة ليس من الروايتين فوق الاخر  
حرف وموان امام المغرب يعيد المغرب ايضا في روايه خلف وفي روايه ابن رستم

وان سبب عن رجل غلط اما الجنب اما الطاهر فذلك بخلاف بالطلاق انه يبرئ  
 اما الجنب من الطاهر ويصل بينهما في هذه الساعة كيف يكن هذا فقل هذا رجل يزوج  
 من يزوج منها يزوج عشرين لو اسعه عشرين ولو اصبها ونزح الدوا عشرين من صحتها  
 في هذه الدنيا وفي البر الطاهر فاذ انزع ذلك الدوا المصوب فانما حكم بها في البر  
 المصوب فيها الماء وصار فاصلا بينهما فبرئ من يمينه وان سبب عن رجل اقتد بابا امام  
 اقتدا صحبا ودخل في الصلاة فجاء واصدوه كل عنده وصعدت صلاة المعتدي فقل هذا  
 رجل في سبينة اعتدي برجل في سبينة اخرى والسبينة ان متصلتان فجاز رجل وقطع  
 الحمل او حل عقدة وانفصلت السبينة ان فصلت صلاة المعتدي لان الاقتدا لا يجوز  
 اذا كانت السبينة ان منفصلتين وعن رجل يوضي بالما الطاهر وشروع في الصلاة وراي  
 الما في صلاته وصعدت صلاته بروية الما فقل هذا موصي اعتدي بالامام المنيح فراي  
 الما في الصلاة والامام لا يعلم ذلك حتى فرغ من الصلاة فصلاة المعتدي فاسده كون  
 من نعمة ان الامام قد راي الما وانتقم من يمينه وانه صلى من غير طهارة وان سبب عن  
 رجل صلى المغرب فشهد فيها عشرين مرات كيف يكون هذا فقل هذا يكون الا اذا را  
 وبقائه لو ادركه الامام في العدة الاولى وتهدب معه وصلى معه الركعة الثالثة فشهد  
 معه الثاني وقد كان على الامام هو فتابعه في سجدة في السهو وتهدب الثالثة ثم تذكروا  
 انه قرأ السجدة ونسي ان يسجد فانه يسجد مع الامام سجدة الثالثة وتهدب الرابعة  
 ثم يسجد سجدة في السهو وتهدب الخامسة فاذا سلم يقوم الى قضائه فاذا صلى ركعة تشهد  
 اثباته السادسة فاذا صلى ركعة تشهد السابعة وقد كان سبي فيما يقضي في السهو وتهدب  
 الثامنة ثم تذكروا انه قرأ السجدة في قضائه فيسجد للندوة وتهدب التاسعة ثم  
 يسجد سجدة في السهو وتهدب العاشرة ثم سلم هذا رجل شهد عشرين مرات في ثلاث ركعات  
 وان سبب عن رجل دخل في الصلاة واحد ثم حدث الاخر فجازت  
 صلاة المحدث وصعدت صلاة الذي لم يحدث فقل هي صاحب المخرج السائل يوضي  
 والدم سائل ودخل في الصلاة وانقطع دم اصره انقطاعا كاملا فصلاة الذي انقطع  
 دمه فاسد لزموا له العذر وصلاة الاخر جائزة لبقا العذر ذكرهما في الجامع الكبير  
 وان سبب عن رجل حج وهو محرم من ترك الفريضة وبين ترك الفريضة  
 من صلاته والما اختار وصلى حازت صلاته فقل هذا رجل معه ثوب نجس هو خيار  
 ان شاعلى عريانا فاعاد وان شاعلى بالثوب النجس المصوب فاما فاي ذلك فقل جازت  
 صلاته وعن رجل قال لا مراة ان لم يصل الساعة فانت طلاق فلما كبرت حاضرت  
 اوقاف ان لم يصوم هذا فانت طلاق فصامت من بعد ساعة فحاضرت فقل ان ذهب  
 وقت الصلاة او ذهب ذلك اليوم حدث ووقع الطلاق ذكرهما في الفتاوى وان سبب  
 عن رجل صلى بتوب اصابت نجاسة الظهر والعصر فجاز ظهره ولا يجوز عصره فقل هذا

ومن نجس اصابت ثوبه فحين صلى الظهر كان اقل من ثوب الدرهم فجازت صلاته وحين  
 على العصر كانت اكثر من ثوب الدرهم فلا يجوز والله تعالى اعلم بالصواب  
**كتاب الزكاة** من اراد ان يحجب عليه الصلاة الزكاة فالحيلة  
 له ان يترك الكسب ولا يجمع المال اكثر من قوته وكفايته حتى لا يجب عليه الزكاة ومن  
 وحت عليه الزكاة في ماله وله حصة دراهم على فقير فقير حتى لا عليه ونوي الزكاة  
 التي عنده فانه لا يجوز لان الدين ناقص والعيش كامل واذا الناقص عن كامل لا يجوز كن  
 كان عليه مضاربان مضارب في ايام الخمر والنسوة لا يجوز فالحيلة في الجواز  
 ان يصديق على الفقير بحصة دراهم عينا ينوي به الزكاة عن المائتين ثم ياخذ منه قضا  
 عن مائة فيجوز ذلك وجعل له من كانت له مائتين فاذا راد ان لا يجب الزكاة فيها فالحيلة  
 فيه ان يبيعها بخلاف جنسها او يحبسها بكل الحول فيبطل حكم الحول وكذلك اذا باعها  
 بدراهم او بدنانير او بغير وزن ونوي بها التجاره بطل الحول واستأنف الحول الثاني  
 وهذا قول ابو يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله بكرة شهر الصدقات والاخر  
 والعشور حتى اخذها الى السلطان ياخذونها من اربابها ويضعونها مواضعها فاذا  
 اخذوها ولم يضعوها مواضعها كسلطين زمانا هل تسقط باخذهم عن الارباب  
 ام لا ليست عن اصحابها المتقدمين فيه رواية مضمومة واختلف الشافعي والمأخوذ  
 فيه فقال ابو جعفر المهدي واني سقط ذلك كله وان كانوا لا يضعونها في اهلها  
 لان حق الاحداثهم على انهم لم يوصلوها الى مصارفها واربابها فوبالها عليهم وقال  
 ابو بكر بن سعيد الاعشى الخراج يسقط باخذهم لان الخراج يعرف الى المتأصلة  
 وهم يعرفون الى المتأصلة ويقاؤون العدو والأتري ان العدو ولو ظهر قايهم لكانوا  
 يدربون عن جرم المسلمين ولا تسقط الزكاة والصدقات لانهم لا يضعونها في اهلها  
 وقال ابو بكر الاسكاف جميع ذلك لا يسقط ويعطى ثانيا لانهم لا يضعونها مواضعها  
 ولو اراد صاحبها ان تسقط بالاتفاق فالحيلة فيه ان ينوي وقت الدفع انه  
 يدفع اليهم لانهم في الحقيقة فقرا لانهم لو اداوا ما عليهم من المظالم والنفقات صاروا  
 فقرا وروي عن ابي مطيع البجلي انه قال يجوز الصدقة على بن عيسى بن همام والي  
 خراسان والمائات ذلك على اعتبار المعنى الذي ذكرنا وحسن ان ايرتج سال واحدا  
 من الفقهاء عن كيان مبرر لزمته فانه بالعيام فبكي الاير وعرف انه يقول له لو ادب  
 ما عليك من السبعة والمظلة لم يسكن لك شي وقيل ان السلطان اذا اخذ من رجل مالا  
 مصادرة لغير حق ونوي صاحب المالا وقت الدفع انه يكون عن زكاة ماله وعشر  
 ارضه جاز المعنى الذي ذكرنا ذكره في العضول في الفتاوى وان سبب عن رجل  
 نظر عن ثوبه مضارب بعض ماله للفقير ونظر الى السما وجب عليه صوم شهر رمضان  
 ونظر عن يمينه فصدت عليه صلاته ونظر من خلقه فعتق عليه عبده وجلس على الار

وجب عليه الحج ونظر امامه فخرت عليه امرائه ففعل هذا وجعل نظره عن شماله فرأى  
شريكه قد قدم من سفر مع مال كثير فقد اصاب ما لا كثير او وجب عليه الزكوة ونظر  
الى السماء ورأى هلال رمضان فوجب عليه صوم شهر رمضان ونظر عن يمينه فرأى  
مأواك من مشيها صعدت صلاته ونظر من خلفه فرأى ابويه قد اشتريا له فصار  
عتيقن واد اجلس على الارض وجب عليه الحج لانه كان ببلده وبين يده مسير ثلاثة  
اشهر وصار اليوم من الاغنيا اذ قدم له شريك بال مال كثير ونظر امامه فوجد  
صهرته بالهنوء فخرت عليه امرائه **كتاب الحج**  
الاستيجار على الطاعات لا يجوز مثل الحج وتعليم القرآن والاذان والامامة والتدبير  
وتعليم الخلال والحرام عندنا وقالوا انما في تعليم الاجماع على تعليم القرآن جائزة  
وبه اشد مشايخنا وافوا به انه يجوز اما كان لا يجوز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حين كان جملة القرآن قليلا وكان التعليم واجبا عليهم وبه ما خذ في الفتاوى ويوافق  
فالحيلة فيه حكم الحاكم اذا تيسر وكيفية في اخر الفتاوى حتى جازت بالافتاء  
والاستيجار على تعليم اللغة والادب جائزة بالاتفاق اذ ليس له مدع معلومة في  
في الفتاوى والقبول الاستيجار على غسل الميت لا يجوز ان ذلك حسيبه بحسبها  
الانسان واما الاجازة على حفر القبور جائزة واما الاجازة على حمل الجبازة  
مع الميت قال في القبول انه يجوز وقال في الفتاوى ان لم يوجد غيره لم يجوز  
ان ذلك واجب عليهم وان وجد غيره جاز الاصل في الاحرام ان كل من قصد  
مجاوزه وقتين وقت اهل الافاق وقت اهل اكل فانه لا يساح له بمجاوزه الاحرام  
اما ما حرم حجة واما ما حرم عمر وكل من قصد مجاوزه وقت واحد يساح له بمجاوزته  
من غير احرام سواء كان سوي الحج والعمره او قصد احراما لم الحاجة له او التجار وهو  
من اهل الافاق او من اهل اكل او من اهل الحرم ولو اراد ان يقطع الاحرام عن نفسه  
فالحيلة له ان يقصد سبعا بنى عامر او غيره من اهل سباح له بمجاوزته  
غير احرام لانه قصد مجاوزه وقت واحد وكذا ذلك لو خرج من الحرم الى اكل ولم  
يجاوز الميقات ثم اراد ان يعود الى مكة ليعود بها احرام لانه قصد مجاوزه وقت  
واحد واصله الخبر ومعماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه رخص لخطابين  
ان يدخلوا مكة بغير احرام من ابيات ان سيدنا عن ثلاث رجال قبل اصدا  
في الحرم فيجب على احدهم ثلث الجزاء على الثاني جزا كامل وعلى الثالث جزا  
مكون هذه المسئلة ففعل هو حلال ومفرد وقلنا اشتراك في قتل صبي في الحرم  
يجب على الحلال ثلث قيمة الصيد لانه ليس بمحرم وعلى المحرم جزا كامل لانه هتك  
حرمة احرامه ويجب على الصائر جزا ان لانه هتك حرمة احرامين وان سيدنا  
عن ثلاثة نفر قتلوا صيدا في الحرم فيجب على احدهم ثلث قيمة الصيد وعلى الثاني ثلث

قيمة وعلى الثالث قيمتان وثلث قيمة كيف هذا ففعل حلال ومحرم وقارن  
اشتراكا في قتل صبي مملوك لا انسان في الحرم يجب على الحلال ثلث قيمة الصيد  
لصاحبه وثلثه لله تعالى لهتك حرمة الحرم وعلى المفرد يجب ثلثه لصاحبه وثلثه  
كامله لله تعالى لانه هتك حرمة احرامه وعلى القارن قيمتان لله تعالى وثلث  
القيمة لصاحبه لانه هتك حرمة احرامين على ما ذكرنا وان سيدنا عن زوجين  
دفعيا الى الحج ثم انصرفا حتى بلغا منزلهما يجب على المرأة اعادة صلاة سنة ووجب  
على الزوج حجة الاسلام ففعل هذا امر برئ من زوج باذن مولاهم ولد رجل يافقه  
فلما انصرفا من الحج تيسر ان مولاهم الولد مات حين خرجا الى الحج وانها صلت في الدهاب  
والجني مكشوفة الرأس وانها صارت حرة بموت سيدها وان صلاتها كلها فاسدة  
فيجب عليها اعادةها ومولي الزوج مات بعد حجة وعقب موت سيده وله مال او لم  
له مال فصار غنيا فيجب عليه حجة المفرد من حاجه صار له نظو عا والله اعلم  
**كتاب الصوم** صوم شهر رمضان لا يجوز الابنية من الليل  
او قبل الزوال عندنا معهما كان او مسافرا او كافرا او كافرا الى فيه اذا كان غنيا  
وان كان مسافرا لا يجوز حتى يوفي من الليل ويحتاج الى تجديد البنية لكل يوم  
عندنا وقال مالك بكيفية منه واحدة من اول الشهر الى اخره ولو صام شهر رمضان بنية  
المنوع او بنية واجب اخر اجزاه عن رمضان وان يوفي الصوم محسب يكون عن  
رمضان اذا كان غنيا والسعي في شهر رمضان لا يسي به والا فضل ان يصوم في سفره  
اذا كان لا ينعفه الصوم ويعد عليه وان لحقته المشقة فالفضل له ان يطر ولو اطر  
من غير مشقة لا يكون اما خلاف قصر الصلاة فان قصر الصلاة للمساكين عزيمه حتى لا  
يجوز الا ركعتين الا يصام اذ اجام امرائه في شهر رمضان عليه عليه العضا  
والكفارة ولو جامع في البر يروي الكرخي عن اصحابنا في تخفيره انه يجب عليه العضا  
والكفارة وحمله كالحاج في العزج في وجوب الحد اختلاف ظاهر ولو اتى بيمينه  
فانزله فعليه العضا دون الكفارة وان لم يمينه صومه بالايلاج بخلاف الايلاج  
في احد السبيلين من بني ادم حيث تكلمه الكفارة اذا توارت المشقة انزل اول منزل  
انه محل والدراية ليست بمحل ولو جامع في دور العزج ان انزل يجب العضا دون  
الكفارة وان لم ينزل فلا يصد صومه كالمسك ولو اكل او شرب في شهر رمضان عامدا  
لا تكلمه الكفارة عند المشايخ وعندنا تكلمه الكفارة الا اذا اكل شيئا لا يقبل كله  
لا شقة او لا للده والحيث لا الكفارة عليه وعليه العضا كما اذا اكل حراما او مكررا او  
حشيشا او خشية او ما شبه ذلك بركته العضا ولا تكلمه الكفارة بالاجماع ولو اخرج  
البصاق من فيه عليه العضا دون الكفارة وكذا ذلك اذا ابتلع بياضا غيره لان هذا ما يعاقب  
سنة فصار كما اذا اكل المذرة ولو اطر في رمضان واحد في يوم ثم في يوم اخر ان كفارة

للأول تلزمه كفارة أخرى وإن لم يكن للأول بكفارة واحدة ويجوز للصائم أن يتقبل  
 ومملوكته ما يحلف على نفسه ما سوي ذلك وهو الحجاج والأزواج وإن كان لا يمان على  
 نفسه بكنه له ذلك إلا أنه لا يفسد صومه حتى يجامع أو ينزل فإن نزل من التقبل  
 فعليه القضاء وكذا إذا احتلم في شهر رمضان لا يفسد صومه وعليه  
 ولو عالج ذكره فامني فهو صائم قال بعضهم لا يفسد صومه وقال بعضهم يفسد صومه  
 وعليه القضاء دون الكفارة وهو اختيار الفقهاء أبي الليث رحمه الله ولو ضاق الموضع  
 أو كاد على ذلك أن صامنا فطرنا ثم قضينا ولا أطعنا عليها مع العضا عند أخلاقنا  
 للشافعي والمزني الذي يباح له الإفطار وهو الذي يخاف أن يورث عيبا أو رجسا أو جناه  
 سده في ظاهر الرواية وفي مختصر الطحاوي أن المرفق الذي يباح له الإفطار وهو ما  
 يخاف منه الموت أو زيادة العلة كأيته ما كانت العلة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله  
 أنه قال إذا كان بحال يباح له الصلاة فأعد ألباسا لا يفطر ومن أصبح في يوم رمضان  
 ولم ينو الصوم في الليلة التي قبله لم يفسد صومه أو شرب أو جامع فعليه قضاء ذلك اليوم  
 ولا كفارة عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن الكفارة لما جاب بأفطار الصوم ولم  
 يوجد لأن الصوم لا يوجد إلا بالنية وقال صاحبها إن كان أفطاره قبل الزوال  
 فعليه الكفارة لأنه كان يموي فيكون صائما وذكر في المتن أنه إذا أصبح نوي  
 الإفطار عزم على الصوم ثم أكل متعمدا أو شرب أو جامع فعليه قضاء ذلك اليوم  
 ولو جبت الكفارة على المرأة أو على الرجل صافرا أو سافرا في آخر يومه لا سقط عنه الكفارة  
 ولو مرض في ذلك اليوم مرضا يبيح له الإفطار سقطت عنه الكفارة إذا افطرت  
 المرأة سقده ثم حاضت أو غشت سقطت عنها الكفارة ولو سقده في ذلك اليوم لم يفسد  
 ذكر الاختلاف بين أبي يوسف وروى في قول أبي يوسف لا سقطت عنه الكفارة  
 ولو جرح نفسه فمرض مرضا يبيح له الإفطار اختلف الشافعي في ذلك فذهب إلى سقوط  
 وقال بعضهم لا سقط ولو أن رجلا حلف بطلاق امرأة ثلاثا أن الصوم هذا الشهر يعني  
 شهر رمضان فإذا دان أعنت ولا تلزمه الكفارة فالحديث أنه أن يسافر فيفطر ثلاثا  
 حيث ولا يجز عليه كفارة ذكرها في العيون وإن سكت عن رجل رجعت عليه كفارة  
 الصوم في أول اليوم من شهر رمضان فسقطت عنه في آخر ذلك اليوم من غير أن يفسد  
 ففعل هذا رجل متعمدا فوجب عليه كفارة فمر في ذلك اليوم مرضا يبيح له الإفطار  
 سقطت عنه الكفارة وكذا تلك المرأة إذا حاضت بعد الإفطار سقطت عنها الكفارة  
 ذكرنا كذا في النكاحات والبيع والزنا من كان يجره منه في الباقات  
 أو يجره في النكاحات ويخبر فيها فالحديث أنه ما فعله صلى الله عليه وسلم الحبان  
 ابن سعد حين كان يجره في البيع ويخبر في البيع فقال له عليه السلام إذا ابغضت  
 فقل أخلا بة ولي الخيار ثلاثة أيام بيانه وهو أن يبيع بشرط الخيار لنفسه إذا باع

أكل

ويشتري

ويشتري بشرط الخيار لنفسه إذا اشترى إلى ثلاثة أيام بالاتفاق أو إلى نهاية معلومة  
 بالأيام أو بالهور أو بالسنين عند أبي يوسف ويحد حتى لو ظهر له في البيع عيب ولم يفسد  
 العقد ويطلبه بخره صاحبه بالاتفاق شا أو أبي رضى أم سقط وغيره صراحة صاحبه  
 عند أبي يوسف وأما إذا باع فخره بخره المشتري في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
 في من أختار فالحديث أنه أن يبيع ذلك من آخر فينتقض البيع الأول وينفسخ بعينه  
 حصة المشتري بالاتفاق وكذا لو تصرف في المبيع بغير البيع في من أختار من العيب  
 والكتابة أو كانت جارية فوطيه أو قبلها شهوة فإن العقد ينفسخ بالاتفاق سواء كان المشتري  
 حاضرا أو غائبا لأن هذا من حكم المشتري فثبت حكمه وإن كان لا يفسد صومه ولا كفارة له  
 للمشتري إذا كان شرط الخيار له وكان المثل عينا فإنه يتصرف فيه تصرف المالك لينفسخ  
 العقد بغير حصة البائع ولو تباعا بغيره بغيره أو دفعا بغيره وزن أو درهم أو كثر فانه  
 لا يجوز البيع والحديث في الجواز أن يعم إلى قبله وثانئ آخر من خلافه فيجوز أن يعم  
 بكون البضعة وزنا بوزن والزيادة بالزيادة بخلافه وكذا في هذا الحكم في جميع الموزونات  
 فإن كانت قيمة الخلاف مثل قيمة الزيادة أو أقل مما يتفاضل فيه يجوز البيع من غير كراهية  
 الناس وإن كانت قيمة الخلاف قليلة كالجزء والفلس أو الكاغذ أو ما ادخله يجوز العقد  
 فإن البيع يجوز من طريق الحكم ولكنه يكره فكذا روى عن محمد أنه كره ذلك فثبت له كيف يحكم  
 في ذلك قال أحد من أهل الجبل وإن لم يكن الخلاف قيمة ككثير من ثياب أو نحوه فإن البيع لا  
 يجوز لأن الزيادة ليست بأزاه بل يكون ربا وكذلك إذا اشباع كلبا بكبيل بغيره وكيل  
 أحدهم أكثر من على هذا التفصيل يتردد الرأى المصروفة على ثلاثة أنواع نوع منها أن يكون  
 ثلثها صفرا وثلثها فضة أو حصة أسداسها يكون صفرا وأسدسها فضة أو أكل الصف  
 موالف أو نوع منها أن يكون ثلثها فضة وثلثها صفرا وثلاثة أرباعها فضة وربعها  
 صفرا وكانت البضعة هي الغالبه ونوع منها أن يكون هو المصنف من هذا والصف من  
 هذا النوع الأول منها يحل في الحكم لصفرة فضة ولا يكون أحدهم مغلوبا بصاحبه ويحذر  
 كل واحد منهما على وجه حتى لو تباعا هذا النوع من الرأى بعضهما ببعض يجوز متفاضلا  
 كان أو متساويا لأنه كان من جنسين مختلفين فلا يؤدي إلى الرأى إلا أن المتفاضل  
 فيه جنس من شرطه لأن العيب بشرط في قدر البضعة فبشرط في قدر الصفرة لأن  
 في تحميضه ضررا أو محذور من الحسن اعتبر البضعة اعتبارا وإن قل في روابه الجاه الكبير  
 ولم يحمله مغلوبا بالصفرة وحكي عن أبي الصبار أنه وغيرهم أن الصفرة إذا احتلظ  
 لم تتميز البضعة من الصفرة حتى يحترق الصفرة فيذهب الصفرة ويبقى البضعة فكان  
 الصفرة أسرها ذهباً فإن كان هكذا لا يعتبر البضعة مغلوبا بالصفرة وإن قلت  
 ويكون الصفرة مغلوبا بالصفرة وإن قل على ما ذكرنا النوع الثاني من الرأى يحل في  
 الحكم كالبضعة الحاصلة ويكون الصفرة مغلوبا حتى لو تباعا هذا النوع من الرأى بعضهما ببعض

لا يجوز الا سوا سوا وزنا يوزن وكذلك لو اشترى بهذا النوع من الدراهم فضة  
خالصة لا يجوز الا سوا سوا وزنا يوزن واما النوع الثالث منها وهو ان يكون سوا  
فقد اشترى من الدراهم لم يقطع محمد فيه القول وقال ان كانت العضة هي الغالبة  
فيكون حكمه حكم النوع الاول وكذلك حكم الذي ثلثها فضة وثلثها  
صفو وان كان مما يغلب الصفو فيكون حكمه حكم النوع الاول وكذلك حكم الدراهم  
المضروبة من الذهب والفضة او من الخاس على الاقسام التي ذكرناها في الدراهم المضروبة  
من العضة ومن الصفو ذكر فصول الدراهم كلها في اي مع الكبير واما الزنوف قال  
ابو نصر هو دراهم معشوشمة والبهرجة التي تصرب في غروب الشمس السلطان واستوفى  
صفو مضروبة بالفضة وقال العفة رحمه الله الزنوف ما زينة بيت المال والبهرجة  
ما يهرج به التجار واستوفى فارسي معربة سريجو او تونبايا جليلين جليلين يد ابيد  
بما يجري فيه الربواخوان اشترى خطبة وشعر بخطبة وشعر اوردتها وفضة يذهب  
وفضة جاز الباع في الاحوال كلها فان اسكن صرف الجنس الى الجنس يضره ويجوز الباع  
وان لم يكن ذلك ويؤدي الى الربا يعرف كل جنس الى خلاف جنسه تجزى الحجاز ويجوز  
الباع ولو ان جلا اراد ان اشترى فاذهب بالث درهم وليس معه الا حشاه درهم  
واراد ان يتصرف ولا يبطل الباع فالحيلة في ذلك ان يقدح الحشاه ثم يستعفيها  
من بايع الا انها يتصرفها اياه ثم يتصرفها ولا يبطل الباع وجاز بايع صنعة امر سرفا  
المشتري فاذا اراد الباع ان ياردها المشتري عليه بخيار الروية فالحيلة له ان يبيع  
مع ثوب ويعتد المشتري قبل الشراء ان هذا الثوب لفلان فاذا اشترى الصنعة مع الثوب  
فان المعتد له باخذ الثوب ويبطل خيار المشتري في الصنعة لان خيار الروية منع تمام الصنعة  
والصنعة قبل تمامها لا تحتمل التقرب الى الاخرى انه يرد بقرصا ولا رضى سوا كان قبل  
القبض او بعد وسوا كان المعقود عليه شيئا واحدا او شيئا مختلفا فاذا عجز عن رد البعض  
لزمه الكل وروي عن ابي يوسف رجل ساوم ثوبا فقال الباع بعشرة وقال المشتري  
بستعة فان سلم الباع الى المشتري بثبته وسلمه اياه الى المشتري رضى بثمانية ولو اخذ  
المشتري على ما قال الباع كان منه رضى بعشرة وان قال للمشتري كما ارضى بعشرة وقبضه  
لا يكون بينهما باع ولو كانت ارض من جليلين فيها رزق لهما فادعاه رجل فخير ان يباع احد  
على ان اعطاه الف درهم على ان يسلم نصف الزرع لمدعي لا يجوز من قبل ان يصفى الزرع الذي  
هو في يديه ونصف الزرع للمدعي لا يمكن ان يجبر على قلعه ذكرها في صحيح الاصل وكذلك  
هذا في الباع وكذلك النخل والتجروبي سفعة الاصل لو اشترى بضميد احد السراطين  
من البنا عمار ارض لم يجز الباع او ردها الشيخ ابو العباس لما طعن في اجابته وحل  
باع جارية ببراءة من كل عيب جاز في قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وفي قول ابن ابي ليلى لا يجوز  
الا ان يسمى العيوب فلو خاف الباع انه لو دفع الى قاض يري قول ابن ابي ليلى يبطل بيعه

فالمعيار

فالحيلة له ان يقول للمشتري سميت لكن العيوب وابتاع من كل عيب يجوز بالانقاف وقال  
من ذلك الخوف ولو اراد الباع ان يامن من حضومة المشتري بالعيب فالحيلة له ان يامر  
المشتري اذا اراد بيعه ان يقول ان خاصمتك في عيبها فهي حرة فلا تسلي له الحضومة وكذلك في  
العبد ولو كان الباع سوي العبد والامة من الحيوانات والعروض والعقارات وغيرها  
واراد الباع ان يامن من حضومة المشتري بالرد بالعيب فالحيلة ان يامر المشتري قبل الباع  
ان يقول اذا اراد الباع ان خاصمتك فيه بالعيب فهو في المائتين صدقة فلا يسلي له حضومة  
معه ولو اشترى الرجل الثمار دون الشجر بعد طلوع الشمس يجوز عندنا وعندنا ثانيا لا يجوز  
الا بعد الادراك فاذا جاز الباع فعلى المشتري ان يجزها من سجاها باع وليس له التردد الى  
وقت الادراك فانه ينظر ان لم يجد صلاحا فالباع بهذا المشروط فاسد بالاجماع وان يرى  
صلاحا فكذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز للمعاقل الناس فيه ثم اذا  
اراد الباع ان يامن بجذها من ثمره فالحيلة للمشتري ان يساها لاجل ان يساها لاجل ان يساها  
لترك الثمرة الى وقت الادراك حتى يطيب له الفضل ولا يحب عليه الاجرة اما طاب له  
الفضل لانه تركه باذن الباع ولا يحب عليه الاجرة لانه اجاز باطله لانه انظر له في الاجازة  
فهو كما اذا استاجر اشجارا يبسط عليها ثيابه لتجفيف او استاجر وقرع البعق عليه  
شيئا او استاجر كتب السراطين فالا جاز في هذا كله باطل ولا يحب الاجرة ولو ان رجلا  
له بروج جام فاراد ان يبيع مع الحمامات وبعض الحمامات خارج عنها لا يجوز الباع لما  
فيه من الضرر والمطهرة احد الحمامات فاذا اراد ان يجزى بعه فالحيلة له ان يعهده  
الباع بعد صلاة المغرب بعد ما اجتمع فيها من الحمامات لانه يعلم ان الحمامات كلها قد  
اجتمعت في الحوز فيجوز بيعه ذكرها في الفتاوى ولو اشترى الرجل شيئا سلمه على العيوب  
خاليا عن الشروط معتبرا عن الخيارات ثم ندم فكون العيب فيه وتبطل الباع اياه وخياره  
في ذلك ويترك الباع فيه امر المستعجل وموقوفه عليه السلام من قال ناديا انا لله  
عشرة يوم العمة فالحيلة له فيه ان يستعجل الباع الباع باقل مما اشترى منه فان  
اجابه ببيع الباع وتكون الاقالة منخا على الثمن الاول في الاحوال كلها سوا كان قبل القبض  
او بعد القبض متوقفا كان المبيع او غيره متوقفا وما سبقا من خلاف الثمن او زيادة  
او نقصان فهو باطل في قول ابي حنيفة لان الاقالة كاسم وحكم مقتضب من اسمها  
وهي عبارة عن رفع العقد الذي يجري بينهما بالثمن الاول فكذلك رفعه ونقصه وان  
ندم الباع فالحيلة له ايضا ان يستعجل المشتري ببيع ما كثر ما باع قاله اجابه  
يكون منخا على الثمن الاول ولا يجب الزيادة ولو دفع الزيادة الى المشتري كان له ان  
يسيرها منه لان ذلك رضى والرضوة حرام ولا قالة تستردك الشعة بعد  
الطاه وتسقط منها لان في ذلك فلا نظر بل انما مل يدركه ولو اشترى شيئا بمن علوم بحة  
حاله او الى اجل فقبض المبيع فقبل ان يقدح منه الى الباع اراد الباع ان يشتريه من

المشتري باقل مما باعه منه لا يجوز البيع وكذلك لو قلنا ان يبيع ثوبا من ثوبه وان قل عند  
الاحتياض ارجحهم الله تعالى وقال **الشافعي** رحمه الله تعالى يجوز البيع ولو اراد البائع  
ان يجوز البيع فالحيلة فيه ان يوكل وكيله بشراؤه منه فاذا اشتراه الوكيل لم  
يقل مما باعه منه قبل نقد جميع الثمن يجوز البيع والتمتاز بقبضان فخاصا وان زيادة  
لا تطيب له ويكون ملكا للبائع في قول ابي حنيفة ولو كان المسلم حرا فارد بيعه لا يجوز  
بيعه اياها فالحيلة له ان يوكل ذميا ببيعها فاذا باعها جازا البيع ويكون الثمن للمسلم  
ولكن لا يطيب له ويصدق به وكذلك لو اراد المسلم ان يشتري حرا لغيره لا يجوز شراؤه  
فالحيلة له ان يوكل ذميا لبيعه له فيجوز الشراء وتكون له امر فحله وكذلك  
المحرم لو اراد ان يبيع صيد الله او يشتري صيد الله لا يجوز ولو اراد ان يجوز فالحيلة  
له انه يوكل حلالا ببيع او الشراء فيجوز وهذا كله قول ابي حنيفة ولو اراد الرجل ان يشتري  
ضيعة او عقارا من رجل ولا بد من ان البائع قد رجاها الى غيره قبل الشراء او طاف  
من ذلك فارد المشتري ان لا يكون لذلك الغير حصونه معه فالحيلة له في ذلك ان  
يكتب الشراء باسم رجل غريب ثم يودع الغريب المبيع عنده بحضرة اليهود وسيله اليه  
فاذا ادعى عليه قيمته البينة ان الدار المبيعة لفلان او دعها عندي ولا يكون بينهما حصونه  
اختلف المتأخرون في بيع المحترقة قال بعضهم لا يجوز لان البائع لا يصدق على تسليم  
مما باع لان المحترق ذوب وقال بعضهم يجوز وذلك لعدم تيقن مفعول الحيلة في حوائج  
ان يسلّم البائع المحترق الى المشتري او لا ثم يبيع منه هكذا قال ابو بكر الاسكاف في القفال  
رحل له صنعة فارد ان يصير الضيعة لاقبه بعد موته وان ماتت الام قبله  
فالصنعة تكون له فالأفضل ان لا يفسد ويدعها لورثتها ولو اراد ذلك فالحيلة  
له ان يبيع الصنعة من امة او من اراد بشي امر به ويقبض ذلك التي في منزل فان  
ماتت الام رد ذلك التي شيئا الروية وترجع اليه الصنعة وان مات هو رجل حيوان  
وصارت الصنعة للام ولو سلم الدار المبيعة للمشتري وهي مشغولة بمساق لا يصح  
التسليم حتى يسلّم اليه فارعه فالحيلة في الجواز ان يزرع المتاع عنده المشتري  
ثم يسلّم الدار اليه مع ما فيها من المتاع وكذلك الواهب لو سلم الدار والموصوبة الى الوهب  
له والواهب فيها متاع مع ما فيها من المتاع لم ينع التسلّم لان الفراغ شرط لقيمة  
التسليم فالحيلة في صحة التسليم ان يودع المتاع او اعند الموهوب له ويخلي  
الموهوب له ويخلي الموهوب له ثم يسلّم الدار اليه ببيع التسليم والجهة لانها مشغولة  
بمتاع هو في يد الموهوب له ثم فلا يبيع القبض ولو كان لرجل على رجل عشرة دراهم  
فارد ان يحلله ثلاثة عشر درهما فالحيلة فيه ان يشتري بذلك عشرة دراهم  
ويقبض المتاع منه وقيمتها عشرة ثم يبيع منه ثلاثة عشر الى اجل ولو اراد ان يبيع  
شيئا بخطة او يبيع حنطة بخطة متاخلا شيئا فالحيلة له ان يبيع شيئا

بدرام او بشي آخر ويصنفها من المشتري ثم يشتري بذلك الدرام حنطة على ما اراد بعد  
البيع او يبيع حنطة بدرام او بشي آخر من غير الحنطة ويصنفه من المشتري ثم يشتري بذلك  
الدرام بعد البيع على حسب ارادته هكذا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعامل  
خبر حين اتاه بالتمر وقال عليه السلام اكل تمر خير فكذا قال لا والله يا رسول الله  
ولكننا نأخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال عليه السلام لا تفعل ببيع  
الصاع بدرام ثم اشتريتم او امة اذا اراد ان يبيع كديا بكدي متاخلا فالحيلة  
فيه ما ذكرنا قبل هذا ان يبيعان بجنسين مختلفين في حيلة اخرى ان يبيع  
حنطة لان بيع حنطة بجنسين يجوز وودع الرجل الدرام الى الجواز وقال المشتري  
منكم ما به من الخبز وجعل يا خذ منه كل يوم حصة اما خبزنا فابيع فاسد وما اكل بقوه  
مكروه والحيلة في الجواز ان يعطيه دراهم وياخذ منه كل يوم خبز ولا يقول له في  
الاستدراك انك منكم فانه يجوز ويحلل **والشافعي** قال كان وقت الدرع بغيره اشرا  
لانه لا يبره له بذلك انية ما لم يلفظ به هكذا قال ابو بكر الاسكاف حين سئل عنها  
واستشهد في ذلك وقال الا توي ان من يشتري عبد اليه فله ان يلفظ به حيا  
شراؤه ولا يحل له ان يبيع بمزلة الشرط في البيع فكذا قال في القفال رحمه الله  
اللت لان العادة جرت بين الناس به ذكرها في الفتاوى وهكذا قال محمد بن قنابل  
فمن اعطى البقال درهما وجعل ياخذ منه وقتا بعد وقت امة فلا بأس به ما لم يشترط  
عليه ولكن ان اقترضه اياه وكان يشتري بذلك الدرام شيئا فلا بأس به وهذا قول  
ابي حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى قال ايضا ان قبض الانسان شيئا من البقال  
غير من مسمى على ان يصفاه على ثمنه بعد ذلك فهذا بيع فاسد فان اكله او باعه فله  
مثله ان كان مثليا او كليا او وزنيا وان لم يكن كليا ولا وزنيا يجب عليه قيمته  
وفي الامداد مثله مثل الجوز والبعض في قول عثمان بن قنابل في قول زفر بن جهم قيمته  
ومن اراد الاحتياط فالحيلة له ان ياخذ من البقال او غيره من الاشياء المأكولة  
وعرضا ثم يعطيه الدرام على ما ذكرنا من ان يشاء الله تعالى هكذا روي عن ابن  
سبرين انه قال لا يعمل البقال الدرام ولكن ياخذ منه البيع ثم يعطيه الدرام ههنا  
وسئل ابن قنابل ايضا عن الناجور الذي يبدله من النجاش ولا يعمل قلبه ان  
يشتري من كل احد حتى يسأل عنه فقال الاشياء على ظاهرها فان كان ممن لا يسألني  
من الحوام فالسؤال عنه حسن والا فلا يجب السؤال عنه **رحل** اشتري لحما او  
سمكا طريا فذهب ليحيى بن قنابل حتى البائع ان يعيد فالحيلة ان يبيعه من آخر  
هكذا احاط الحسن بن زباد حين سئل عنها وسئل له فان ذكر البائع العقبة على المشتري  
حل المشتري الشراء ببيعه فقال اذا حل للبائع البيع حل للمشتري الشراء قبل له فان باع  
بزيادة او نقصان قال الزيادة يصدق بها والنقصان موضع عن المشتري ذكرها في  
الفتاوى **رحل** اشتري جارية وبيعها فقالت انها حرة ولا يمكن ردها على البائع

بقولها فالحكمة له ان يزوجه احتياطا وبطحا لانها امنه او امراته هكذا اروي  
عن شداد الحكيم انه قال كنت اذا اشترت امه تزوجه احتياطا وكان يقول لا  
ادري اهلها حرة ولا عذري كلام الحريم على لسان اربابها ولو اشترى الرجل باطلا  
منزوع او سبطه او غيره ذلك من الاشياء التي خرج عنها مرة بعد مرة في عام واحد  
لا يجوز البيع فالحكمة له ان يشتري شيئا بعض الفمن وسياجر الارض والماء بعض الفمن  
من صاحب الارض بما معلومة او يسحق الارض منه مدة معلومة ولو اشترى الرجل  
حاربه لا يحل له وطوها ما لم يسبقها بحصة ولو اراد ان يسقط الاستبراء وسقط  
فالحكمة له ان يزوجه البائع قبل البيع من رجل ليست تحته حرة بنتكاح ثم يسوقها  
الى المشتري ثم يطلعه الزوج قبل الدخول بها فيحل لهما وطوها بغير استبراء هكذا  
علم ابو يوسف القاضي هرون الرشيد حين ادى حاربه واراد ان يشترها فلا يجب عليه  
الاستبراء فاعطاه هرون الرشيد مائة الف وتوفاه المشتري ان لا يطلعه الزوج قبل  
الدخول فالحكمة له ان يقول للزوج قبل ان يزوجه فامرها بدي بعد ما  
تزوجها فاطلعه متى باسنت فيقول الزوج نعم ثم يزوجه ثم يشترها ويعيقها منه  
فان يطلعه الزوج والا يطلعه المشتري بوكيله اياه ولا يجب عليه الاستبراء والحكمة  
الاشبهه ان يزوجه من المشتري او قبل ان يشترها اذا لم يكن تحته حرة ثم يشترها تنكح  
الكاح ويجل له وطوها بغير استبراء وسقط عنه جميع المهر في هذه المسئلة ويجب عليه  
في المسئلة الاولى نصف المهر وبطال به ولا يبريه من ذلك ولو خاف الزوج ان  
يطلعه يجب عليه نصف المهر وبطال به ولا يبريه البائع فالحكمة له ان يبيع كل  
البائع المتزوج بما برأ نفسه عن نصف المهر ان يطلعه ويعلق هذا التوكيد بالزوج  
والطلاق على انه كل عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكاله مستأنفة فان ابواه البائع  
والا فيه ينفقه واذا احتال باسقاط الاستبراء او رفعه اياه ثم لانه فعل ذلك لم ي  
لا يبيع في الحرام هكذا قال ابو بكر الاسكاف وقال القاضي ابو الليث ان كان البائع  
باعتها بعد ما حاضت عنده وظهرت ولم يغيرها في هذا الظاهر حل لغيره ان يبيع  
باسقاط الاستبراء ولو وطئها ثم باعها قبل ان يغيض فلا يجوز لمشتري اسقاطه لان  
البيع صلي السليم وسلم قال لا يحل للمسلمين يومئذ بالله واليوم الآخر ان يجاموا ما في  
رجم امرأة واحدة في ظهر واحد ذكرها في الفناء ولا الا ان قالوا في الاسباجي اورد  
حسنة اسقاط الاستبراء او رفعه في شرح الطحاوي مطلقا من غير هذا التفصيل  
ثم على ظاهر حال البائع لان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الاسقاط ولو حلف  
الرجل ان لا يشترى حاربه ولا يسوقها ثم بدله ان يشتري فالحكمة له ان يشتري  
جميع غنمه فيبيع ما به من غنمه فكذا علم ابو يوسف ان هرون الرشيد حين  
حلفتم زبيدة الاشترى حاربه عليها ولا يسوقها من صاحبها فاعطاه هرون مائة الف  
ولو كان لرجل مال اكتسبه من الحرام او الشبهة فاراد ان ياكل ويشرب ويطلب حلالا طيبا

عنه الخليل  
لو كان الرجل لا ينفقه  
من الزمان فادان  
في حلالا طيبا

فالحكمة

فالحكمة فيه ان يشتري ما بدله من الاشياء المأكولات والمديونات وغرها  
من العروص والحيوانات ولم يدفع تلك الدراهم الى البائع اولا ثم يشتري منه ويسمى  
نصف العقد اليها ويبيع ما يشتري منه يكون ذلك حلالا طيبا ان البائع لم يبيع على تلك  
الدراهم التي عنده وانما وجب الفمن في ذاته ففقد منه من الحرام وكان البيع مسئلة  
حلالا طيبا رجلى باع ارضا بغير خراج وهي ارض خراج قال ابو بكر الاسكاف البيع  
فاسد لانه باع بشرط يحمل المونة عنه فلا يجوز ولو ان اجلا اشتري بفترة لها لبن  
تخلب لبنها ثم اطلع على عيبها لم يرد له ان يرد له ولا يرد من اللبن شيئا لان البعثة  
اذا حلت فخلبها كان بمنزلة الاستخدام من العبد ولو ان رجلا باع نصف زرع او امر  
مشارك من غير مشورته بغير الارض التي هي فيها فان كان لم يبيع او ان اقطع فالبائع  
فاسد وان باع او ان اقطع فالبائع فاسد قال القاضي ابو الليث هذا كما قال في  
كتاب الصلح اذا كان الزرع بين الرجلين فباع احدهما نصيبه من اجل فحل ان يرد  
فالبائع فاسد ومن كانت له نصيبه تخاف من ظلم ظالم ويصاد منه وعصرها بها  
على وعد وان اراد ان يتوثق بذلك فالحكمة له ان يلجأ الى رجل يبيع نصيبه ويتوا  
عليه في السرم يضا قدرا في العلانية فالعقد في العلانية يكون باطلا لانها فسادا  
ان العقد فاسد غير متوقد فصار كانه جعل الحيا لنفسه ابداف قدم رضاه فليسا  
كفاه الله تعالى في شدة ذلك الظالم بما ناله اياه او عزله يستر نصيبه منه فان خاف  
من اشكليف باطلا ما تواضع في السر عند العقد في العلانية لانها اذا قال عند  
العقد كل شرط كان يفتا هو فاسد سبيل التجميع وما تواضع في السر يحول العقد  
فالحكمة له ان يقول عند التواضع اني ابي لك يبيع نصيبه هذه في السر واولئك  
عند العقد في العلانية كل شرط كان يفتا هو باطل حتى لو كلف باطلا ما تواضع  
لا سبيل التجميع ولا يبيع العقد لانها اذا قال ذلك عرفا ان العقد ينعقد لانها  
تصادق ان ما فعل لانه عند العقد غير صحيح ولو اراد التوثق بالافراد دون البيع  
فالحكمة فيه ما ذكرنا في البيع ان يقول اني ابي لك اقر نصيبه هذه في السر  
ثم اقر لك في العلانية فلا يملكها المعزولة لانها انقضا على سداد الافراد ولو خاف  
صاحب النصيب ان المشتري والمعلم يجدا ما تواضع في السر من التجميع فالحكمة  
ان يكتب الوثقة ويشهد اليهود وعلى ما تواضع في السر شرط حتى لو جحد المشتري  
والمعلم لم يهد عليه اليهود ولا يفتا لو اختلفا فقال احدهما قدنا على ما تواضعنا  
عليه من التجميع وقال الاخر لا لا يبيع رغبة لغيره فالقول قول من يدعي التجميع والعقد  
فاسد ما لم يضا دقا انما اعرضنا عن تلك الفواصة والتجميع ومثال الكتابة فيه  
هذا ما شهد عليه الى اخره ان فلانا ابي اليه جميع نصيبه ويحدها ثم يقول يحدها  
وحقوقه وكتب له بذلك على نفسه كتاب سترها بكذا وكذا او فربيعين غنما منه وسلم

سبعة

الألوكة

www.ajukah.net

الصنعة منه واقر بغيره منه يتاخر كذا وان ذلك لم يكن مع رغبة ولا ارادة بل  
ولا تمن منه عنها ولا شيئا منه ولا سلم اليه جميع الصنعة ولا شيئا منها بل كان ذلك  
تجلبه منه اليه توفا على خافه وان لم يكن ملك عليه هذه الصنعة ولا شيئا منها بل  
كان ذلك تجلبه منه اليه توفا على خافه وان لم يكن ملك عليه هذه الصنعة ولا  
حواله فيها ولا في شي منها ولا من حقوقها ولا في الثمن الذي اقر بغيره منه وانه متى  
ادعى قبله بهذا السبب او بسبب اخر في شي مما ذكرنا فهو في عواء مطلق ويتم  
التصديق الى اخره على ما هو الرسم في مثله ولو اراد استرد ادها منه ونفى ان الحيا  
اليه وهو المشتري او المقتوله ربما قد يكون باعها من غيره قبل هذا الصك يعني صك  
الرد فلا يعمل هذا الاقرار على حق هذا الانسان فالحيلة له ان يكتب في صك الرد  
هنا ان الدرك له حتى لو وقع الدرك من جهة نعمت فتمت للمصنوع له وهو صاحب الصنعة  
ومتا الكتاب فيه هذا ما شهد الى اخره ان فلانا كان اباي اليه جميع ضيعته وعدها  
وان كان بغيره منه وانه قد ردها عليه وسلم اليه واقر ان جميع هذه الضيعة محدودة  
وحقوقها ملك فلان دونه وان الناس اجمعين وانه حصل له جميع ما يدرك في هذه الصنعة  
وفي شي منها من ذلك من قبله وسببه من اقراره وتجليته وهبة ومع وتكليف وتزكيد  
كان منه في ذلك يستحق به ذلك او شي منه وعليه ان يخلصه منه ويرد عليه ما يلزمه فيجب  
عليه رده عليه بسبب الدرك والصلح ان الموصوفين ويتم على ما هو الرسم في مثله وكذلك  
اذا كان التوفيق بالاقرار والتجليته فهو على هذا المصطلح لو ان رجلا اشترى سبزا  
بطيخ فاعطاه (الباع) بورا القضا فزرعه فانه يرد على باعه مثل الذي اخذ منه وبأخذ  
منه غنمه الذي اعطاه **رحل** حلف ان لا يبيع جاريتيه من فلان ثم يدي له ان يبيعها  
منه ويخاف الخت فالحيلة فيه ان يبيعها منه ومن اخر فلا يثبت مثله **احرك**  
ما ذكرنا في السوا انه يبيع نصفك منه بجميع الثمن ويبيع منه نصفك ولو قال **الرجل** لا يخر  
بعث منك ما في هذه الدار يجوز البيع قال **شاذ** اذا قال **الرجل** بعث منك جميع مالي  
في هذه القرية لا يجوز ولا جازت هذا الجوزت اذا قال بعث منك جميع مالي في هذه  
القرية وجوزت اذا قال بعث منك جميع مالي في هذه الدار ولو قال بعث منك جميع  
مالي في هذه البيت جاز وابتدع كالصندوق والصندوق كالجو الى دوا الصنعة  
او الملبس وجه الله اذا قال بعث منك مالي في هذه الدار ينبغي ان يجوز في قياس قول  
ابي يوسف ولا يجوز في قياس قول ابي حنيفة وكذا مبركه رجل باع لضيفه في الدار يعلم  
به جاز في قول ابي يوسف كذا فكن اذا قال بعث مالي في هذه الدار من الثياب والاصغر  
لو قال بعث منك جميع مالي في هذه الدار من الثياب او جميع مالي في هذه القرية من الذين  
او البر او الثياب جاز ذلك ذكره في المسائل في الفتاوى وان سيدت عن رجل  
اخذ ثلاثة ايام فخرج كل يوم مثل راس ماله ويقصد كل يوم بدرهمين فلم يبق له شي

فصل  
في ما يرد على المالك  
في كتاب الشفعة

ان راس ماله نقل كان راس ماله درهم ونصف وان سيدت عن رجل بعث قال  
لو رجل بعث منك هذا الثوب بعثه درهم على ان تعطيني كل يوم درهم وكل يومين درهمين  
في كل عيطيه نقل عيطيه في ستة ايام في اليوم الاول درهم وفي اليوم الثاني ثلاثة  
درهم لانه من كل يوم ومن كل يومين درهم وفي اليوم الثالث عيطيه درهم وفي اليوم الرابع  
ثلاثة وفي اليوم الخامس درهم تبقى عليه درهم لعيطيه يوم السادس ذكرها نصيب يحيى  
في الفتاوى وان سيدت عن رجل اشترى عبدا من رجل فاختلعا في الثمن  
فحلف كل واحد منهما بغيره ثلثا لبايع ان يعطيه الا بالثمن فهو حر وكان المشتري  
ان اشترى منه الا بغيره ولا يعطيه العبد وانما يلزم العقد لان البايع معترا بالمشترى  
التمن الا ما اقر به ولا يعطى العبد وانما يلزم العقد لان البايع معترا بالمشترى  
حلت في يمينه وتمت للعبد ولا يمكن نقض البيع هكذا احاب عنها ابو القاسم  
حين سئل ذكرها في الفتاوى **كتاب الشفعة** ليس فيها  
سوى الدور والعقار شفعة وانما يجب الشفعة فيها ملك بغيره هو عين ماله  
فاما اذا ملك بغيره ليس بعين ماله فلا شفعة فيه والاصل ان الشفعة يجب  
بالبيع ويشترى بالطلب ويمكن بالاخذ حتى لو طلب الشفع الشفعة قبل البيع لا يبيع  
طلبه ولو سلم قبل البيع ولا يبيع طلبه فليس عليه باطل ولو سلم بعد البيع وهو لا يبيع  
بالبيع طلبت شفعته لان التسليم حصل بعد الوجوب ولو يترك الطلب على الفور  
حين علم بالبيع طلب المواثبة وطلب الاستحقاق وسكت قال محمد بن سريك بن عبد الله  
لا يملك شفعته في سكون حتى يقول باللسان تركت الشفعة وقال الشفعي ان لرجل  
طلب الشفعة يوما تاما طلبت شفعته وان ترك الشفعة دون يوم فملكه له  
الشفعة قال هشام واظنه قال ابن ابي بيل هو على شفعته ثلاثة ايام وقال علماؤنا  
رجعهم الله بطلت شفعته اذا سكت بعد العلم ولم يطلب على الفور والردوايه روي  
عن ابي حنيفة انه يقضي على مجلس العلم ولا يملك ما لم يتشأ على طلبه ذكره الشيخ ابو  
العباس في التناظري اجابته ويشترى بالطلب ثم الطلب طلب ان طلب مواثبة  
وطلب استحقاق اما طلب المواثبة فهو عند سماعه بالبيع من غير سكون ونهذه  
مهود ثم لا يملك حتى يذهب الى المشتري او الى البايع ان كانت الدار في يده او ابي  
الدار المبيعة وطلب عند واحد من هؤلاء طلبا اخر وهو طلب استحقاق ونهذه عليه  
مهود او لو ترك هذا الطلب طلبت شفعته ذكره في مواز ابي يوسف في رجل على  
شجرة فقال لرجل من اسفل المخرا فلانا قد اشترى التي تلي ارضك فقال لمجيبا  
له اني اطلب الشفعة فيها ثم لم ينزل من ساعته حتى قطع الشجرة فقال لطلب شفعته  
ذكرها في الاجناس بوافه وسئل ابو بكر الاسكاف عن رجل علم بالشر او هو في  
طريق مكة كيف يفعل قال لو كان رجلا لطلب له الشفعة وان لم يفعل ونفى طلب شفعته

قال الفقيه اذا علم في طريق مكة ويجدر سوا من ساعته ليكتب كتابا على يده ليو  
وكيف لا يتم بفعل طلب شفيعته وان لم يجد في ذلك رسولا او فوجيا فهو معدور الى وقت الكرم  
يجد الفقيه ذكرها في الفتاوى لو علم الشفع بالبيع وطلب شفيعته ولم يكن عنده من شهد على  
الطلب فهو على شفيعته يزعم الى واحد من هؤلاء الثلاث التي ذكرنا فطلب عنده وشهد  
على ذلك ذكره في نوادر محمد بن يعقوب بن المفضل وذكر فيه انما ذكر اصحابنا رحمهم الله للاشهاد  
حتى لو جحد المشتري طلبها لشهد عليه اليهود على طلبها فان الشفع لو قال بعد ما قام من  
محله قد كنت طلبت الشفعة حتى بلغني وانكر المشتري ذلك لا يقبل قوله في ذلك  
وعليه البينة ولو قال لا شفيع لم اعلم بالبيع الا الساعة كان القول قوله مع يمينه  
ذكرها في شفعة الاصل قال كان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري حين علم بالبيع  
ويحتمل ان اقر بذلك لا يقبل قوله ويحتاج الى البينة فالحج له ان يقول الساعة  
علمت بالبيع وانا اطلب الشفعة ليعلم ان يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في  
يمينه من ذكره في نوادر محمد بن يعقوب بن المفضل الرازي واجتبه بذلك ما ذكره محمد بن الحسن  
رحمه الله في ردعية الاصل المودع اذا جحد اورد فيه محض في ردعية اورد فيه من  
جلس ما اودع عنده من الدراهم المودع له ان يصدق به ويحلف ويستثنى في يمينه  
سرا او ردها في الاحاس صاحبها فاذا اثبت الشفع شفيعته بطلبين في المشتري  
ان سلم اليه فهو على شفيعته ابرأ ولا يبطل شفيعته بعد ذلك بترك الطلب في ظاهر الرواية  
وروي عن محمد بن ابي يوسف قال اذا قضى شهر ولم يطلب مرة اخرى بطلب شفيعته وهو اصري  
الرواية عن ابي يوسف ورواية اخرى انه قال له ان يطلب في كل مجلس من مجالس  
القاضي فان لم يقبل بطلت ولفظ الطلب روي عن محمد بن يعقوب بن الرازي ان الشفع يقول  
طلبت الشفعة واطلبها وانا اطلبها وعن محمد بن مسلمة يقول طلبت الشفعة تحت وقال  
الفقيه ابو جعفر الحنفى واني انه لا يراعى لفظ الطلب بل اذا اطلب الشفعة فاني  
لفظ الطلب بعد انه عرف انه قد طلبها فقد كرهه لان محرام الله لم يتقبل في الكتب  
مراعاة الالفاظ ومثلك بالاحذ حتى لا يملك الشفع الاقبضا القاضي او قبض المشتري  
الله وان اثبت المشتري شفيعته بطلبين حتى ان البيع لو كان كرم فاكل المشتري  
من ثماره مدين فانه لا يكون مصونا عليه ولا يطرح عن المشتري حتى من الثمن لانه  
لا حصه للثمن من الثمن اذا كان جدوث الثمن بعد قبض المشتري الكرم وهذا يعني  
ما ذكرنا انه لا يملك الا بالاحذ ولا يملك بالطلب على الافراد ولو ان صغيره روى  
عنه ثم ادركت فلها الخيار ووجبت لها الشفعة في صغيرها فاذا ركت فلان شفيعت  
طلبت الشفعة بطل خيارها وان استغلت بخيارها بطلت شفيعتها فان ارادت ان لا  
تبطل واحد منهما فالحج له ان يقول طلبت الحنفين ليرين في اختياره وفي طلب  
الشفعة في ارضه كما حكى الجواب ابو القاسم احمد بن عمر بن سبل عن صبيته روى عنها

وجبت

وجبت لها الشفعة فلما ادركت طلبت الشفعة واختارت فعنها وقالت اخترت نفسي طلبت  
الشفعة وتكلمت فقال الاول بيع وبطل الثاني لانه قد رعى على العرفان ينبغي ان يقول  
طلبتي الشفعة والخيار فاذا ابدت باحد من بطل الثاني وان كان عطفوا ولو ان رجلا  
ادعى دارا في يد رجل انها له ومحمد الاخر شفيعت داره بطلب ملك الدار المدعى ان يكون  
على شفيعته فيها ان قضيت له بالدار التي يدعيها فالحج له ان يشهد انه على شفيعته  
في الدار التي بيعت وان لم يشهد عندا البيع بذلك ولا شفعة لوهذا قال ابو يوسف في  
نوادر مشاهير واوردها ابو القاسم في احكامه ولو ادعى دارا على رجل فبيعت ملك  
الدار والمدعي شفيعها ونجاف انه ان ركني يهوده يبطل شفيعته فيها لترك طلبه اياها  
وان ادعى شفيعتها يبطل عواه في قضيتها لانه صار مقرا لها لصاحبها واراد ان يبطل  
واحد منهما فالحج له ان يقول هي داري وان ادعى قضيتها فان وصلت اليها  
بالبينة والا فاني على شفيعتي فيها قال ذلك موصولا بكلامه لا يبطل شفيعته ودعوى  
بجاءه فكذا قال محمد بن الحسن في نوادر ابي رستم وسئل ابو القاسم عنها فاجاب  
وقال يقول المدعي طلبت الشفعة واطلبها ان لم يثبت حتى لم يري ادعى فيها وذكرها  
في الفتاوى ولو انكر المشتري طلب الشفع شفيعته كيف يحلف ان انكر عليه عند سماع  
البيع حلف على علمه وان انكر عليه عند لقائه حلف على البينات فكذا الجواب ابو القاسم  
حين سئل عنها ذكرها في الفتاوى ولو ادعى الشفع الشفعة وكان ابري الشفعة  
لجاء وانكر شفيعته كيف يحلف يحلف بالله ما لهذا فذلك شفعة على قول من يرى  
الشفعة بالجوار فكذا قال علي بن احمد حين سئل عنها الوصي اذا اشترى دارا للصغير  
وهو صغير واراد ان يبطل شفيعته فالحج له ان يقول عند الشراء اشترى  
وطلبت الشفعة ثم غاصم ابن القاصي حتى يثبت عن ابي عبد الله في ارض الوصي منه  
كنا والعرف بينهما ظاهر وان اراد المشتري التوثيق بشفعة فيمن ابي يوسف  
ومحمد اختلاف في كراهيته ذلك قال ابو يوسف يجوز الاحتمال في ابطال الشفعة  
او يحتمل ليلابح الزكاة وهو في ذلك ما جاور وهو بمنزلة العرف لا يابح ان يبيع  
ما به درهم ودرهم فليس بما به وعشره درهم مكسور وقال محمد بن ابي ان يقول ذلك  
في العرف ولا في الشفعة ولا في الزكاة ولو فعل ذلك اكره واجيزه قال اخذ يقول  
ابي يوسف واراد ان يبطل الشفعة فلا يطالبها جيل وطرق الحج له المستعمله  
بين الناس في بيعها في صفقتين وتوان ببيع اولها من الدار او الكرم او من الارض  
بينهما باكر من الثمن شاعا عام ببيع منه السهم الباقي ببيعة الثمن حتى ان الشفع انما  
ثبت له الشفعة في السهم الذي اشتراه او لخاصة يمينه ولا تثبت له الشفعة في  
السهم الباقي فانه لا ان المشتري حين اشترى منه ذلك السهم صار شريكا في ذلك السهم  
والشريك ادعى من الجار فلا يحتمل له الشفعة لانه لا يبيع اذا كان شريكا له اذ

نصف السهم الباقية ايضا واذا كانت الدار والصغير فان بيع العشر من الباقي  
 جاز وبيع السهم الاشارة بقوله المثل لا يجوز لان بيع مال الصغير باقل من قيمته  
 قد رتبنا من انفسه لا يجوز فيكون فيها مفعة المشتري وهو ان يذمه العشر  
 بغير المثل ولا يجوز شراؤه بضعه الاشارة وقد يجوز بان يملك به كماله في دار  
 الصغير ويوان ببيع من داره جزا من ماله جزا من ماله جزا من المثل من القيمة  
 ثم يبيع بقية الدار من ماله فان له السعة في الجزء الاول خاصة وقد احببه  
 الحار والمخيط واما اذا كان السهم شريكا فانه ياخذ نصف البقية بنصف ماله  
 والمخيلة في منع سعة الحار والمشتري جميعا ان يبيع الدار ما كثر من ماله نحو  
 ان يبيع ما سواه في الباقي بقية السهم فيكون الف درهم والعشرة دراهم فخصف  
 الدار للمشتري بالف درهم في الحاصل ولكن لا يضاف الا بالقي درهم والاحوط للبايع  
 ان يشتري من المشتري بقية السهم وهي الف درهم وعشرة دراهم ذهبيا وي  
 عشرة دراهم حتى ان الدار لو استحققت من الدار المشتري رجع على البايع باعطائه لانه  
 يبطل الصرف في الاستحقاق ولو كان البايع اشتري بقية السهم من المشتري عرضا  
 سوا عشرة سوي الذهب فقد الاستحقاق يرجع على البايع بالقي درهم فيكون  
 مضرة للبايع ويلحق باخر العينة حكم الحاكم لان الصرف يدين سابق وجوبه لا يجوز  
 عند زفره لم يكن حاضر عند العقد ويؤاخذ به ايضا في عقد بئنه وبين الصغير  
 تامل بذكره وجب له اخري ان يبيع من الدار ماله ومن لم يملكه ان يبيع  
 المثل ثم يبيع الدار والارض بغير المثل في السعة فالحاج في الارض الدار بغير المثل  
 ولا يجب في البناء والاشجار لان من اشتري بنا او اشجارا للفتح فلا سعة فيها وجب له  
 اخري ان يبيع ذلك الحائط بصله ان كانت دارا او بيت من الارض من الحائط الذي  
 على الجار قدر راع وسيله اليه ثم يبيع الدار والمثل فلا سعة للحائط وفي الدار  
 من الارض ان يبيع الدار والارض لانه انقطع حوائجها وكذا العدة  
 كالحمة ولو وهبه جارا شاعرا ان كان لها لا يملك العدة يجوز بالانفاق وان كان  
 مما يملك العدة فالحال فيه معروف فالحيلة فيه ان يلحق باخر قبالة المصير  
 والصدقة حكم الحاكم وهذا ايضا يبيع بئنه فاما وصي اليتيم وابوه والوكيل  
 لا يملكون المهد وجب له اخري ان يشاجر بجزء من الدار عند احدثه يوما او  
 يوما يلبس اذ يراه بركم يوما وسلم ذلك الجزء الى المواجه وبعض المثل المستاجر  
 ثم يشتري الباقي وجب له اخري ان يبيع داره على ان يبيع له السهم المثل عند  
 المشتري والسهم حاضر يضمن حوائج البايع ولا سعة له ان يبيع ثم من جهة فلا  
 سعة له فيه وجب له اخري ان يبيع السهم على شرط ضمان السهم بالدار للمشتري  
 عن البايع والسهم حاضر فضل الدار جازا لبيع السهم فلا سعة له ان يبيع ثم

بضمان السهم فتوزل منزلة البايع فلا سعة له وجب له اخري ان يشرط الحار  
 للسهم فان اجاز البيع لم يكن له سعة لان البيع ثم من جهة ضمانه كانه باع وان  
 ضح البايع فلا سعة له ايضا لان ملك البايع لم يزل ولو عطل السهم ان المشتري  
 احتال لاسقاط السعة واراد ان لا يطل سفته فالحيلة في ذلك ان لا يبيع  
 بنفسه ولا يفتح حتى يجبر البايع ويجوز بعض المدة فحينئذ له السعة وجب له  
 اخري ان يملك البايع السهم ببيع الدار فلا سعة له لما ذكرنا ان يبيع ثم من جهة  
 والاصل ان من باع او بيع له لا سعة له ولا سعة له ولا سعة له ولا سعة له  
 وجب له اخري ان يبيع الدار البايع من المشتري ويؤوضه المشتري الموهوب له  
 مثل المثل فلا يجب السعة وجب له اخري ان يشتري الدار والارض شرا  
 فاسد فلا يجب للسهم السعة هذه الحيلة لا يطل السعة قبل البيع  
 واما بعد البيع فالحيلة لا يطلها ان يقول المشتري للسهم صالحتك على كذا اذ  
 درهم على ان تسلم سفته فان قبل السهم السهم وسلم بطلت سفته ولا يجب له  
 المال وتودع المشتري المال اليه لانه ان يشرده منه لانه ليس من اذنيه بذلك فيكون  
 رسوة والرسوة حرام وجب له اخري ان يقول المشتري اشتري منك دارا فحاشي  
 فيه قال السهم اشتري بطلت السعة سوا قبل كذا قبل الطلب او بعد الطلب  
 ثم يبيعه المشتري وجب له اخري ان يبيع الدار والمثل او قال لا للسهم بعد البيع  
 او قال من كل حصومة لكن قبلنا ويقول يعلم انه وجب له قبله السعة فامراه فانه  
 لا سعة له لانه قد اطل حقه هكذا اجاب ابو بكر الاسكاف حين سئل عنها وذكرنا  
 في الفتاوى قال لو كان قال ما بينا رحمهم الله لو ان رجلا قال لا اشترى ارجل في  
 حل ولم يبين له ماله قبله فاذا اجل فانه يصير في حل ولا يبقى له قبله طلبة لانه يملك  
 كل ما وجب له قبله شي سوا علم اولم يعلم قال لا يفتيه هذا في الفتاوى بينه وبين  
 الله تعالى اذا كان عليه حق او علمه لا يجعله في حل لم يبين في حكم الاخرة وقيل ان  
 الاختلاف الذي ذكرنا في كراهية ابطال السعة قبل الوجوب واما بعد الوجوب  
 بكرة بالانفاق **كتاب الاخارة** الاخارة تقع على منافع الاعيان  
 ولا تقع على الاعيان نحو ما اذا استاجر كرويا او شجرة لياكل ثمارا او بغيره او بالار  
 غيرها من الاغنام لياكل لبنها او سمنها او سمرعي لياكل كلالها ويرعى لها ثم قال لا ياب  
 فاسوم واستجار الظير للارضاع انما يقع عليه لان المعقود عليه الترسية دون اللبن  
 ثم الاجارة تقع بالعدو وبقي العدو وسفقت بموت المواجه او المستاجر في مدها  
 والعدو من جهة المواجهان لمعه دين فادح لاوقاه الا من من الدار المستاجرة  
 ثابت عليه قبل عقد الاجارة بالبيعة او بالقرار او البيعة بعد عقد الاجارة بالانفاق  
 وبالاقرار عند ابي حنيفة رحمه الله ومن جهة المستاجر ان يريد سقوا او اقلس وقام



إذا كان في الأرض  
المستأجرة للزراعة  
المذكورة فيها القدر  
تخص منه الزيادة  
لا يخرج على الغلة  
قال في القواعد تليد الجار  
المثل في بقية القدة

من السوق أو مرض أو ترك الحرفة والإجارة والتجارة وأخذ في الزراعة والحراثة  
أو ترك الزراعة وأخذ في الإجارة أو ما أشبه ذلك فإنه يكون عذراً وأما إذا أخذ  
أرض من ذلك وأراد أن يأخذ الأرض ويترك هذا فليس له ذلك وسيبى بالعذر  
وهو أن رجلاً استأجر دابة إلى مكة فأتى المواجر وهو في بعض المقارعة فأنه ترك  
في المقارعة هل يمكن أن يترك أو إلى مكة أو إلى الأماكن من المصدرة كذلك لو استأجر رجلاً  
لزرع إلى مدة معلومة ففنى لأجل الزرع بقل فإنه لا يجبر على الغلة بل يترك إلى وقت  
الآذار والعذر من جهة المواجهات يثبت العزم عليه دونه بينة عند القاضي  
مقتضى لما في به عليه عند أبي يوسف وهو لا يملكه ابتداءه بأقران لأنه يكون منها  
في حق المستأجر وعند أبي حنيفة رحمه الله يثبت بأقران على ما ذكرنا فأمسا المستأجر  
إذا أراد دفع الإجارة بالأسعار في المرض يكون ظاهراً أو ترك الإجارة والأفلاس  
يثبت بقوله واستقر يثبت بالتفرق فإن كان يشترط الإجارة وكان يشترط الخروج جرك  
جعل القاضي ذلك عذراً ومن أراد أن ينقل الإجارة ويغنيها إذا اندم بعد عقد  
الإجارة بغير رضا صاحبه فالجحشة فيه أن يعقد عهدة الإجارة مشاهرة فكل  
واحد منهما أن ينقل الإجارة في رأس كل شهر هكذا ذكر في ظاهر الرواية أنه لا  
لا ينقل في رأس كل شهر لأن الإجارة إذا كانت مشاهرة فكل واحد منهما أن ينقل  
الاختلاف وقعت على شهر واحد لأن سهل الشهر الثاني مجهول فلا يقع العقد عليه  
لأجل الجها له ولكن إذا حصل الشهر الثاني بمعنى يوم أو يومان فليس المفعود عليه  
وارتفعت الجها له وانقضى كمن استأجر دابة ولم يبين رأسها أو يوماً ولم يبين رأسه  
فالإجارة فيها فاسدة لتفاوت الرأب واللابس فإذا البسه أو ركب فليس المفعود  
عليه وارتنفت الجها له ويصح العقد كذلك هذا فإذا ثبت بكل واحد منهما في الإجارة  
في رأس كل شهر اختلف المسأجات فيه فيعظم جعل رأس الشهر اللبلة التي يهل فيها  
المهلل ومنهم من قال إذا دخلت اللبلة التي يهل فيها المهلل فقد دخل رأس  
الشهر وانقضى الإجارة فلا يمكن فتحها ولو أراد الاحتياط فالجحشة أن يفتح الإجارة  
في آخر اليوم من الشهر فيؤتف على أهلال الشهر الثاني فينسخ حكمها وحيلة أخرى  
أن يقول فتح الإجارة في آخر اليوم من الشهر فيصح أن يفتح كل هذا في مضاف إلى  
الوقت وليس بتعليق وذلك جائز كما صل العقد في الإجارة إذا أضيف إلى وقت  
لم يكن ذلك تعليقاً بل كان إضافة كذلك هذا وهذا أكله إذا لم يعمل الإجارة قائماً  
إذا عمل الإجارة لم يكن بكل واحد منهما أن ينقل الإجارة قبل انقضاء مدة الشجر  
الآن يجتمع على ذلك ويبرأ صياها ولو أراد أن يستأجر الكرم والأشجار فيجوز فالجحشة  
فيه أن يستأجر الأرض دون ما فيها من الأشجار المثمرة من معلومة بجميع الإجارة ثم  
يأخذ الشجر معاملة في مدة الإجارة بنصيب معلوم للرافع مثلاً جزاً من ما به جزاً وجزاً

من التي جرح على ما يتفقان ثم يترك الدافع المعامل يضرب لقبه من التمن فيما يجب  
المستأجر المعامل على أنه كلما عزله عن ذلك فهو وكيله في جميع ذلك وكاله مستأئنه  
ويجوز بأخر مبالاة المعاملة أقرار الدافع حكم الحاكم لأن في جوار المعاملة اختلافان  
وحيلة أخرى أن يستأجر جميع الأرض وما فيها من الأشجار المثمرة بلفظ المستقبل  
فيجوز لأن لفظ المستقبل يشمل على الإجارة والمعاملة مثال الكتابة فيه مستقبل فلا بد  
فلا بد جميع الأرض فتجدها وما فيها من الأشجار المثمرة في عهدة بين من يجران كان  
أحدهما شرطاً في الأخرى فيقبل المستقبل وأما جميع هذه الأشجار بأصواتها وبني  
المعاملة ثم يبدل في عهدة أخرى جميع الأرض وبني الصك إلى آخره ولو استأجر  
المراعي لرعى غنمه فيها لا يجوز لما ذكرنا ولو أراد المستأجر أن يجوز الإجارة فالجحشة  
في ذلك أن يواجر قطعة من أرضه معلومة في مدة معلومة بجميع الإجارة وبنيها إليه  
ثم يبيع له الكلا وأن كان الكلا مباحاً سراً لعوله عليه السلام فأنس شركاً في التنب  
في الما والبار والكلاحتي أن الرض إذا ثبت في أرضه الكلا فبإحدى يجوز بيعه وليس  
له أن يبيع أنس عن الاحتشاش في كنه منهن عن الرجول في ملكه ولودخل الناس في  
ملكهم واحتشوا ليس له حتى لا يستراد منهم تكن اختلف المسأجات فيه فبعضهم أن يجر  
صاحبه الأرض وقام عليه أو لم يجر عليه ٢ ملكه وهو ظاهر الرواية وقال بعض سلع  
المناحرين أن قام عليه صاحب الأرض وسفاه فقه ملكه ويجوز بيعه وله حتى لا يستراد  
أن احتشاه أحد بغير إذنه فيبيع له الكلا احتياطاً على أنه يفتهاها عن ذلك فهو مأذون  
بذلك إذا استعقلاً ولو أراد صاحب الأرض أن يبيع كلاً فيجوز فالحجالة له يجوز  
ويقطع ويجزئه فإذا فعل ذلك وباعه يجوز بيعه وله أن يسترده من أحد بعد ما  
قطعه ولو أراد أن يجوز بيع الما فالجحشة فيه أن يجعله صاحبه في أنا أو حوض  
وقد اطل بالحبس وعلم أنه لا يشوب في الأرض فحينئذ يجوز بيعه ومن استأجر داراً  
وأراد أن يواجرها من غيره بأكثر مما استأجره وتطيل له الإجارة أن كانت من  
جلس الإجارة الأولى ولا يجب عليه المصدق لها فالجحشة له أن يبدل في الدار  
المستأجر أو طينها وما أشبه ذلك فإنه يطيب له الزيادة ولا يجب عليه المصدق ومن  
استأجر وشبهها ثم وجد بها عيباً فهو بالخيار أن شاخصها وكانت للإجارة على حالها  
وأن شاخص للإجارة فيها والعيب وهو كسر الخدع والحائط وما يورس البني ويمنع  
المكن لأن عهدة الإجارة عهدة مضافة فاشبه البيع الآن في البيع لو حدث عيب  
بعد القبض ليس للمشتري أن يرد بالعيب وفي الإجارة للمستأجر أن يرد بالعيب لأن  
عهدة الإجارة يرد على المنفعة والتنازع تحدث ساعة ساعة على حسب حدوث الأوقات  
فإذا حدث العيب قبل استيفاء المنافع فأنه حدث لعلة العقد قبل الشق  
وفي البيع إذا حدث البيع العيب بعد العقد قبل القبض فإنه يرد كذلك فبني شق

الاجير اجير ان مشترك وواحد فالمشترك ان يقبل العمل من كل واحد والواحد  
 ان يقبل من واحد والعقد في المشترك يقع على تسليم العمل لا على تسليم النفس الى احد  
 يقع العقد على تسليم النفس في المدة لا على تسليم العمل والمشارك لا ضمان عليه عند ابي  
 حنيفة رحمه الله الا ما جئت به وعندها يضمن الا اذا كان من سرقة غائب او غرق  
 غائب فحينئذ لا ضمان عليه قال زفر والشافعي لا ضمان عليه وان جئت به ولو ادعى  
 الاجير المشترك الرد على صاحبه وصاحبه منكر فالقول قوله عند ابي حنيفة لانه  
 ايسر في قبضه ولكن لا يصدق في حيا حتى الاجرة وعندها القول قول صاحب التوبة  
 التوب مضمون عند الاجير فلا يصدق على الرد الا بالقبضه واجير الواحد مضمون في  
 قوله جميعا حتى ان ما هلك من عمله لا ضمان عليه الا اذا اختلف فيه والخلاف ان  
 ما قُر له بعمل فيعمل غيره فيضمن ما قُر له منه حينئذ والاجير المشترك لا يضمن الاجرة  
 ما لم يصرح من العمل الا اذا اعلت بيت المساجر فكل ما عمل فيوجب الاجرة بعد ان  
 علم لذلك العذر من العمل والاجير الواحد لا يوجب الاجرة ساعة فاعلم انما  
 لا يحتاج اليه من العمل ولا الى تسليمه الى المساجر بعد ان علم لذلك العذر من  
 المدة اجرة ومن اجروا انهم باعوا قبل انقضاء مدة الاجارة فان باع جاز فيها  
 بين الباع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري وليس له ان  
 يمتنع عن الاخذ الا اذا طالب المشتري الباع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة  
 فلم يكتف ذلك بفتح القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جازا لبعض المدة ولو منع المساجر  
 البيع لا يفتح البيع بينهما حتى ان المدة لو انقضت كان للمشتري ان يخذله في ظاهر  
 الرواية وروى الطحاوي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه ان المساجر ان يفتق البيع  
 فاذا انقضى البيع فانه لا يعود جازا او كذلك لو اخرها لرجل لا يبيع اقربا في حق  
 المساجر فاذا انقضت مدة الاجارة فحينئذ يفتق للمقر له ولو رخصها من رجل وفيها  
 المدة من باعها الراعي فالحكم فيه على ما ذكرنا الا ان ههنا اذا اجاز المرفق البيع جاز  
 البيع ويكون الثمن رهنا مكان الدار بخلاف الاجارة فان المساجر لو رخص في بيع جاز  
 البيع وتخلت الاجارة فيما بين من المدة والقصر في بيعها ظاهر احسان الشارع  
 من شركه جازة بالانفاق ومن غير شركه لا يجوز عند ابي حنيفة وعندها يجوز له  
 والحيلة في جوازها الحاق حكم الحاكم في العتالة ولو اسما ساجر الى مكان هل له  
 ان يركبها في الرجوع ليس له ذلك ولو كانت عارية جاز لان رد العارية على المستقر  
 فكانه اذن له بذلك من طريق الدلالة وفي الاجارة مودة الرد على الواجر ولو اسما ساجر  
 الرجل دارا وامره رب الدار وان يفتق عليها في مرقعتها من اجرتها فان افتق فيها وار  
 افتقت لا يقبل قوله بغير بينه ولو اراد ان يعيد امنا ويكون القول قوله فالحيلة  
 له ان يجعل الاجرة ثم يعقب منه ثمة ليمتنع فيها فتكون اثباتا في ذلك ويقبل قوله

ان يفتق المساجر اجرة  
 الدار بغيره باذن ربه  
 الدار لا يصدق بتدله  
 بغير بينه

ولو ان اهل قرية يرفعون دوابهم بالتموية فذهب بعترة او دابة على لزم المزي عليه  
 التموية اختلف المشايخ فيه قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن بقوله من يقول بوجوب  
 الضمان على الاجير المشترك وقال القفيعه انو اللبث عندي انه لا يضمن في قولهم جميعا  
 لان كل واحد منهم معين في رعيه لانه لا يجوز ان يوضع على المبادلة لانه لا يجوز مبادلة  
 منفعة بمنفعة من جنسه كالدرا بالدار ولو ان رجلا استاجر ارضا عشرين  
 واراد ان لا ينقص الاجارة يموت الواجر فالحيلة في ذلك ان يعثر الواجر بان  
 هذه الارض لفلان عشرين سنين يوزع فيها ما احب فما خرج منها فهو له وان هار  
 له حتى واجب وجب له اخري ان يقول المساجر انه استاجر ارضا لرجل من المسلمين  
 ويعثر الواجر ارضا لرجل من المسلمين ولا ينطبل موت احدهم واذا كان  
 في ارض الاجارة عين القفط واقترا رادان يكون للمساجر فالحيلة فيه ان  
 تقر رب الارض ان القفط للمساجر له حق الانتفاع به عشرين سنة او عشرين سنة  
 فيجوز ولو ان رجلا كانت له حوانيت مستغلة فيا انسان فمكن له حوانت منها  
 فانه يفرقه اجرة مثله ولو كان للمساكن كنت غاصبا فانه يصدق في الاثر ان رجلا  
 لو دخل الحمام فغير اذن الحمامي ثم قال دخلت على وجه الغصب فانه يصدق في ذلك  
 الاول ذكرها في الفتاوى وهو خلاف ظاهر الرواية رجلا خلف ما يفتق على  
 امرائه فاراد ان يحنث في عينه فالحيلة في ذلك ان يستاجر امرائه كل شهر على  
 ان يتجرو ويكتب لها فيكون كسبه لها فذا خذ وتفتق على نفسها وعليه وقال محمد  
 ابن مقاتل الرازي لو ان رجلا اجروا له ثم اراد ان ينقص الاجارة ويبع الدار فان  
 كان موصرا لا نفقة له ولعالمه فانه ينقصها في قول عماد بن رحمهم الله لانهم قالوا  
 اذا كان عليه دين فادع فان له ان ينقص الاجارة ذكرها في الفتاوى رجلا اجروا  
 سنة من رجل فغاث ان سكن شهر من السنة ثم خرج من الدار فاراد ان يتوثق  
 فالحيلة له في ذلك ان يواجرها ويجعل اكثر الاجر للمهر الاول وباقي الاجر للمهر الثاني  
 السنة ولو قال اجرك هذه الدار سنة كذا وكذا او في السنة بالاجر جمع ولكن ليس  
 للمساجر فيه نظرا لان الاجران يخرجونه من الدار بعد الشهر فانه عارية ولا يمكن اشترا  
 فبقا على ان يكون با في السنة بالاجر ان يصير شرط عارية في اجارة ففسده الاجارة  
 وكذلك المساجر لو اراد ان يتوثق في ذلك فالحيلة له ان يستاجرها ويجعل  
 اقل الاجر للمهر الاول واكثره للمهر الاخير سنة على ابن احمد عن رجل اجروا  
 حانونا له من رجل شهر بعشرة دراهم فغاث الواجر ان ياطله المساجر بعد شهر  
 فالحيلة له ان يواجر منه شهر بعشرة ويقول له ان رددت بعد شهر والا فقل  
 اجرك كل يوم بدينار فان لم يرد لزمه ذلك فان خشي المساجر ان يفتق الواجر  
 بعد شهر فلا يقدر على رده فيلزمه التمسك به في فالحيلة له ان يامر رب الدار او غيره

الاولوية

بان يوكل وكيلان فزده على وكيله بعد شهر ولو استاجر طاحونة مدة معلومة فانقطع  
 المناجحت لا يعمل الطاحونة لا يجب عليه الاجرة لو انقطع العقد وعليه ولو اراد المواجه  
 ان لا يسقط الاجرة بقطع المناجحت له ان يواجر بيت الطاحونة جميعا اخر  
 الطاحونة من المستاجر ان كان بيت الطاحونة يمكن الانتفاع به من غير الطاحونة  
 فيجب الاجر ولا يسقط باقطاع الما وقصا منه محلل وقع في اثر الطاحونة ان كان  
 كوي النهر على المواجه لا يجب الاجر وان كان الكوي على المستاجر وجب النهر عليه  
 اجر كما كان لو اضمن استاجر حصة فانكسروا وكادها فالاجر على المستاجر واجب  
 لان الاوكد على المستاجر ولو انقطع الاطباب فلا اجر عليه اذا استاجر  
 واحدا من اهل السوق الخارس من اجل يجوز الخارس ان يخذله اجرا من جميعا ويجعل  
 قال ابو بكر الاسكاف حين سئل عن ذلك محل له ذلك لان في هذا جرت العادة والمعاينة  
 وصار كأنهم استاجروه جميعا قبل لم فان كوهوا ذلك قالوا كواهم باطل لان في هذا  
 مصلحة لهم فاذا استاجروا بينهم جاز انهم جعلوه سيدهم ويوفون له استجارهم  
 ولو تعقب في السوق وسرق منه شي من بعض الخارس قال احمد بن محمد موصيا من  
 له منزلة الاجر المشترك لان لكل واحد منهم حائز على حصة فصار بمنزلة رجل يري  
 لكل انسان شاة او نحو ذلك قال ابو بكر الاسكاف ان الخارس اجرا من الاثري انه لو  
 اراد الاثري ان يواجره ان يستغل نفسه في النصف الاخر لا يكون له ذلك وسئل بعض  
 احمد بن عمر عن رجل اخذ حرا اسما في بيت لم يكن في العدم وليس ذلك على داره او طلع على  
 عوراته هل يجازي ان لا يرضى فقال ان كان ضرره يبيننا فانه يرضى عن ذلك واما اطلاقه  
 على عوراته فانه لا يكون الا بائنا على جداره وكان فانه يرضى عن ذلك من ذلك رجل اجر  
 داره في كل متر بركة ان رجل يخرج المستاجر وحلف له امرائه فيها وساعه فاراد المواجه  
 اخراجها من الدار وفتح الاجار ليس له الى ذلك سبيل بغير حضور المستاجر فان اراد  
 جوارا فاحيلة ان يواجر الدار المستاجر من انسان اخر في بعض النهر الذي يريد فتح فاذا  
 مضى هذا النهر ودخل النهر الثاني فقد انفتحت الاولى ودخلت في العفة الثاني فانه يخرج  
 امرأة الغائب وبامرها بخله الدار وسلمها الى الثاني في ذكف ابو بكر الاسكاف في  
 الفتاوى بقرار ترك البقرة في الجبانة وغاب عنها فوفقت البقرة في ربح رجل اضمن عليه  
 الا اذا ارسلها هو في الذرع فحينئذ يرضى ذكفها من احمد الاسكاف في الفتاوى وركل  
 ابو بكر عن رجل سقم البقرة الى بقا لم يرعها فحائله وذبح الله ردها وادخلها في القرية  
 ثم وجدها بعد ذلك الايام في قرية قد ماتت فقال ان كان اهل القرية قد رصوا من  
 البقرة ان ياتي البقرة الى القرية ولم يكفوه ان يدخل كل بقره الى منزل صاحبها فانه يقول  
 قول البقارة قد جازها الى القرية مع يمينه فان حلف فلا ضمان عليه وان ابي من يمينها  
 لصاحبها ذكفها في الفتاوى وعن سمارياع ما امر ببيعها فامسك النهر عند صاحبها

اذا استاجر واحد من اهل  
 السوق الخارس من اجل  
 الخارس ان يخذله اجرا من  
 جميعا

لو تعقب في السوق وسرق  
 منه شي من بعض الخارس

اذا اراد داره في كل متر بركة  
 يخرج المستاجر وحلف له  
 امرائه فيها وساعه فاراد  
 المواجه اخراجها من الدار  
 فاحيلة ان يواجر الدار

لو تعقب في السوق وسرق  
 منه شي من بعض الخارس

فسرق منه قال عليه السلام واما في قول ابو يوسف ومحمد لاضمان عليه لانه اخذ  
 الاجر للبيع لا للاضمان وهو باسما كما بين رجل اراد ان يواجر قدر خاس من  
 رجل بخره معلومة من معلومه ويكون العذر مضمونا على المستاجر فاحيلة له ان  
 يبيع منه نصف العذر بجميع قيمتها ويواجر منه النصف الباقي بالاجرة هكذا قال  
 ابو يوسف حين سئل عنه فقيل له يجوز هذا قال يجوز في قول علي بن ابراهيم اعدا  
 اختلافوا اذا اجر من غير شركه فاما اذا اجر من شركه يجوز بالائتاف ذكره  
 في الفتاوى ولو اراد احد الشريكين ان يواجر نصيبه من الشئ المستاجر من غير  
 شركه ويجوز بالائتاف فاحيلة فيه الحاق حكم الحاكم في اخر فاحيلة الاجار  
 دارين رجلين غير مضمومة فجاب احمد قال محمد بن الحسن ينبغي ان يسكن حصته  
 ولا يسكن الدار كلها وكذا كان خادم بين رجلين فاحيلة غايب فله ان يستخدم الخادم  
 ولا يوكب الدابة المشتركة اذا كان الاخر غايبا قال الاثري انك ان كثرت الدابة  
 ليس لك ان تعمل غيرك ولو كان خادما او دارا فله ان يملكها ويخدم الخادم غيرك فقلت  
 في قول في كرم او غيره يعني من غايب او يواجر من مزرعة قال يرفعه الى الفاضل  
 قلت له يريد امراد وول الفاضل فلا يوزع من الارض بحصتك قلت يطيب ذلك لي  
 قال نعم ويقوم الكرم اذا ادرك وبغيره واخذت حصتك ورفعت حصته الفاضل عنه  
 قلت وبسبب ذلك قال نعم ان شاء الله فاذا قدم الغائب فان شأصنك الفضة وان  
 شا اجاز فقلت في ادي من الحراج فيه قال هو مطروح ذكرها في العيون وقال  
 محمد في الفتاوى ان لا يسكن جميع الدار اذا خاف الشريك ان لا يسكن خرب وقال  
 ان داود الطائي رحمه الله كان من على اصحاب ابي حنيفة نعم الله ثم اقبل على الصبا  
 وكان الدار وشق شريك له غايب فكان داود يسكن الدار وكانت فيها نخلة فلم  
 ياكل من ثمرها ولم يربأ بها لم يكن فله ان يبيع نصيب الغائب من الثمر ويحفظ  
 الثمن فان حضر صاحبها فاجاز ولا ضمة فبسته وان لم يحضر فهو سقيم بها قال القوي  
 عليه وسلم محمد عن رجل اجر نفسه من الخوس لم يوفد له النهر فقال يجوز قبل اي  
 فرق بين هذا وبين الذي اجر نفسه في حل اخر لغيره في قال لا لان النهر يجوز لغيره  
 فيها والانتفاع بها والخمر لا يجوز رجل اجر حيا سنة سبما به درهم على ان  
 يخط اجرا شهرين للمعطيل فاجاز ان سده ولو اراد ان يجوز للاجار فاحيلة  
 فيه ان يقول على انه بعد ارماسا كان معطلا فلا اجر عليه فانه يجوز للاجار  
 وسقط عنه وسقط عنه ذلك العذر ليعني ما شرط فكذا اجاب الفقيه ابو  
 رحمه الله وقال هذا اذا قالوا في الحاح الصغير اذا استمر في ذمته على ان يخط عنه رجل  
 الفرق حنين رطلان فواسد وتوكل على ان يخط عنه حصته الفرق فهو جازم ذكفها  
 في الفتاوى رجل غضب ارض رجل فاجر سنة فاراد صاحبها ان يكون الاجر له

فالحيلة له ان يجز اجاره الفاصب فيجوز ويكون الاجرة له بعد الاجارة واجرة  
ما معنى قبل الاجارة فليد الفاصب وتولم يجز حتى تمت السنة كلها فالاجرة له الجارة  
يعني الفاصب هكذا قال محمد رحمه الله قال الفقهاء ابو القاسم وهذا غير له ما قالوا  
في كتاب النجاشي اذا اجار المولى عبدا ثم استغف في نصف النهر او السنة فاجار العبد  
الاجارة فاجوز ما معنى الجارة يعني رب العبد واجوز ما معنى العبد فكذا لكن ههنا ذكرنا  
في الفتاوى وسئل ابو نصر عن ساج نعيم بالثمن والربح قال ان لم يشرط على راس  
الامر فهو معامله جازية فان اشترط شيئا فانه لا يجوز في قوله ان يسهل وفي قوله يغير  
خارج قال الفقهاء ابو القاسم في عمدة المتقاضي لا يجوز البيع بالثمن والربح لكن  
مشايخ بل استصوبه فاجازوا التقابل بين الناس فيه فانه لا يفسد من اجله قال  
اجرك من هذا الدار وكل شهر يدرهم على ان اهب لك اجرة شهر رمضان قال الاجارة  
فاسد فكذا لو قال على ان الاجرة عليك اجرة شهر رمضان وسئل من ادعى عن  
معاوية الثيران على الاكراس وغيره قال لا خير فيه ولكن اذا اعطى العبد لياخذ  
الجار فهو جائز ومن سئل عن ابى يوسف قال لو ان صاحب الحانوت  
امر اجيره بان يرضى الماشي الطريق فخطب به عايط قال نعم على الامر فلو امره  
بالوضوء فوضا في الطريق قال نعم على الاجارة لان منفعة الوضوء للاجير ومنفعة الوضوء  
للامر ذكر هذه المسألة في الفتاوى ولو اجاز الفاضل اواقف او امينه ثم مات  
او عجز لا ينقل الاجارة وهي بمنزلة الحكم من الفاضل ذكرنا في وقف الحلال وكوت  
الوكيل في باب الاجارة لا ينقل الاجارة لانه حق له في الاستفاعة فاذا عجز عن العقد  
وضا ركا لو قيل بالبيع اذا مات بعد البيع والاب او الوصي اذا اجر مال اليتم ومات  
لا ينقل الاجارة ذكرها في اجارة الاصل **المضارب**  
عقد المضاربة لا يجوز الاعلى الدرهم والدنانير والفلوس على الاختلاف والعرض  
فيه في المواضع الذي يتزوج كالتزوج الدرهم او التبر في الموضع الذي يتزوج كالتزوج  
الدرهم وكما يتعين للعقد من العروض لا يجوز عقد عقد المضاربة عند من  
وعند ابن ابي ليلى يجوز وكل شرط يؤدي الى قطع الشراكة بين رب المال وبين المضارب  
في الزرع يوجب فساد المضاربة ثم المضاربة اولها امانة وثانيها مضاربة في المضاربة  
الامانة التي ان يعمل بمنزلة الودعة يدل على ان كل واحد منهما في المضاربة واذا اشترى  
بها صارت وكالة وصار المضارب بمنزلة الوكيل في البيع والشراء يجوز بيعه كيف ما  
كان على الاختلاف المعروف في الوكيل في البيع والشراء وشراؤه على العرف في قولهم  
جميعا كما في الوكيل فاذا ربح فيها صارت شراكة ويكون المضارب في الزرع شريكا محصيا  
واذا خسرت صارت اجارة حتى يصير المضارب بمنزلة الاجرة لرب المال والزرع كله  
لرب المال والخسران عليه والمضارب اجر مثله فيما عمل ربح او لم يرب فاداه ذلك المال

في يده او ادعى المهلاك والمضارب فاقول قوله مع يمينه والمال في يده امانة هكذا ذكر  
في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي الاختلاف وقال ائمة في قوله ان يمينه وكذا  
قوله ايضا كما اختلفوا في الاجرة المشتركة واما حكم المضاربة الصحيحة انه اذا ربح  
يكون الزرع بينهما على الشوط والوصيفة على رب المال وان هلك او ادعى المهلاك كان  
القول قوله ولا يمين عليه كما في الودعة واذا خالف فيها صارت مضاربة على معنى ان  
المضارب باخلاف يصير بمنزلة الفاصب ويكون المال مضمونا عليه وربع المال يكون  
كله للمضارب بعد ما صار والمال مضمونا عليه وكفنه كما يطيب له عند ابن حنيفة وكذا  
وعند ابن يوسف يطيب له ولو شرط في المضاربة على رب المال فسدت المضاربة  
سواء عمل رب المال او لم يعمل لان التسليم والتخلية لراس المال الى المضارب من شرط صحة  
صحة المضاربة ولو وجد ولو اراد رب المال ان يعمل رب المال في المضاربة فالحيلة  
منه ان يسلم راس المال الى المضارب ولم يشرط على رب المال بضاعة فيجوز ذلك ولو  
اراد رب المال ان يجعل مال المضاربة مضمونا على المضارب فالحيلة في ذلك ان يعرض  
المال في المضارب ويهدى على ذلك فهو اوسى له اليه ثم ياخذ منه مضاربة بالصف  
او بالثمن ثم يدفع الى المستقرض ويستعين به في العمل حتى انه لو هلك في يده لم يكون مضمونا  
عليه بعين المقرض عليه واذا ربح ولم يهلك يكون الزرع بينهما على الشوط وحيلة اخرى  
ان يعرض من المضارب جميع المال لاردها واحدا وسلم اليه ثم انما يمس كان في ذلك  
شركة عثمان على ان يكون راس المال المقرض درهما واحدا ورأس المال المستقرض جميع  
مال المستقرض على ان يعمل جميعا بشرط على ان الربح بينهما ثم بعد ذلك يعمل  
المستقرض في المال فاذا هلك المالك في يده فاقترض عليه على حاله وان ربح فالزرع  
بينهما على الشوط وحيلة اخرى ان يعرض المال في المضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه  
مضاربة ثم يبيع المضارب بعد ذلك على ما ذكرنا وسئل الفقهاء ابو جعفر رحمه الله  
عن رجل اتخذ داره حظيرة غنم في سكة غير فادى الجيران مائة دينار من الشرايين  
ولا يأمون على الدعاة قال ليس لهم في الحكم منهم عن ذلك وروي عن ابى يوسف  
فمن اتخذ دارا حيا ما وادى الجيران من دخانه فاداه ان يمسوه قال لهم ذلك  
الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران فاذا ادى المضارب المال اي حيلة دنا  
على الناس شرايع عن التقاضي والقبض فانه ينظر ان كان في المال فضل اجير المضارب  
على التقاضي والقبض لان له فيه نصيبا فيكون عمله عمل الاجارة والاجير مجبور على  
العمل فيها حتى ولو لم يكن في المال فضل على راس المال لا يجبر المضارب على التقاضي  
والقبض لان عمله عمل الوكيل غير مجبور على قبض الثمن غير انه يؤمر بالمضارب  
او الوكيل بان يحمل رب المال على الذي عليه الدين حتى يملكه قبضه لان حقوق العقد  
راجعه الى العاقبة ولا يثبت للامر حق القبض الا باحالة العاقبة ولو حضر العاقبة معني

المضارب او الوكيل لرب المال هذا الدين على الذي عليه الدين لم يخرج ضامه لان  
العقد جعله اسببا فلا يمكن ان يجعل نفسه ضاميا فيها جعله العقد اسببا ولو لم يكن  
رب المال المضارب عن الغير في مال المضاربة والمصرف فيه ان كان مال المضاربة  
تعدا بيعه بغيره وان كان عرضا لا يبيع على ما يتركه في كتاب الشريعة ان شاء الله تعالى  
واذا مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة في خلف فانه يعود دينه في خلف  
المضارب وكذلك المودع والمستبضع والمسيح وكل من كان المال في يد امانة اذ  
مات قبل ولا يعرف الامانة بعدتها فانها تكون دينه عليه في تركه لانه صار مستهلكا  
للمال بالتجمل ولا يصدر عنه رهنه على الهلاك والتسليم الي رب المال ولو عين الميت  
المال في حال حياته او علم ذلك فيكون له في يد وصيه او في يد وارثه كما كان في يد  
وصيه من على الهلاك والدفع الي صاحبه كما كان سيد في الميت في حال حياته ولو  
اعطاه رب المال مال المضاربة ليعمل في المضاربة في الصدقة ولم يعمل فيه برب  
لم يكن المضارب ان يسافر به الي الغاوي الا باذن رب المال وكذلك لو استعار دابة  
سيرا او على ذلك المهر ليس له ان يسافر بها وقد نكح العارية بخادم والاستسجار للمخادم  
وكذلك العقد من الاساكنه والمخاططين يسافر احدهم المملوك في شركة املا او ورثا  
في الاجناس معلقة وكان في المضاربة الكبير والمجرد والمضارب ان يسافر بمال المضاربة  
وان لم يسله العمل فيه بربا لانه مأخوذة من الغرض في الارض لقوله تعالى واخرون  
يعزبون في الارض يفتنون من فضل الله وروى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال  
كانا مع ابن عمر المطلب اذا دفع المال مضاربة اشترط على صاحبه ان ينزل به  
واذا ولا يسلك به كبرا ولا يشترط به ذات كبر وطبقة ودفع شرطه الي رسول الله  
صل الله عليه وسلم فاجاز شرطه وروى عن رسول الله صل الله عليه وسلم انه قال من  
كان له نبات اعينوه اقضوه ضاربوه فيها دليل على جواز المضاربة قال الفقهاء ابو  
جعفر الجعفي واني سمعت ابي عبد الله الحارثي ان الشافعي رحمه الله استعار من محمد بن الحسن  
كتاب المضاربة فماني عليه فكتب اليه الشافعي يذعن ابليس بن فلان الذي لم يترع  
من رآه مثله من كان قد رآه قد رآه من قبله العلم مني اهله ان يفتوه اهله  
لعنه يردوا ولاهله لعنه قال الفقهاء ابو الليث سمعت الفقهاء ابو جعفر قال  
سمعت علي بن احمد قال سمعت عزيز البخاري قال سمعت الربيع عن الشافعي قال سمعت  
رايت اصدافه من محمد بن الحسن فقبل ولا مالك قال ولا مالك كان مالك رحمه الله  
اذا اخذ في الكلام لا يزل يصعب حتى يسكت وقال الفقهاء سمعت الفقهاء ابو جعفر قال  
سمعت ابا العباس الاصم النيسابوري قال سمعت الربيع عن الشافعي قال كتب  
محمد بن الحسن جل جل ذكره كتابا وبعث حاربه بنان فاميه وانفت عنها في كتبه  
شركة الاموال لا يجوز عنانا او مقاضاة الا

هذا شرطه لرب  
المال المضارب

كتاب الشركة

ان يكون رأس المال من الاموال او من الدنانير او راس مال احداهما دراهم ورأس مال  
الآخر دنانير ولو كان رأس المال من الاموال لا يجوز الشركة في قول ابى حنيفة واني سمعت  
لان الغنوس المصارف ثمنها بصلاح الخامس وليست بمن في الاصل وعند محمد بن  
وهو قول ابى يوسف الاول يجوز لان الغنوس عند محمد بن علي ط حال ولا يجوز الشركة  
بالانواع التي تعين للعقد كقنطرة الذهب والفضة وبقيرها ومضوعها وما سوى ذلك  
من الحيوان والعروض التي تعين للعقد (المباذلات) وقد ذكر لو كان رأس مال احداهما  
ثمنها ورأس مال الآخر عرضا وهذا عندنا وعند ابنه لعل يجوز فالحق في تحريمها  
عندها ان يبيع كل واحد منهما نصف ما له بنصف مال صاحبه وصار مال كل واحد  
منهما بينهما نصفين وحصلت بينهما شركة ملك ثم اذا عقد بعد ذلك عقد شركة  
جازت واذا كان رأس مال احداهما عرضا ورأس مال احداهما ثمنها فالحق فيه  
ايضا ان يبيع صاحب العرض نصف عرضه بنصف دراهم صاحبه ونفقا نصف نصارت  
الدراهم والعرض بينهما ثم لعقدان علم عقد الشركة يجوز ولا لكان لو كان رأس مال  
هما مختلط بالخط كالقنطرة والورق كذا في بعض اصنافه فالحق فيه ان يخطا جميعا  
حتى يقع بينهما شركة ملك ثم لعقدان علمهما عقد الشركة فشركة العنان قد يكون  
عاما وقد يكون خاصا اما العامة فهو ان يسير كل واحد في جميع انواع التجارات واما الخاصة  
فهو ان يسير كل واحد في نوع خاص كالورق والكتاب والمطبخ وغيرها ولو كان المال بينهما  
جميعا والعمل على احداهما فانه يطرأ شرط النزاع بينهما على يذروا راس المال فانه  
يجوز ويكون مال الذي لا عمل عليه لصاحبه عند العمل ويكون ربحه لصاحبه ووضعه  
عليه وان شرط النزاع للعامل اكثر من رأس ماله فانه يجوز ايضا على الشرط ويكون  
مال الدافع عند العمل مضاربة ولو شرط النزاع اكثر من رأس ماله فلا يصح  
يعمل الشركة ويكون مال الدافع عند العمل لصاحبه ولكل منهما ربح ماله والوضعة  
ابدا يكون على راس المال وان شرط العمل بينهما جميعا صحيت الشركة وان قل  
رأس مال احداهما وكثر رأس مال الآخر واشترط النزاع بينهما على اسوا او على  
الفاضل فان النزاع بينهما على الشرط والوضعة بينهما على راس المال وان عمل احدهما  
في المالكين ولم يعمل الآخر بعد او جزم عذر كانهما عملا جميعا والربح بينهما على الشرط  
بخلاف ما اذا شرط العمل في الاكثر اعتمد العقد على احداهما خاصة لان الربح اعتا  
ليشخصي احدي المالكين الثلاثة اما بالمال وهذا اشكل لان النزاع ثما فله وتمام  
الملك ابد المالك واما بالمال فهو وان المال اذا صار معنونا على المضارب او على  
الشريك فانه يسمي ربح جميع المال حرا لهما واما بالعمل وتعاون المضارب انما  
ليشخصي ربح رب المال بالمال اذا شرط له جزوا او لموا وكذا لكان اذا اشترط العمل على

الالوكة

احدهما ويشترط فصل الارض للعامل مع الشرط ويسحق له العمل ولو اشترط فصل الارض للآخر ولا يستحقه الا قدر ماله خاصة لانه ليس له في الفصل لا عمل ولا ضمان ولا مال ولو كان راس مال احدهما اكثر واراد ان يكون راس ماله مضمونا على الشريك او كان جميع راس المال من احدهما والعمل من الآخر واراد ان يكون ماله مضمونا عليه فالحيلة ما ذكرنا في باب المضاربة انه يقضي له جميع المال الارضي واحدا وسهله اليه ثم انما يشترط ان يكون ذلك شريكا على ان يكون راس مال المضرع ردهما واحدا ورأس مال المستقرض جميع ما استقرض على ان يلا جميعا ويشترط على ان يزوج بينهما ثم بعد ذلك يعمل المضرع في المال فان ملك المال في يده فاستقرض عليه وان روج بينهما على الشرط واي الشريك ملكات انفتحت الشراكة بينهما علم الآخر بموت صاحبه او لم يعلم لان كل واحد منهما كان وكلما لصاحبه وموت الموكل بوجوب عزل الوكيل علم به الوكيل ولم يعلم ولعلم ميت واحد منهما ولكن احدا الشريك فتح الشراكة بينهما ومن صاحبه فانه ينظر ان كان شريكه غائبا ولم يعلم بفتح الشراكة فان الشراكة لا يفتح بينهما بخلاف الموت ولو علم الشريك بفتح صاحبه ان كان الفسخ من احدهما بحضرة صاحبه انفتحت الشراكة بينهما ان كان مال الشراكة عينيا في الدراهم والدينار ولو كان مال الشراكة عروضيا وقت الفسخ ذكر الطحاوي في مختصره انه لا يفسخ وجعله بمنزلة المضاربة ولا رواية عن اصحابنا يجمعهم الله في الشراكة وفي المضاربة رواية ان مال المالك اذا اتى المضرع من المضرع فانه ينظر ان كان مال المضاربة وقت النهي دراهم او دنانير مع النهي وان كان راس المال دراهم كان له ان يعرضها الى الدينار وان كان راس المال دنانير كان له ان يعرضها الى الدرهم وليس له ان يشترى له عرضا وان كان راس المال وقت النهي عرضا فلا يصح بيعه في مال المالك لعل الطحاوي الشراكة بمنزلة المضاربة وبعض المصلحة فرفضوا بينهما وقالوا يجوز فتح الشراكة وان كان راس المال عرضيا بخلاف المضاربة لان الشراكة في يدي جميعا وولاية المقرض يده اليها جميعا فيمكن ان كان واحد منهما يبيع صاحبه عينيا كان المال فيه او عرضيا واما مال المضاربة في يدي المضرع وولاية المقرض اليه لا الى مال المالك فلا يمكن بيع مال المالك منه بعد ما صار المال عرضيا **كتاب المزارعة** **والعاملة** المزارعة والمعاملة كل ما فاسد فان عند ابن حنيفة وعندنا في المزارعة فاسدة بوسف وتجدد كل ما جازي فان وعندنا في المعاملة جازية والمزارعة فاسدة ثم المعاملة لا تكون الا استيجارا للشخص ببعض الخارج من الاستجار والكرم ونحوها والمزارعة قد يكون استيجارا للشخص ببعض الخارج اذا كان البذر في راس الارض وقد يكون استيجارا لارض بعض الخارج اذا كان البذر من المزارع واذا عقد عقد المزارعة ثم اراد احدهما ان يفتح ذلك ينظر ان اراد صاحب البذر الفسخ وذلك قبل المزارعة فله

ذلك

ذلك وان كان من غير عذر لانا لعل البذر اسهل من غيره فله ان لا يرضى بذلك وان اراد الآخر ان يفتح فليس له ذلك الا من عذر والعذر ما ذكرنا في باب الاجارة شعر المزارعة على رعيه اوجه في ثلاثة اوجه فله يجوز في وجه منها يجوز اما ان يملكه الاوجه التي يجوز احدها ان يكون البذر والارض والبقر والالة كلها من صاحب الارض ولا يكون من المزارع الا العمل فانه يجوز ويكون راس الارض مستاجرا لنفس بعض الخارج والباقي ان يشترط البذر والبقر والالة كلها من قبل المزارع ولا يكون موضع الارض من قبل الا الارض يجوز ويكون المزارع مستاجرا لارض بعض الخارج والباقي ان يكون البذر من قبل صاحب الارض والبقر والالة كلها من قبل المزارع وهذا ايضا يجوز ويصير صاحب الارض مستاجرا لنفس بعض الخارج والبقر والالة يبيع ان يكون بقا لنفسه واما اوجه الذي لا يجوز اذا اشترط البذر على عامل والبقر والالة من قبل راس الارض فقد يجوز لان البقر والالة تصيد ان يكون بقا للارض وتصيد ان يكون بقا للشخص وروي عن ابن يوسف انه قال يجوز ولو اشترط المزارع على راس الارض والعمل فالمزارعة فاسدة ولانه لم يوجد التحليل والخبر في الجواز ما ذكرنا في باب المضاربة وهو انما يفتقر الى عقد المزارعة ولم يشترط العمل على راس الارض وبسم الارض وما اشترط عليه بعض راس الارض الى المزارع ثم يستعين المزارع بصاحب الارض فيجوز وقد ذكرنا ان المزارعة لا يجوز عند ابن حنيفة رحمه الله فالحيلة في جوارها عنده ان يستاجر المزارع باجرة معلومة الى مدة معلومة فاذا امتدت المدة استوجب الاجر موافق لما كان عليه او لم يحصل شعر يراعيان على بعض الخارج كان الاجرة فيجوز ذلك ولذلك الحيلة في جوار المعاملة ان يستاجر صاحب الكرم والاستجار له اهل باجرة معلومة الى مدة معلومة على ما بينا في المزارعة ولودع الرجل البذر وجرده مزارعة ليزرع المزارع في ارضه من جهة الملك او من جهة الاجارة او من جهة العارية او بوجه من الوجوه على ان الخارج بينهما فانه لا يجوز وروي عن ابن يوسف انه يجوز لعمال الناس فيه فالحيلة للجواز في ذلك ان يأخذ صاحب البذر والارض من صاحب مزارعة ثم يستعين بصاحب الارض لعمل له **شجرة** ذلك وما حصل يكون بينهما على الشرط وحيلة اخرى ان يبيع نصف البذر من المزارع ويبيع من الثمن فانه يجوز ويكون بينهما على ما اشترطوا او لا يشترط راس الارض على المزارع ما سبق منفعته بعد المدة فانه يوجب مصاد المزارعة كسائر الخياط وكولي الانهار والاعراس السرفين والكراب وغيرها مما يبقى منفعته بعد المدة **رطل** ربيع ثمن في ارض رجل من جهة المزارعة فاخذ بعضه من الارض وبيع البعض وبيعت بعد بعض المزارعة والمعاملة قال ابو القاسم احمد بن عمر هذا على وجهين ان كان يبيع الارض على حاله ولم يبيع فهو من المزارع ورأس الارض على شرطه وان كان يبيع معطوفا فهو للذي انبت وسقى وعليه ضمان ما استهلك قال القفطه لوان زار عارضه للربيع من الارض



وقد كان يشار في الارض فثبت زرع اخر وادرك ثابته بين المزارع وبين رب الارض وسقا  
وقام عليه حتى ثبت فهو له لا نه قد استهلكه بالسقي وان كان للحب قيمة فعليه ضمان ذلك الا  
فلا يثمن عليه وان سقا اجنب كان سقوا والزرع بين رب الارض والمزارع على شوطه وان  
سقوا في ارض رجل ثبت من عروقها في ارض رجل قال ان كان صاحب الارض هو الذي  
سقا وابنته فهو له وان كانت تثبت بنفسه فهو صاحب الشجرة ان صدقه رب الارض  
انه من عروقها وان كزبه فالعول قوله وسئل الفقيه ايضا عن الجار ترك سقي الارض  
مستعدا حتى يفسد بعض وقت ما ترك السقي قال لم يكن للزرع فيه فومت الارض مزرعة  
وغير مزرعة وبعض فضل ما بينهما وسئل ابو القاسم عن رجل دفع ايضا مواجرا الى رجل  
بزرعها فلم يجد الما يسقيها فبقيس الزرع ويطلب المواجر الاجر قال ان استاجرها بغير  
شرب فلم ينقطع ما الما الذي يروي منه السقي فالاجر واجب وان انقطع كان له الحفار  
قال ان كان استاجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فسد الزرع وانقطع الشرب الاجر  
عنه ساقط قال الفقيه ابو القاسم رضى الله عنه هذه المسئلة مثل مسئلة الاحيان  
اذا استاجر رجلا حيا لما واستاجر ميتا فاقطع الما فالحوا فيه نحو هذا وسئل  
ابو نصر عن رجل زرع ارض نفسه فجاء رجل وزرعها شجرة في ارضه المقيمة المزارع مبدورا  
وروي ذلك عن ابن سماعة عن محمد بن الحسن قال الفقيه يعني اذ ارض صاحب الحظيرة ان يقيم  
فيه الحظيرة مبدورا فاما اذا لم يرض بذلك فهو بالخيار ان شاء تركه حتى يثبت فاذا ثبت  
بأخذه فاقطع وان شاء ابراه بن النعمان فاذا ادرك وحصد فهو بينهما على قدر نصيبهما  
وعن الرجل اذا اشترى ارضا في بعض السنة فعلى من خراجها قال ابو القاسم ان كان  
يتميم ان يزرع فيها الحظيرة او الشجرة والخراج على المشتري وان لم يتميمها فالخراج على  
البائع وقال ابو نصر ان بقي من السنة مائة تميم ان يزرع فيها شيء من الزرع فالخراج على  
المشتري وروي ابن سماعة عن محمد بن رجل زرع في ارضه بركة ثبت حتى جاء رجل فزرع فيها  
شجرة ثم سقاها رب الارض فثبت الزرع قال علي الذي يزرع الشجرة فقيمة بزه مبدورا  
في الارض ثم على رب الارض قيمة البر والشجرة فلو لم يزرعها قال ان رب الارض  
قد استهلكه بالسقي وهو ضمان والخراج بالنعمان وعن رجل استاجر ارضا وسقا  
الزرع فيها فحرت ثم ارض فلم يستطع سقيها قال هو بالخيار ان شاء ردها وان شاء  
اسكها وان لم يردّها حتى يموت المدة فعليه الاجر قال الفقيه ابو القاسم رضى الله عنه  
يجب الاجر اذا كان بماله يمكن ان يخاله بحيله ويوزع فيها سقا فاما اذا كانت الارض حال  
لا يمكن للزرع فيها بغير ما يوجب من الوجوه وليس فيها حيلة ولا اجر عليه فمثلة من استاجر  
رجلا ماء فانقطع الما عنها فلا اجر عليه كذلك هشا ولو ان هذه الارض لم ينقطع عنها  
الماء ولكن لم يمكن فيها الما لم يثبت له المزارعة فلا اجر عليه وسئل ابو نصر عن  
الحصاد اذا استنط على المزارع والرفع الى البذر قال هو جابر عندي وعن رجل

دفع ارضا من اربعة على ان يجعل البذر من عنده ويحطه ويحصد ويحج بالنصف  
قال ادرك نصفه عن حصاده حتى يهلك قال المزارع ضمان لما هلك قبل الميت الما  
فاسد بشرط الحصاد قال هو جابر في قوله ان يوفى ورقي عنه انه قال اذا استنط  
على المزارع الحصاد والجمع فهو جابر وكان ابن سبويه ونصر يقولان هو جابر ولا عرفت  
احدا منهما في زمانها في ذلك وبه نأخذ قال الفقيه ابو القاسم ان اخذ المزارع  
مما حيا قدر تأخير الما من فلا ضمان عليه ان هلك الما بغيره اذا اخذ اخرا لا يفعل  
النا من مثله ولو ان سقا وبصرانيا استاجر ارضا واحدا لولد بها فكيف ولا يعرف  
المسلم من المزارع ان يودع حكم هذا في باب الوصاية ان الولد من ممان ولا يرث  
من ابويه وسئل ابو بكر عن رجل له ارض وله دار وداره اسفل من ارضه وبصرانيا  
الارض ان يزرع الارض ولا شك في حراب الما دار ان فعل ذلك قال ان علم انه ليس  
في ارضه مستقرا لما قلنا له ان يزرع لانه لا يمكن الما وان كان للزرع يحتمل الما  
الا ان جارا في ارضه يخرج الما منه ويودي الدوة الى داره فليس له ان ينفذه من الزرع  
وسئل ابو القاسم عن رجل من رجلين زرعهما احدهما بغير اذن صاحبه وسقاها  
ان سقي الجميع وزرع فيه فان كان للزرع لم يدرك كان لشريكه ان يماسه للارض فما  
وقع في نصيب المزارع اخره وما وقع في نصيب الاخر كان له ان يأخذ بعقله ويضمنه  
سادخل فيها من النقصان وان كان الزرع قد ادرك او قرب فانه يقدم لشريكه  
نقصان بصفاء الارض ان كان فيه النقصان وسئل ابو بكر كيف يعرف ضمان الارض  
قال ينظر بكم استاجر قبل ان يزرع وبعد ما زرع وقال ابو القاسم ينظر بكم بقاء الساق  
وبكم بقاء قبل ذلك فيقدم ما بين ذلك من الفضل وسئل ابو نصر عن دابة حلت  
في زرع رجل ضاها رب الارض قال لا ضمان عليه اذا ساق الى مكان يابن عليها من  
زرعه وروي جابر عن جابر بن عبد الله التيمي انه راح سرصة فزاري بها ففقره لغيره  
وطردها وقال لا يابى انضاله الا الضال وهذا الجدل ما ذكر في غير هذا الموضع  
انه ان اخرجها من زرعه ولم يسقها لا ضمان عليه فاما اذا سقاها بعد الاخراج من  
زرعه وهلكت لغيره فقيمة وتوروا به عن محمد بن الحسن رحمه الله الفقيه عليه  
**كتاب الزرع** رضى الله عنه فيما يحتمل القيمة لا يجوز الا من شريكه  
ولا من غير شريكه عنه فالا خلافا للشافعي لان الفقيه من شرطه والشافعي لا يمكن  
ففيه ولو اراد ان يزرع الما لا يمكن حخته ولو اراد ويجوز فالحيلة فيه  
الحاق حكم الحاكمة اخر قبله الزرع فحوله لانه مختلف على ما ذكرناه ولورهن الدار  
فيها متاع ولو اراد ما فيها من المتاع سلم الدار الى المدين فانه لا يصح الرهن والسلم  
والحيلة في حخته ان يودع الدار من او اجمع ما فيها من المتاع عند الموتين ثم يسلم  
اليه الله ارقانه يبيع الرهن والعين وكذلك لو رهن الحانوت ووزن ما فيه من المتاع

دعه

الرهن باليمن رجل في يده ضيعة رهن والراهن غائب فأراد المهر من أن يثبت عند  
القاضي الرهن حتى يسجل له ذلك ويحكم بأنه رهن فالحكمة في ذلك أن ينعى رجلا  
بأن يدعى هذه الضيعة المهر منه فيقول المهر من هي لفلان الغائب رهن عندى ينعى  
البينة يحكم القاضي بأنها رهن في بيع وتلك المودع لو أراد أن يثبت الوديعة أو المستعير  
أراد أن يثبت العارية أو الساخر أن يثبت الإجارة عند غيره هو لا فالحكمة فيه  
أن يسري عبد اسمه بذكر الدين ولا ينعى منه فلو مات العبد بطل رهنه ولو مات  
المطلوب فالطالب الحق بالعبد من سائر العزما ولو قضى دينه في حياته أقاله البيوع  
**كتاب المذانيات** ومن ثبت عليه الدين إلى أجل كان له السبق قبل  
عمل الآخر قرب حلول أجله أو بعد لأنه ليس للطالب حق المطالبة في الحال وليس له  
له المنع ولكنه يملك للطالب أن يثبت فخرج معه فإذا حل الإجل فالمنع عن المصنف على  
سوء حتى يوديك حذرك. ولو أوفى الرجل صدرا أو امرأته وأراد أن ينفق حيث شاكر له  
ذلك وليس لها حق لا مناع. ولو أوفى المراهق المراهق لا يخرجها زوجها من مملوها وأقاربها  
فالحكمة فيه أن تقر بين أبها أو أمها أو لمن يثبت فنعى المهر من المهر من المهر من  
مع الزوج في قول أبي حنيفة رهن المهر من وفي قولنا ليس للمهر من مهرها وأنه قد ثبت  
للزوج حق لتفعل حيث أحب بابا الصدوق ولا يملك هي بطلان حقه بالادار بالدين  
وان كانت المرأة لا تأس من على فقره وان يملزمها ويطلبها بما أقرت فالحكمة فيه  
ما ذكرنا في باب البيوع من التخيير والامتناع على ذلك. ومن جلس بين عليه لرجل ثم أقر  
بدين لرجل آخر صح أقرا. وكذلك لو ذهب ماله أو بصدق مع ذلك وليس لعزمايه ابطا  
ذلك. ولو سأل غريمه الذي جلس لأجله من القاضي الجبر على الجبوس وسعه على الأقوال  
والهبة وغيرها قال القاضي لأجيبه إلى ذلك في قول أبي حنيفة لأنه لا يرى لعزمايه بالبحر  
ويبيع جميع نهر فانه ويبيع أقرا. وكان يبيع قبل المجلس وأد الميراث له حال حتى يسلم  
والملقة لأنه جلس وعنده أبي يوسف ومهر القاضي مجلسه إلى ذلك ولو قضى عليه بالبحر  
فبعد ما قضى عليه بالبحر لا يجوز لغيره فانه عندها حتى لو أقر بدين ليس للمهر من أن يشارك  
العزم الذي جلس لأجله في ماله إلا إذا ثبت عليه دين بالشرافانه يشاركه في  
ماله الموجود وقت الحجر وذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع أبي حنيفة وهو قوله  
الأول وهو قوله الآخر مع مخر. ولو طلب الطالب من القاضي بيع ماله لم يجب إلى ذلك  
إلا إذا كان ماله من جلس الدين فيمنع لغيره إلى غريمه ولا يحتاج إلى رضاه وأن  
كان ماله من خلاف جلس الدين قال القاضي أن يرضى الرنا نذر درهم والدرهم  
ذناير ويقضى الدين ولا يحتاج إلى رضاه وأما إذا كان ماله سوى الدرهم والدرهم من  
المنقوبات والعقار فليس للقاضي أن يبيع ماله بغير رضاه في قول أبي حنيفة لقضى الذي كره  
قبل هذا وعندها يبيع ماله بغير رضاه ويقضى بونه لأنها برهان البحر عليه وأد القاضي

الرهن

أورهن جوالقادون ما فيه وأراد أن يبيع تسليمه فالحكمة فيه ما ذكرنا بوضع ما فيه أولا  
ثم يبيع التي المهر من. ولو رهن المصاع الذي في الدار والدار أورهن المصاع في الجوالق  
دون الجوالق وخلي بينه وبين المهر من تسليمه لأن المصاع لا يكون مستقلا بالدار والدار  
ولو رهن فيها زرع أو تجار وعلى لا تجار غير ذلك إلى المهر من فالرهن مع ويدخل في  
الرهن كل ما كان مستقلا بالارض استحقاقا لأنها صفة قصد الصحة وأربع مقصدها الأول  
دخول المصاع بها في الرهن كالأصل لان البيع يردونه فلا يدخل في البيع إلا ما شرط  
ولو بوضع الرهن ينعى المهر من الرهن ويكون الرهن محيي فالحكمة فيه أن كان لرهن  
أن يادون الراهن ليرهن من أن يسلم في الدار ويبيع له ذلك على أنه كليتها عن ذلك فهو ما دون  
له فيه إذا مستقبلا مالم ينعى الراهن دينه ويقبل المهر من للادون وكذلك إذا كان الرهن  
أصله فأذله في زرعها أو تجار أو كوما فأباح له أكل غارها أو ديممة فأباح له شربها لانيها  
فالحكمة فيه ما ذكرنا أنه يبيع له ذلك على أنه مسمى بها عن ذلك فهو ما دون له في ذلك  
إذا مستأفنا أن يرضى أن ينعى الراهن عن ذلك كأنه يبيع ويبيع أن يبيع عن البيع  
لأنه لا يجر له فإذا احتال بهذا وعنى للادون والادون خذ بالمعنى لكلها صار ما دونها  
له في ذلك لأن يعلق الادون بالخطر جاز ويقع الرهن على الراهن فإذا أقر الرهن  
عليه فالحكمة للمهر من أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يرضى بالانفاق عليه فيكون ما اتفق  
له دين على الراهن فإذا قضى دينه يبيع حتى يسوفي ما اتفق عليه. ولو وكل الراهن وكلا  
بيوع الرهن وقضاؤه عنه محله وأراد المهر من أن ينعزل الوكيل بعزل الراهن ولا يوثق  
الراهن ولو أشتع الوكيل عن البيوع يجر على ذلك فالحكمة في ذلك أن يسري في عقد  
الرهن لأن التسليم على البيوع والوكيل عليه إذا كان مستروطا في أصل العقد لا يملك الراهن  
عزله ولو عزله بغيره ولا ينعزل أيضا بغير الراهن ولو أشتع الوكيل عن البيوع يجر عليه  
أو إذا كان التسليم مستروطا بأصل العقد ولو وكله ببيع الرهن وتسليم على ذلك بعد عقد  
الرهن فلا يملك الراهن عزله عن ذلك وينعزل بونه ولو أشتع الوكيل التسليم على البيوع يجر  
على ذلك كاسرار الوكالات في روايته وفي رواية حكمه ما ذكرنا فيها إذا كان الوكيل مستروطا  
في أصل العقد ولو أراد المهر من أن ينعزل بعزله في تلك الروايات فالحكمة فيه أن يملك  
بذلك ويجوز للوكيل أن يعزل ويقول وكلته على أنه كليتها عن ذلك فهو وكيله بذلك  
وكاله مستأفنه حتى ما عزله بغيره ولا ينعزل بونه. **رجل رهن دابة أو سلعة أو**  
جارية غائب ولم يبين موته ولا حياته واقضى الإجل وبقي الرهن موقوفا ما يصنع المهر  
حتى يبيع الله حقه فالحكمة أن يرفع الرهن إلى القاضي حتى يبيعه منه دفع البهنة  
وباره يحفظ البهنة حتى يردده على صاحبه أن قدم أو على ورثته بهنهد الأوصياء  
وحكمة أخرى في رهن المصاع فيها يحل العتمة أن يبيع نصف الدار من المهر من ويقضى  
منه القرض على أن المهر من بالجناير ويقضى البيوع بالجناير فيسقي بيه بمنزله

الألوكة

او با امينه لعقضا ديونه فان التهمد على المطلوب لا على الفاضي واسينه والهدن في ارض المبيع  
استحق فانه يرجع باليمن على المطلوب ولو وجد به عيبا فانه يرد على المطلوب لا على الفاضي واسينه  
هذا في حال الحياة فاما اذا مات الرجل وعليه دين فان الفاضي يبيع جميع ماله منقول كان او  
عقارا ويقتضي به دينه ويكون حجة ما يباع على الغرماء دون الفاضي واسينه على ما ذكرنا مجلا  
الوصي اذا وصي اليه الميت او نصبه الفاضي نصيبا فباع من تركه الميت فان التهمد عليه ولو  
ان الفاضي باع تركه الميت لعقضا ديونه او باع اسينه وقبض اليمن فترك الميت في دين فلا  
سقط دين الغرماء فان كان للميت دين اخر باعه والا فلا يبيعه ولو استحق المبيع بعد ما ملك  
اليمن رجع المشتري على الغرماء دون الفاضي واسينه فان ظهرت للميت تركه رجع الغرماء برأيه  
ويامتنوا من اليمن ولو ان مريضا ادعى على رجل مالا وله دينه وابواه لا يجوز برأيه  
ان كان عليه دين ولو كان الدين على الواث لا يجوز برأيه سواء كان عليه دين او لم يكن ولو  
اراد ان يسقط الغرماء مطالعة الورثة عن نفسه فالحكمة فيه ان يقر المريض ويقول  
لم يكن لي على هذا الغرماء شي يجوز اقراره في الفضا اذا مات ولم يقبل من ورثته دينه على المطلوب  
في ذلك المالك فاما فيما بين الله تعالى وبينه لا يجوز اقراره والله اعلم رجل حبس في الدين  
على منع منه الزوار روي ابو يوسف عن ابن جنيته انه قال لا يسع منه الزوار ولا يسع  
من المباس والطعام والطيب والبيع والشرا والشر وغيره الجبس ويمنع الوطي ولو ان رجلا  
كان عليه دين الى رجل فقبض دينه بعد على الاجل لم يجده الطاب قبضه ويحلف ان  
اقر الطاب منه ثانيا فانكر الاجل فارد عليه المطلوب فيقبض الفاضي ان يحلفه على قول  
ابن جنيته ومحمد رحمهم الله بالله ماله بذلك هذا المالك ولا يمين منه ولا يحلف بالله ما استقر  
منه ولو اراد الحاكم ان يحلفه بالله ما استقرت منه فالحكمة له ان يحلف ويقول  
هو الله ويدعي كي لا يقيم الفاضي ويغني عن اليمين ولا اثم عليه وحسنة اخرى انه يحلف  
فيقول بالله ما استقرت منه ديني به حلف الفاضي ولا يميني حلف نفسه نحو  
ولا يمين عليه وكذلك لو باع ضيعة ثم استنقأه فانكر المشتري الاقالة دارا ان يحلف  
البايع على ابيع فالحكمة فيه ما ذكرنا ابو يوي به ببيع بعد الاقالة فيعني ختمه ان كان  
مطلوبا ما ذكرنا في العيون ولو حلف بقبض فلانا حصة راس النهر ولا يمين له فالحكمة  
له ان يبيع منه حصة ثم يشتريه منه فلا بحث ولو ان رجلا عليه مال مؤجل  
ادعى عليه الطاب حالا وقرمه الفاضي ويحلف المطلوب انه لو اقر بدين مؤجل فانه لا  
يصديق على الاجل فالحكمة له ان يقول للفاضي مثله عن الدين الذي يدعي على  
موجلا او محلا فان قال الطاب انا ادعي مالا لا خلافه ان ينكر ويحلف انه ليس له على  
مال حال قال انا ادعي موجلا فعد وجهه مقصوده ولو ان رجلا له على غائب الف  
ورم فارد ان يقضي الفاضي ويقول ان لي على فلان الغائب دين وان هذا الغليل عنه فيقول  
الغليل اني قد كفلت عنه ولكن لا ادري ان لم يدعي على الغائب دينام لان الفاضي يسأل

من الذي

من المدعي البينة بكفالة هذا المحاضر ثم يقول هذا المدعي اسنه واني قد ابرأت  
الكفيل بر الكفيل ويتقضى الفاضي على الغائب رجل له على رجل دين فارد  
المقر له ان يقر بدينه الذي على المقر لغرمه فالحكمة فيه ان يقر ويقول ان جميع  
هذا المال الذي باسمه على فلان فيما اقر به ويؤكده ليقبض ذلك من الغرماء الاول  
دونه ورون الناس اجمعين ملكا صحيحا وحقا واجبا وانه لم يترك لفلان وفي  
ملكه فان اسنه في ذلك نفس في الصك عار به وسعونة لفلان وانه لا حق له على  
فلان فيما اقر به ويؤكده ليقبض ذلك من المقر الاول وحمله وصيا في ذلك حصة  
لعه وفاته لان المقر لا يعيد في على هذا الاقرار في حق المطلوب فلا يقيم قبضه  
الا بئوكل من حصة واما بصدقه فان في حق انفسها لا في حق المطلوب لان الذي  
ولها الحصة هو المقر فان كان لودفع الى المقر له بري ولكن لو استع لم يجبر  
عليه الا بئوكله ولو ابراه المقر ببيع ابراه وهبته عبد ابن جنيته وقال  
ابو يوسف لا يبيع ابراه ويبيع قبضه ولو اخرج المقر الثاني او كبل عن الوكالة  
اجبه الفاضي على التوكيل ثانيا بعد هذا الاقرار ولذلك لو كان المقر صدرا  
وارادت المرأة ان يقر به لابنها او لامها او لسان اخر فالحكمة فيه ما ذكرنا  
انها تقرر وتقول ان جميع الذي هو حق لها على زوجها مستوجب اليها ومعروف  
بصدقتها لفلان ويؤكده ليقبضه ويحمله وصيا بعد وفاتها على ما ذكرنا وان  
اقرت بجزائها لغرمها فالحكمة فيه انها تقرر وتقول ان جميع ما في يدي زوجها  
فلان من جهاز من الوان الشيا والاصفحة والعروض والسيوط والحل والذهب  
والفضة والجوهر والكلول لفلان على ما سر ويؤكده ليقبضه واوصت اليه بذلك  
على ما سر ولو ان رجلا كان له على رجل الف درهم دين فارد اصدقه ان يقبض  
لقبضه ولا يشره للاخر فالحكمة فيه ان يستقرض من اجني حصة به ثم ان  
الغرم الذي عليه الدين يقرض من ذلك للاجني حصة به ثم يقول للذي استقرض  
وهو الذي يريد الاستيفاء قد وكلت ان تقبض الحصة التي عليه واجزأ بركا  
ان يحمله قصاصا فيقبل الوكالة ويتقاضيان فيجوز ولا يشره شريكه لانه  
قاض وليس يقضي **كتاب** **الكفالة** حتى عن بعض  
الشافعية انه قال يكتب على باب من ابواب الروم ان الكفالة اولها تلامه واوط  
تدائه واخرها غرامه ومن لم يصدق فلجرب حتى يعرف البلا من اسلامه وقال  
محمد بن الحسن في رجل قال لاخر على يقبض فلان ان يهر فلا يسبل له عليه حتى يهر  
ولو قال هو على يقبض ان يهر فادعى اليه فانه منه بري قال محمد هذا السم  
يقبض منه شيئا وقشام قال سالت ابا يوسف عن رجل من نفس رجل الى عشرة  
ايام قال هو عليه ابراه حتى يرا منه قال العقبه وبعناخذ لانه اذا كفل الى

عشرة ايام فالتسعة اجل فاجزا المطالبة فاذا مضت العشرة وجب عليه تسليمه  
 الكفا له ابدأ ذكرها في العيون وعنه في تكمل الاسكان قال كنت عند الحاكم فاراد ان  
 يثبت رجلا بكفا له نفس فذكر كل الى ثلاثة ايام فقلت لا بد من المطالبة بنفسه ابدأ  
 ما لم يعلم اليه فقال الحاكم كنت لم اعلم بذلك والعني فيه ما ذكره بعد هذا في باب التوازي  
 ولو كفل رجل بغير رجل على اية ان لم يسلم اليه في يوم كذا انما له عليه هو على فتوازي  
 المكفول له فالتسعة فالتسعة ان يدفع الى القاضي لينصب له وليا فيسلم المطلوب  
 الى الوكيل فيسلمه المكفول كما اذا باع شيئا على ان المشتري بالخيار فتوازي الفبايع قال  
 المشتري يدفع الى الحاكم لينصب البائع وكلا ويرده عليه فكذا انني بغير من يمين في ما بين  
 المسلمين وقال ابو نصر محمد بن سلام ان اراد بالقبضة التقييد هو كما قال  
 نصر قال في القبض هذا القول خلاف قول اصحابنا في الروايات الظاهرة وروايت  
 في بعض الروايات عن ابى يوسف مثل هذا ولو فعل به القاضي فحسن ذكرها في التوازي  
 ولو ان رجلا له على رجل دين وكفل انسان بنفس المطلوب بغير امواله ولم يفعل الدين  
 فان قضى المكفول الدين لمطالب يجوز ويكون مطلوب ولا يرجع على المطلوب انه ادى  
 دينه بغير امواله فلا يرجع عليه فان قضاه الدين على ان يكون الدين الذي على المطلوب  
 المكفول لا يجوز ولو اراد ان يجوز فالتسعة فالتسعة ان يبيع المكفول المال المطالب به  
 اليه ثم يقرأ الطالب ويقول ان الدين الذي له على فلان يعني المطلوب المكفول عند  
 لهذا المكفول ويؤكله بقبضه بنحو ما ذكرنا في باب الاقرار والله اعلم  
**كتاب التصديق** ولو ان جلدات وبرت انما والبراة  
 فاذا اراد الابن ان يخرجها من الميراث بالصحة فانه يجوز اذا دفع اليها شيئا من العروض  
 وبرا من الميراث ان يملك الميراث من قال كان الميراث دين على الناس فاستمرط ان  
 يكون الابن فانه لا يجوز الصلح ولا يكون الدين له فاذا اراد الابن ان يصير الدين له  
 فالتسعة له ان يحضر الخريم ويعرض منه مقدار حصه المرأة فيه فاعلم في معنى الدين  
 كله للابن بعينه بالميراث بعينه بالعوض ولو لم يكن الخريم حاضرا واراد الابن ان  
 يجوز فالتسعة له ان يعطيه بالعوض ولو لم يكن الخريم ثم حاضر مقدار حصتها من  
 الدين وتوكله المرأة بقبض حصتها من الخريم فيقبض على حصة المقاصة فيجوز وكذلك  
 موصاه شئت او ربع قضا له الابن فهو على هذا ولو كان لرجل على رجل الف درهم  
 الى اجل قضا له منها على اقل منها من جهة القدر او اقل من جهة الوصف او اقل من  
 جهة القدر والوصف جميعا على ان يعمل له ما دفع عليه الصلح قال هذا الصلح فاحص  
 وعليه رقما قبضه والرجوع براء من ما لم يعد محال الاجل ان في ذلك معا وضعا  
 بالخط والاحل لا يجوز الاعتراض عليه ولو لم يشرط تعجيل ما دفع عليه الصلح فالصلح  
 جازي يكون هذا احكام الطالب ورعا بدون حصة وله ان يرضى ابا في بعد محال الاجل

ولو كان له على رجل الف درهم فضاغ معه على حتمائه درهم على ان يعطيه اياه وكبر  
 بوقت لاداء حتمائه وقتا فالصلح جازي ويكون هذا منه خطا للمخمس اليه الباقية وحين  
 حتمائه التي وقع عليها الصلح قبل التعريق ليس بشرط وكذلك اذا قال خططت  
 عند حتمائه درهم على ان تعطيني حتمائه فالخط جازي ولو قال صاخطك على  
 حتمائه درهم على ان تعطيني حتمائه اليوم فان لم تعطيني فالالف عليك حاله  
 فان اعطاه اليوم فالصلح جازي وان لم يعطيه اليوم فالالف عليه وكذلك لو قال  
 بلفظ الخط ولو قال صاخطك من الف على حتمائه على ان تعطيني اليوم او قال  
 خططت اليوم عندك ولم يقل وان لم تعطيني اليوم فالالف عليك فان اعطاه  
 حتمائه اليوم كما شرط بري من الحتمائه الباقية بالانفاق وان لم يعطه حتى  
 اليوم عاد عليه جميع الف في قوله ان حتمائه ومحمد رحمهم الله كما اذا ذكر اليوم  
 وقال ان لم تعطيني اليوم فالالف عليك وقال ابو يوسف رحمه الله لا يعود كما اذا لم  
 بوقت لاداء وقتا وكذلك هذا الاختلاف اذا قال له ادي لي من الف حتمائه  
 درهم اليوم على انك بري من الباقي ولو قال ان اديت لي حتمائه فانت بري من  
 الباقي او قال متى اديت فادي حتمائه فانه لا يبرأ من الحتمائه الباقية في قولهم حتمائه  
 لانه علق البراءة بشرط الخط وتعليق البراءة بالخط باطل وقد اهو اكمل في الترخير  
 المخرج والمطلوب المماثل لا يستغنى الدين منه خلاف ما اذا كان بلفظ الصلح او  
 بلفظ الخط لانه ليس بتعليق بم الصلح على الاقرار او على الانكار وعلى السكوت  
 الذي لا امر رعه ولا انكار جازي عندنا وعندنا في الصلح على الانكار لا يجوز  
 فالحيلة فيه اصدار من اما الحاكم او كتيبه الاقرار ببراءة بم الصلح عليه والاصل  
 ان الصلح عن معلوم او عن مجهول على معلوم جازي والصلح على شيء مجهول عن معلوم او عن  
 مجهول لا يجوز الا ان يكون ما وقع عليه الصلح مما يستغنى عن القبض والتسليم فحاله  
 لا يتقبل عند الصلح اما اذا ادعى واحد منها على صاحبه شيئا مجهولا فاصطلى جميعا  
 على المتاركة جازي للصالح بان اجبالة لا يتقبل العقود لعينها وانما يتقبل العقود  
 لعينها وهو موقوف المنازعة في ثانی الحال فان كان مما يستغنى عنه قبضه فتنفع  
 المنازعة في ثانی الحال عند القبض والتسليم فيجوز وان كان لا يستغنى عن قبضه  
 فتنتع المنازعة في ثانی الحال فلم يجز واذا ادعى رجل على مال في يد رجل كالدار  
 والعبد وغيرها من جهة التركة او غيرها فصالحه على قطعة منها ثم يبيع الصلح لا يملك  
 الاقدار ولا عند الانكار لانه يصير قابضا بقبض من عين حقه وهو في الباقي على  
 راس دعواه فالحيلة في الجواز ان يزيد فيها درهما او دينار في بدل الصلح فيجوز  
 الصلح وحيلة اخرى ان يبيع به ذكرا البراءة فيقول صالحه على هذه القطعة من الاذن  
 على ان ابرأه عن دعوي الباقي فيجوز هذا جازي للصالح وبطلت دعواه في الباقي وان كان

المدعي به دينا فصاحه على بعض ما يريه جاز عندنا بخلافهين ولا يجوز عند  
 بعض اهل العلم بسبيل الاحتياط فيه الحاق حكم الحاكم في اخر صك الصلح والصلح  
 والعنان لا يجب الاجرة على الغاصب في استخراجه  
**كتاب الغضب**  
 عند غضبه ولا في سكتي دار غضبه وعندنا في حجة الله يجب عليه اجر مثله لان  
 من يذهب علمه ان مجرد المنافع لا قيمة لها الا بالاعتد او ما يقوم مقام العقد من الشرط  
 وعندنا المنافع يتوهم من غير عقد وشرط ولو غضب حمر المسلم دني او سلم ففعلت  
 او حطها الغاصب كان الغضوب منه ان يسترده فلو فعل ذلك عند الغاصب لم يدر ما صار  
 خلا فلا ضمان عليه لان الغضب لم يوجب الضمان فلا يجب بعد ذلك ولو استهلكه الغاصب  
 بعد ما صار خلا من مثله خلا لصا به لانه وجب عليه الضمان بسبب اخذ ما لا يستلزم  
 ولو غضب حله مائة لذي او سلم فذلك عنده او استهلكه فلا ضمان عليه لان المنة  
 والدم ليسها بال في دين من الاديان فلا ضمان على من تلف شيئا ماله مثله  
 من حبه ثم انقطع ذلك من ايدي الناس وصار مثله غير موجود لا بين يده ولا بين غيره  
 فصاحب المال بالخيار ان شاء انظر الى وجوده واخذ المثل وان شاء رخص واخذ القيمة  
 واختلوا فيه على ثلاثة احوال قال ابو حنيفة رحمه الله بعض قيمته وقت الخصومة وقال  
 ابو يوسف بعض قيمته وقت الاستهلاك او وقت الغضب وقال عمر بن قيس فتمتة اخر  
 ما كان موجودا وبه اخذ الطحاوي ذكره في مختصره وسئل ابو بكر عن رجل دخل الحمام وخرج  
 ثيابه محض من صاحب الحمام فاعتسل وخرج فوجد صاحب الحمام ثيابه وقد سرق  
 ثيابه قال ان كان نفس موقعا عند فلا ضمان عليه وان وضع جنبه فنام وهو ضامن  
 وسئل ايضا عن رجل وجّه جارية الى الخاس وامره ببيعها فبعثت امرأة الخاس  
 في حاجتها لها فخرّبت قال صاحبها يا خبيث اني ضامن الخاس وان ضامن امراه في قول  
 ابو يوسف وحده وفي قول ابو حنيفة الضمان على المرأة خاصة قال الفقهاء ان الخاس  
 اخبر المشتري فلا ضمان عليه في قول ابو حنيفة ما لم تكن الجارية من يده وسئل عن  
 رجل غصب ارضا فزعم وبنت قال لصاحبها ان ياخذ الغاصب بتفريط ارضه وبيع  
 الزرع وان لم يفعل فالمغضوب منه ان يفعل ما لو دفع الى القاضي كان باع من بذلك  
 يعني بقلعه وسئل ابو القاسم عن رجلين لكل واحد منهما شجرة واخذ احدهما من  
 شجرة صاحبه ثلما وحمله في شجرة نفسه كيف احكم فيه قال ان اخذوا جميعا من  
 الشجرة من غير ان يجمع فيه ثلما وقع في شجرة احدهما واخذ للارض وطرحه في شجرة نفسه  
 فلا ضمان اخذ من شجرة صاحبه ان كان ممتزا وان كان حطه فهو ضامن قيمته  
 لوم حطه وان كانا لثما يجمع بينهما بعد ما وقع اثنان في غيرهما فان اخذ من الصخر  
 الذي في حد صاحبه لاني ففعل شجرة فهو لثا واحد وليس لصاحبه على سبيل  
 ابو بكر الاسكاف عن حشاش يدخل الحشبة في منزله في سكة غير نافذة هل اهل السكة

صحاح الحارثي وغيره

ان يبقوه من ذلك قال ان كان وصفه عن ظهر الدواب وصفا ليس لهم ان يبقوه وان  
 كان طريقه طرعا يوهن بليا ثم فليهم ان يبقوه من ذلك وسئل محمد بن سلمة عن  
 رجل له على رجل دين مات ولم يوده الى ورثة الطالب لمن يكون ذلك المار يوم القيمة  
 قال رجوا ان يكون للطالب لانه يولي كسبه ولو ادعى الورثة براء وان بقي كان  
 للميت وروي عن ابي يوسف انه قال يكون للميت يوم القيمة ان شاء الله تعالى وسئل  
 نصير عن رجل له على رجل دين فمضيه ان العزم مات فقال حبله في حل او دمه  
 منه ثم علم انه حي قال في حل وليس له ان ياخذ منه ولو غضب من رجل ثوبا فاستهلكه  
 ثم جاء بقيمته فقال المغضوب منه لا اريد بها ولا اقبلها ولا اجعلك في حل فالحسنة  
 الغاصب ان يرفعها الى القاضي حتى يأمره بقبوله ويجبر عليه وحيلة اخرى ان  
 يضعه في يد او تجره فانه يبرأ من ضمانه ولو وصفه في حجره فزماه فعد برئ ولو  
 وصفه بين يديه قال نصير كان يقولون الغضب والودعة اذ اوضح بين يديه  
 براء او لم يبرأ حتى يضعه في يده او في حجره وفي اقاله الحصاص لو غضب الف  
 درهم او كانت ودعة فاحضر عند رب المال فقال خذها ووضع بين يديه  
 قاي ان يقبلها يكون قضا وبها الغاصب والمودع وعن علي بن ابيان قال اخبرني  
 الدين عند صاحب الدين فامنع من اخذ برئ العزم وحمل في ضمانه وفي الاصول  
 اذا قال لعبد اذا ادبت الى الف فانت حر فباع الف درهم قال لو لم يمان ياخذها  
 جاز وعقن العبد وكذلك في تبرك الكفاية وسئل سعد بن حكيم عن رجل عليه دين  
 فبني حتى مات يؤخذ به يوم القيمة قال اذا كان الدين مما يايجه او اقرضه فلا  
 يؤخذ به يوم القيمة وان كان غصبه ونسي حتى مات فهو مأخوذ به يوم القيمة رجل  
 كسر درهم رجل فاذا هو مستور لا يملكه لانه اظهر الغيب وسئل ابو القاسم عن رجل  
 له خضم ثياب ولا وارث الا قال بصدق عن نفسه بمقدار ذلك ويوده عند يده  
 عز وجل لم يوفه على خصايه يوم القيمة وسئل محمد بن عمار عن رجل له الف درهم  
 وقعت في دار رجل وحاف ان علم صاحب الدار قيمته عن الخوفا ولا يرد عليه  
 هل يجوز له ان يدخل الدار وياخذها بغير اذن صاحب الدار قال يجوز ولكن ينبغي  
 ان يعلم اصل الصلاح انه انما يدخل لهذا المعنى وان لم يكن يحضره اهل الصلاح والمكينة  
 ان يدخل او ياخذ ماله ويستمر من غير ان يشعروا فلا بأس ان يخوفه بالتلف من  
 صاحب الدار فلا يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحبه حتى يأذن له او يحوجه اليه وروي خلف  
 ابن ابي عن محمد بن الحسن في رجل دخل دابة في دار رجل فاحرقها صاحب الدار فقال  
 لا ضمان عليه ان ملكك وان وضع ثوبا في ثيابه فمضى به صاحب الدار فقال لا ضمان  
 لانه كونه الدابة في دار مضرة وفي كونها الثوب لا ضرر عليه وسئل ابو القاسم عن رجل  
 عن بقعة في ارض رجل وطردوها وقد ذكرنا في باب المزارعة تفصيلها وسئل

ابو القاسم عن رجل استغدى على رجل غير ذنب واحدا السلطان فضمنه مائة درهم ثم بين  
السلطان والرجل انه لم يكن له ذنب فلما ان بعض الساعى فقال اعظم الذنب لمن قيل  
قوله واخذ الرسوة المحرمة فعلمه ان يردوا واما الساعى فهو ان في فعله ولا يجب  
عليه في حكم الدنيا فاما في حكم الآخرة الله تعالى اعلم به وسئل بعضهم عن رجل اخذ  
غريبا لسانا واشترعه من يده قال اخذ من عنده ولكن بعوزه الامام حتى لا يعود الي  
فعله وسئل ابو بكر عن امرأة زوجها في ارض الجور وله مال اخذ من السلطان  
وهي تقول لا اخذ منك في ارض الجور فانما هي لها ذلك قال ليس لك في السلطان  
وان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا من انسان فهي في سعة من  
الحلة وكذلك ان اشترى لها طعاما او كسوة من مال ليس بطيب فهي في سعة من  
سأول ذلك الطعام وليس الشاب والامم على الزوج وروي عن وكيع بن الجراح قال  
الفقيه وبه نأخذ نصيب الاكراه طيب ام اذا اخذ والادمن مزاغة واستأجرها  
وان كان الجور كروما واشجارا فان كان يعرف اربابها لا يطيب الاكراه والجور  
لاحدان ياكل منها وان لم يعرف اربابها طاب طاب لم تكن مؤثرا المعامل الى السلطان  
وجاز غير ذلك ارض بيت المال ويقتضي بسلطان ان يصدق على المساكين بالنصف  
وان لم يفعل فالامم عليه ونصيب الاكراه طيب لم ولن اكل من ذلك قال ابو بكر كان  
ابو نصر يقول لو ان رجلا غصب طما فطبخه صار المولى له وعليه الضمان واكراه  
له حلال في قول ابي حنيفة رحمه الله عليه وقال ابو يوسف اكله له حرام ان اكل  
قبل ان يرضى له صاحبه وروي عن بكر بن ابراهيم انه سئل عن هذه الشبهات قال  
قال ليس هذا زمان الشبهات اتقوا الحرام عما فارقوا رضى عن المكروه الى الحلال  
اقرب وهو قول خلف بن اوب عن الشبهات الى الحرام اقرب ام الى الحلال قال الى  
الحرام اقرب وسئل عن المكروه قال الى الحرام اقرب وروي الحسن بن زياد عن  
حنيفة انه قال المكروه الى الحرام اقرب وسئل ابو بكر عن رجل اشترى دراهم رجل  
ولم يحسن الاستعداد هل يجب عليه الضمان وهل يجب عليه الاقرار لا ضمان عليه والبدل  
على من قبض منه المال ولا اجر لنا فقد وان سلبت عن رجل ونحو الى رجل عشرة دراهم  
فقال خمسة منها حبة وخمسة منها ودعة عندك فاستبدك اليها فقبض منها خمسة  
وهلكت الحبة الباقية كمن قبضت بعض سبعة دراهم ونصف ففكرت عن محمد بن  
الحسن لان الحبة كانت فاسدة والخمسة مضمونة فالحمة التي استبدكها كان اصغر  
امانة ونصفها مضمونة فوجب عليه ضمان تلك الحمة بالاستبدك والخمسة الباقية  
نصفها امانة ونصفها مضمونة عليه فان نصف ذلك وهو درهمان ونصف الحمة  
الاولى يكون سبعة ونصف وان سلبت عن رجل مائة درهم وقرض نصف  
وقد اوقد اصعبان النارية اسكته فالقوا شيئا منها في الغصب فاخذ به فدخل

من اصغرهم ان  
وانتخبوا له لا يفتن  
ولكن يعزز

اصحاب

من بعض المسارعة  
طريق الى الفاضل

الحمار تحت مطبخ كان ثوبه حطب دار تغت النار من الغصب الى الحطب والمواد ذلك  
الحطب من السطح على الحمار فاحترق الحمار على من حجب الضمان فقل ان كان الحطب  
الذي القوه عليه يوقد مع الغصب فقل النار وتلقى الحطب ضمانا حجب هكذا  
اجاب ابو بكر ذكره في الفتاوى وان سلبت عن رجالة استلبت لولوه رجل  
كيف حكم من المسئلة فقل ينظر الى قيمة اللولوه وقيمة الرجالة فان كان قيمة  
اللولوه اكثر من قيمة الرجالة فقل لصاحب اللولوه ان شئت فاضمن قيمة الرجالة  
واذبحها وان شئت فترض حتى يخرج اللولوه منها وان كانت قيمة اللولوه اكثر من  
قيمة الرجالة انظر فقل لصاحبها اما ان تضمن لصاحب اللولوه قيمتها واما تزج  
الرجالة وكذا الجواب في الابرجة يخرج في فاروق انسان هكذا اجاب  
ابو بكر وقال الحسن بن مطيع حين سئل عن حجرة فرج بنت في ملك رجل مصارت في  
حب لرجل فافترقت فيه فرعة حتى عطلت فلم يدر على ارجائها الا بكسر الحب  
او الفرع سطران كانت قيمة الفرع اقل من قيمة الحائبة ام لصاحب الحائبة ام لا  
عليه قيمة الفرع مع الفرع فتصيب كل واحد منهما قيمة ملكه في اليمن ذكره في المسائل

**كتاب الوكالة**

ابن سيب عنهما الشرايع رحمهم الله **كتاب الوكالة**  
التوكيل بعرض الحضم لا يجوز عفا ابي حنيفة في الاحوال كلها وعندهما يجوز بعرض  
التوكيل رضا الحضم في الاحوال كلها وقال ابن ابي سبي التوكيل وكالة من الذكر ولا  
يقبل من الشب والرجل واذا الاولاد ان يجوز فالحكم له منه ان يدفع ذلك الى  
القاضي او لا حتى يسمع القاضي قيمة على التوكيل على وجه الحضم ويحكم به يجوز بالا  
ولا يمكن تخلف رده ولو اقر الموكل بالخصوصة على موكله بطلاق حمة كان ابو  
يوسف يقول اولا بانه لا يبيع اقرارا لانه مجلس القاضي ولا في غير مجلس القاضي  
وهو قول زفر واثافي ثم رجح وقال يبيع اقرارا في مجلس القاضي وفي غير  
مجلس القاضي ولو اقر الموكل ان لا يبيع اقرارا التوكيل عليه فالحكم له فانه ان  
يستثنى الاقرار عند الموكل حتى لو اقر عليه لا يبيع الاقرار ولو شهد الموكل للموكل  
بعد عزله اياه ان كان ذلك بعد ما خاصهم انقبل منها به بالاجماع ولو لم يخاصم  
حتى عزله اياه لم يمتد لقبيلتها دية عبد ابي حنيفة وكمر وعنده ان يوسف انقبل  
لانه صار خصما عنه لا ترى انه لو اقر على موكله جاز عنده ولو وكل التوكيل غيره  
لا يجوز لان بنا الوكالة على الخصوص ولو اقر ان يجوز فالحكم له فيه ان يقول للموكل  
عند توكيله اياه حتى ياذن له بتوكيل غيره ويحيز له ما صنع ولو وكل رجلا ببيع عبد  
ولم يحزله ما صنع فوكل التوكيل غيره ببيع ذلك فباعه التوكيل الثاني سطران باعه  
بخصه التوكيل الاول جازا ببيع فصار كان التوكيل الاول هو الذي باعه ولو باعه  
بغير حصون لا يجوز البيع حتى يحيزه التوكيل الاول او الموكل هاتم قال سالت ابا ابو

الوكالة

عن رجل اعطى رجلا دينارا ببيع فحل الوكيل واخذ دينارا من عند نفسه وباعه  
للامر الموكل يعني لاجله واحبس دينارا لاسم قال لا يجوز ولو دفع اليه دينارا  
يشترى به ثوبا بدينارا من عند نفسه جاز الشراء للامر والدينار له وكذلك لو دفع  
اليه دينارا ليقضي غرضه له فقصاه من مال نفسه وحبس الدينار لنفسه جاز وسئل  
ابو بكر عن رجل قال لرجل وكلتك في جميع اموري فقال الوكيل طلعت امرا لك  
تلاشا وقت جميع امرك قال ذلك عن ابي عبد الله ان قلنا شيئا وعن غيره انه قال  
يجوز فعله وقال الشيخ ابو نصر لا يجوز شي مما صنع به ما خذوا ل محمد بن الحسن  
في رجل وكل رجلا بان يشترى له جارية بالف درهم ودفع اليه الالف واجر له  
ما صنع فوكل الوكيل غيره ثم ان الامر عزله الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني  
وقد علم بذلك ولم يعلم وقد دفع اليه للاول الالف ولم يدفع فشرأه جاز على  
وبالمال وكذلك لو مات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني جاز على وبالمال ولو ان  
وبالمال اخرج الوكيل الثاني من الوكالة كان اخرج جاز او كان الاول حيا  
او ميتا ذكر هذه المسئلة في الفتاوى والموكل ان يعزل ويكلم متى شا وتكون بعزله  
له اياه خارجا عن وكالة اذ اقام يتعلق بوكالة حتى الغيب وانما اذا اعلق بوكالة حتى  
الغيب فلا يملك الموكل عزله الا بقضاء من له الحق كالورث من ماله عند رجل من له اوصيه  
عند عدل وجعل المورث او العدل سلطانا على بيعه عند محله الاجل ثم عزله المورث  
المسلط على البيع فانه لا يبيع عزله على ما ذكرنا في باب الرهن وكذلك لو وكل المورث على  
وكلا بالخصوص بالخصوص مع المديعي بالتمس المديعي بغير عزله المديعي عليه بغير حصة  
المديعي فلا يعزل لانه يتعلق بها حق الغرض وهو المديعي وفي مسئلة الرهن حق  
المورث وفي موضع يكن عزله لو اراد ان لا يعزل فالحكمة فيه ان يقول له  
الموكل عند التوكيل متى عزلتك عن هذه الوكالة فانت وكيل وكلا له مسانعة  
فلا يعزل اذا عزله كانه اذا عزله يعزل ولكن يكون وكلا وكالة مستقلة  
لوجود الشرط لان تعليق الوكالة بالخصوص جاز عندنا بخلاف ما في حقه الله لو برا  
الموكل ان يعزله عن هذه الوكالة بحيث لا يصير وكلا الا بتركه اياه ثانيا فالحكمة  
فيه ان يقول للموكل كنت وكلتك وكلت لك كل عزلتك فانت وكيل فبعد عزلتك  
عن ذلك من الوكالة المطلقة بالشرط ومن الوكالة المطلقة فانه يعزل عن ذلك كله  
ولا يكون وكلا بعد ذلك الا بتركه جاز لان من علق التوكيل بالشرط ثم عزله عن  
ذلك قبل وجود الشرط فيعزل ولا يكون وكلا بعد ذلك لوجود الشرط وبالم  
لصحة لا يملك العزل قبل وجود الشرط ويكون الوكيل وكلا بغير وكالة  
مستقلة فالاول الاصح فكله اذ كرا الامام الاستيعابي في شرح الطحاوي ولو اراد  
ان يعزله عزرا حكما فالحكمة فيه ان يقول ذلك الغرض الذي وكله بفعله من البيع

والشرا

والشرا والاحارة والاستيجار والمكاح والطلاق وغيرها من المصنفات او يوكل  
غيره بذلك ويفعل ذلك قبل فعل الوكيل الاول فيعزل الوكيل عن الوكالة حكما  
مؤي قال له عند التوكيل كلما عزلتك عن هذه الوكالة فانت وكيل او لم يقل ذلك  
وكلا لك لو مات الموكل يعزل الوكيل حكما سواء علم الوكيل بذلك او لم يعلم ولو اراد  
ان يوكل بالطلاق والعنان من حيث لا يملك عزله عنها بما قال فالحكمة فيه ان  
يوكله وكلا غير جازية الرجوع يعني متى شئت فانه لا يملك العزل البتة الا بغير  
انه لو جعل امر امرائه اني رجل في الطلاق بطلني متى شا او جعل امر عبده في الفسخ  
اني رجل بغيره متى شا فلا يملك الرجوع عن هذا وكلا لو كان لسان عبيد اذ  
شئت او طلق امرائي متى شئت فلا يملك الرجوع كذا في ههنا كما لو قال وكلتك غير  
وكلا غير جازية الرجوع فقد الحق هذا التوكيل حكم الامر ولو كان هذا التوكيل بغير  
الطلاق والعنان فانه يصح العزل عنه فكله كان يقول استع الامام ذكرها القاضي  
الاستيعابي في شرح الطحاوي رجل رهن دابة او سلعة ثم فسخ فالحكمة  
ما ذكرنا في باب الرهن ولو وكل رجلا ببيع عبده عفا كان وكلا في الغد وفيما  
بعد الغد ولا يكون وكلا قبل الغد لان تعليق الاطلاقات بالخصوص جاز وكلا له  
كا اذا قال له اذا عا غدا فعد وكلتك واذا دخلت الدار فعد وكلتك وكلا لا  
للعبد في النجاس والطلاق والعنان وتعلق التملكيات والتعديلات بالخط  
لا يجوز كالحبة والصدقة والبيع والابرا من الديون وعزل الوكيل عن الوكالة  
والحجر على العبد الماذون والرجعة في الطلاق الرجعي لا يجوز بتعلق هذه الاشياء  
بالخط فاذ وكله ببيع عبده عفا لا يكون وكلا قبل الغد شرطا ويكون  
وكلا بعد الغد لوجود شرطه ولا يعزل يعني الغد لان تعليق العزل بالخط لا يجوز  
مقار كانه قال اذا عا غدا فعد عزلتك وهذا لا يبيع وكذلك على هذا المكافاة  
اذا اكل رجل عن رجل لرجل عشرة ايام يكون كفيلا في عشرة وفيما بعد العشرة للمعا  
الذي ذكرنا في الوكالة وقد ذكرنا هذه المسئلة على الاستيعابي في باب المكافاة  
واذا وكل رجلا ببيع مطلقا جاز بغير غدا ونسبة وباتعيل والكثير وباتي عن  
باع عند ابي حنيفة وعندنا بتعيل بالنسبة فيما يقع بين الناس فيه وبالوراثة والدنا  
فاذا ارادنا بوكيل مطلق ان لا يجوز بيعه بالنسبة دون الغد وتعلق المثل وباتي  
عن كان فالحكمة فيه ان يعيد عند التوكيل الوكيل بذكره وحقوق العقد  
في البيع والشرا وما كان مباداة ماله بماله كالاحاق والاسبيجار وغيرها ترجع الى  
العاقدة والعاقدة في حقوق عقده كالمالك والمالك لا يجني اذا كان الوكيل من احد  
العقد لنفسه وحقوق العقد وهو يبيع المثل وتسلم البيع حتى لو بني الوكيل الموكل  
عن يبيع المثل مع يبيع ولو بني الموكل الوكيل عن يبيع المثل فانه لا يبيع بغيره غير ان

السلطة  
الألوكة

المشتري لو فسد الثمن الى الموكل بما عن الثمن اسحقا **فان** ولو ابر الوكيل المشتري عن  
 الثمن او وهبه له او ابراه عن البعض او حط فان ذلك جائز وتعين الوكيل بموكل ما اوسط  
 عن المشتري عند ان حقيقته وكذا لو ابر الوكيل لبيع ابراه وبيعته ولا حظه ولعل ذلك  
 لو ابر الوكيل الثمن بغير الاختلاف ولو فعل ذلك كله الموكل مع الاجماع والوكيل  
 هو الذي يطلب بطلب المبيع اذا فسد الثمن الى المشتري ولا يطالب الموكل ولو استحق  
 المبيع ربح المشتري بالثمن على الوكيل ان فسد الثمن اليه وان بعد الثمن الى الموكل ربح  
 بالثمن عليه ولو لم يستحق المبيع ولكن وجد المشتري به عيبا فله ان يحاكم مع الوكيل  
 وكذلك لو ابر الوكيل استراها الموطأ بالثمن دون الموكل وهو الذي يبيع المبيع من الاجماع  
 دون الموكل واد استحق المبيع هو الذي يولي الرجوع بالثمن على البائع دون الموكل  
 واذا اراد الموكل ان يتحول اليه حقوق المقتد ويقدر جمع ذلك فالحكم له فيه ان  
 يسأل عن الوكيل ان يوكله بعد العقد بجمع ما ذكرناه وكاله مسمى على انه كل غزله  
 عنده فهو كله في جميع ذلك وكاله مستأنفه او وصي اليه بذلك حاصه بعد وفاته  
 دون غيره من الورث التي يجعله بعد موته واذا دفع الرجل الى الرجل على الايد حقه  
 الى اجل وذكر انه دفعه اليه وكذا في ذلك الامر والمأمور له بما لم يلقه  
 قوله في براءته عن القات والقول قولنا لاخراته لم يفضله ولا سقط دينه  
 عن الامر ولا يجب اليه ما جيبه وانما يجب على اصدها لانه لا بد للامر من نصيب  
 اصدها وكذلك لا يجب اليه على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور  
 في الوقف فانه حليف للاخر با الله ما قبله فان حلف لم يسقط دينه ولم يبرأ القبط  
 فان كل طهر بفضله وسقط دينه عن الامر وان صدق الاخراته لم يفضله وكذب  
 المأمور حاصه فانه حليف المأمور حاصه بالله لعد دفعه اليه فان حلف بول وان  
 نكل عن اليه لم يرضه ما دفع اليه وكذلك في الوديعة الى فلان فقال الوديعة قد ردت  
 وهو على هذا التفصيل ولو ان رجلا وكل رجلا ان يبيع جارية له او يقرها فاد الوكيل  
 ان يشتريه لنفسه لا يجوز استراها فلو اراد ان يورثها لحقيقة فانه ان يبيع من غيره يقر  
 يشتري منه لنفسه فانه يجوز وحيلة اخرى ان يقول الموكل عند الوكيل بذلك اياه  
 حتى يجبر امره وما صنع ثم انه يوكله غيره فيشتريه منه له فانه يجوز فاذا اراد الوكيل  
 بالبيع ان يوكله على غيره فالحكم له فيه ان يبيع غيره لبيع او يشتري والوكيل  
 حاضر مخور ويكونا العهد على الوكيل الثاني دون الاول فان سدد من رجل  
 وكل وكل لا يستجيرا وكاله استاجر لي عشرين ظرا البعير من درهم كل بعير من درهمين  
 وكل يغل بدرهم وكل حمار يصف درهم كيف يصف حتى يبيع عشرين ظرا البعير من درهمين  
 فكل استاجر عشرة من الحمير بدينه ودرهم من البعير بدينه وحملة من  
 من الماعال عنة فذلك عشرين ظرا البعير من درهمين وادى علم بالصواب

لغير

**كتاب القسمة والميراث** اذا كان احد الورثة غائبا او اقر  
 ابا فون عند القاضي بالميراث وادادوا قسمه الميراث فانه يقيم القاضي ولا يمتطير  
 حضور الغائب بعد ان يكون الحاضر اثنين كسرين او احدهما صغير فيضبط القاضي  
 عن الصغير وصيا فيقيم ذلك لان الميراث بالميراث واحدا الورثة حقه عن الغائب  
 فذلك يقيم بينهم ويضع حصة الغائب على يدي عدل فيبعد ذلك اذا حضر الغائب  
 فان اقر كما اقر واعني الاقرار فان اقر فانه يرد القسمة في المنقول وغير المنقول على قولا  
 وعلى قول ابن حنيفة المنقول كذلك وفي غير المنقول لا يرد القسمة لانه لا يقيم عن  
 المنقول الا بيمينه عند متعذر من البينة على الغائب حكما فلا ينفذ الى قوله ولا خلا  
 بينهم في ان القاضي لا يقيم الدور والعارفين الورثة باقرارهم ما لم يقيموا البينة على  
 الميراث عمنه وعندها يقيم بقولهم معروف ومن اصابه في قسمته حجرة فاراد ان  
 ان يبيع في حايظها با ما من حجرة له سواها في دار اخرى لم يمتطير من ذلك الحجرة لانه  
 هذه الدار لم يبيع مما فعله في حايظها لانه تصرف في ملك نفسه ولو اراد ان يمتطير  
 في ملك الحجرة في هذه الدار فان كان ما كان الحجرة من واحد لا يبيع من ذلك لانه اذا  
 خرج من ملك الدار الى الحجرة فقد انقطع حكم ذلك ولعله ان يمتطير لاجل هذه الحجرة  
 ولا يصحهم من جهة القسمة له ان يبعد من ملك الدار الى هذه الحجرة فاذا دخل هذه  
 الحجرة لتصد الخرج منها ولا يبعد الخرج من ملك الدار لانه اخرج من ملك الدار  
 في هذا الطريق وهكذا ان يبيع الدار في الحرم ان قصد البستان لا يبرمه الا بتمام  
 فبعد ذلك يدخل مكة من البستان على ما ذكرناه في باب الحج واما اذا كان ساكنها  
 اشق فليس ساكن ملك الحجرة التي من وراء هذه الدار ان يمتطير في هذه الدار التي  
 له الحجرة ومن اصابه من نصيبه حجرة علوا وسفلا فاراد ان يبيع با ما في حايظها يبيع  
 من ذلك لانه تصرف في ملك نفسه فان اراد ان يمتطير يمتطير ان كان الباب مما يلي  
 الطريق فله ان يبرمه وان كان الباب حلالا يلى الطريق يبيع عن المطرف لانا لو قلنا  
 بانه له ذلك ربحا لنفسه على الاخر ذلك لانه يقطع عنه الاستعانة بانه يبيع اوابا كثر  
 كثره حتى يجعل نصيب صاحبه طريقا وليس هذه المسئلة غير نافذة واداد احد من ان يبيع  
 با ما اخله اراه اعلا او اسفل لا يبيع عن ذلك لان له ان يبيع الحايظ يمتطير في اي  
 موضع شا ولو ان نرا خاصا من قوم فاراد احد من ان يبيع في اعلا النهر يبيع عن ذلك  
 لانه اكثر اجرا لئلا ينفودي الى النهر للمبايعة يبيع عن ذلك ولان النهر على السوكة  
 بينهم ولا يجوز المطرف في ملك المشترك الا برضا الاخر وان كان من رجلين اراد  
 احدهما قسمته بينهما من القاضي فطوى القاضي في ذلك وكشف عن آخره فان كان ما  
 منع الكل واحد منهما من نصيبه بينهما بالقسمة ما يبيع قسمته القاضي بينهما وان كان ما  
 يصيب لكل واحد منهما لا يمتنع منها لم يبيع بينهما الا اذا ارضا لان المواقف

ف

يبيع كونه في اعلا

الالكوفة

على الغرض جاز وان كان نصيب احدهما مما ينفع به لكثرة وتصيب الاخر مما لا  
ينفع به بعد القسمة لعلقة قسمها بينهما اذا كان طالب القسمة صاحب الكثرة كان الاخر  
يؤيد ان ينفع نصيبه فله ان ينفعه عن ذلك وان كان كلاهما لا يتفقان به بعد  
القسمة فطلب احدهما القسمة او كان صاحب القسمة العليل هو الطالب فانه لا  
يسمى لانه منعته. واذا كان بيت واحد او حمام او بيت مما لا ينفع كل واحد منهما  
بغيره من ذلك بعد القسمة فانه لا يسلم الا في قسم بينهما لانه لا يحصل الا ذلك الا اذا اتوا  
لكل واحد منهما النفعه بالقسمة فاذا لم يثبت القسمة منعته في ذلك فلا يصحبه الثاني  
ان ذلك الا اذا اتوا نصيبا على ذلك فحينئذ يسلم لما ذكرنا ان الرضا على الضرر جاز  
ولو كان كرحطه بين رجلين ثلاثون فقسمها ردي وعشرون جدي وراصيا على  
ان احدا احدهم عشرة وللآخر ثلاثين وفيه العشرة مثل ثمانية الثلاثين لا يجوز  
الرضا بالربا لا يجوز لانه حتى الله تعالى عن تحريمه ارض بين رجلين اني احدهما نصيب  
للآخر ارفع سال عنها قال قسمها بينهما فما دفع بين البنا في نصيب الذي لم يكن بوجه  
او وحدهم من قسمته قال ابو بكر الاسكاف كنت برصدة فان سلبت عن رجلين  
بينهما خمسة ارغفة احدهما رغيقان وللآخر ثلثه فوقعيا الثالث فاكلوا جميعا  
مستويين ثم اعطاهم الثالث خمسة دراهم وقال قسمها على ما اكلت من الارغفة كيف  
يسمى فقلت لصاحب الرغيقين درهم ولصاحب الثالث اربعة دراهم ان كل واحد  
منهم اكل رغيقا وثلثي رغيق فالا جني اما اكل من نصيب صاحب الرغيقين ثلث  
رغيق لان صاحب الرغيقين قد اكل من رغيقه رغيقا وثلثي رغيق فلم يبق  
من رغيقيه الا ثلث رغيق فليس ان للاجني قد اكل ثلث الرغيق من نصيب صاحب  
الرغيقين رغيقا وثلث من نصيب الثلاثة فحقل كل رغيق على ثلثهم فلك نصيبه  
احم الله هذا الجواب عندي بخلاف هذا وجب ان يكون الدرهم لصاحب الرغيقين  
وثلاثة دراهم لصاحب الثلاثة الارغفة لان كل واحد منهم قد اكل رغيقا وثلثي  
رغيق فحسا ذلك من نصيب صاحب الرغيقين وثلاثة اجناس من نصيب الآخر  
فوجب ان يكون الدرهم مقسومة على هذا الحساب ذكرها في الفتاوى ان سلبت  
عن رجلين ثلاثون شاة عشرة منهن ذات ثلاثة اولاد وعشرة منهن ذات اربعة  
وعشرة ذات ولد واحد مات وترك ثلاث بنين كيف يقسم بينهم الشاة دون  
تفريق الاولاد من امها فنقل يدفع لاحد منهم خمسة بن ذات اولاد وولد اولاد  
وحدة من ذات ولد واحد والآخر مثل ذلك والثالث منهم عشرة التي ذات ولدين  
فبقيت لكل واحد منهم عشرة شاة مع عشرين جلادون تفريق الاولاد من امها  
بعذا سبل القسمة بينهما فيها **كتاب الميراث والخير**  
(رجل مات عن رجل لا يقسم تركته وان قسمها كيف يوضع للرجل فضل ابي يوسف روايات

مسألة الرغيف والقسمة

في رواية بحسب له ميراث اثنين وفي رواية بحسب له ميراث ابن واحد وعن محمد بن  
الحسن رواية في رواية بحسب له ميراث اثنين وفي رواية بحسب له ميراث ابن  
وجت وحكم الخنثى المشكل في الميراث ان يجعل انثى في جميع احواله لان احواله ان  
يكون ذكرها فحينئذ يجعل ذكر لان في الاقل يقينا هو حده حتى يثبت الاكثر بدالة  
اذا مات الرجل وترك اثنين احدهما خنثى فان المال بينهما الثلث وكذلك اذا كان  
ابن خنثى فان الخنثى نصيب الابن الا ان يكون احواله ان يكون ذكرها  
اذا مات امرأة وترك زوجها واختا لاب وام واختا لابي فان كان الخنثى انثى  
فلهما السدس بركة الاثنين وقول ولو كان الخنثى ذكرا فلا شيء له في نصيبه اختا  
لاب ويكون ميراثه بالعصوبة ولم يبق شيء حتى يكون للعصبة وقال الشيخ في بعض  
ميراث الرجل ونصف ميراث المرأة وذكر عن ابي يوسف انه فسروا قول الشيخ في ميراث  
احدهم ان الخنثى يجعل كانه بنت من وجه وابن من وجه البنت يكون نصف الابن  
في الميراث ونصف ميراث المرأة ونصف ميراث الرجل ثلاثة ارباع الذكر فحقل  
اذا كان على سبعة اسم فليخني ثلاثة اسهم ولم يأخذ بهذا ونفس اخر لو كان الخنثى  
ذكرا اسي ابا فله نصف الميراث ولو كانت ابنتا له الثلث فاجعل المال على انثى غير  
فليخني في حال ثلث المال اربعة اسهم وفي حال نصف ستة اسهم فالاربعة واجبه  
بالنصفين ووقع اشك في سهمين باطرح نصفه وثلث نصفه فصار الخنثى خمسة اسهم  
وللآخر سبعة اسهم ووجه اخذ ابو يوسف وفي قوله الاول وهو قول ابن حنبله وقد  
يسمى المال بينهما ثلثا للذكر مثل حظ الانثيين فدرأ حكم الميراث واحاكم غير  
الميراث ان اصاح الخنثى المشكل الى الختان ليس للرجل ان يختار لجواز ان يكون  
انثى وليس للمرأة ان تختار لجواز ان يكون رجلا فاحكم له فيه ان كان له مال  
ان يتبرك له جارية خاتمة فيختتم ثم يتبع بعد ذلك وجه اخر  
للإمام امرأة خاتمة فمختمة ان كان ذكرا كانت المرأة مختارة زوجها وان كان انثى  
تختار المرأة الى عورة الرجل المرأة ليس المختارة في كتاب الله تعالى وامسا  
تربث بالسنة فلا خلاف ان الحدرات تقطن بالام بنين كما فهمت من الاول  
فاذا كن مع الام كانت الام اولي منهن فعلى انصاف كل جدي تحت امها والحدرات  
اذا كن في درجة واحد ولم ترك احداهن بنت حية ولا بنت ابن ولا بن  
حتى يواب الميث والسدس منهن بالسواء اذا سلبت عن رجل مات وترك حدة  
فاطلاق ذلك يتصرف الى ام الام وام الاب واما في اول درجة اذا سلبت تركت  
اربع حدرات ولم يعين لك انهن وارثات او غير وارثات فانك تقب الى الام حدة  
والى الاب حدة فاني الام ام اب ام اب ام اب ام اب ام اب ام اب ام اب  
لان لكل شخص له ابوان وان سلبت تركت ثمان حدرات فمحتاج اليان ترفع الى



الا اذا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك التغير فاعلم في حال المتغير من التغير  
 فانه يعتبر من تلك ماله وان كان محبوسا بقتل فصاحا او رجلا فانه لا يكون حكمه حكم  
 المرض. واذا خرج بقتل حكمه في تلك الحالة حكم المرض وان كان في صف القتال  
 حكمه حكم الصحيح. واما اذا بارز حكمه في تلك الحالة حكم المرض ولو اعتدى الى ارض  
 ولم يقتل او رجع بعد المصارعة الى نصف او سكن الموضع حكمه حكم المرض اذا سري  
 بقتل جميع بغير فائه من جميع ماله واليه اذا اخذها الطلق فما فعلت في تلك الحالة  
 يعتبر من تلك ماله ولو سلمت من ذلك جاز ما فعلت في ذلك كله. ولو اراد ان يرعرع  
 بعد موته فالحبس له ما ذكره في باب المداينات قبل هذا. ولو اراد ان يحصل ان يسقط  
 مهرها من زوجها ان ماتت وبقي زوجها عنه وان سلمت ولم تمت عاد المهر كما كان ولا  
 يسقط من الزوج فالحبس له فيه ان سري من زوجها ثوبا في سبيل جميع مهرها فان مات  
 في نقاسها فغير يرى الزوج قال سلمت فانها ترد النوب بخلاف الروية وعاد مهرها كما  
 كان والا وصياها الباقون الاحوال على ثلاث مرات اما ان يكون الوصي قويا امينا  
 يمكنه القيام على مال الميت والحفظ وما يحتاج فيه اليه من المهر فليس للقاضي ان يعمله  
 واما ان يكون امينا ولكن لا يقدور ولا يمكنه القيام على مال الميت من المهر وغيره فلقا  
 ان يئخذ عنه بامير آخر ولا يعزله لانه امين واما ان يكون الوصي جانيا فغير خيا  
 للقاضي ان يعزله ويغيب وصيا آخر امينا حتى لا يتولى تركه الميت وماله الا ما هو  
 ولو فعلت التركة في يد احد من الوصيين ثوبا او مالا او غيرها فالتقسيم ما عمل القسمة  
 وصار نصفه في يده هذا ونصفه في يده هذا ثوبا في لا يجمل القسمة تكون يوما في يد  
 هذا ويوما في يد هذا فانه لا يقبل لاجل هذه ولا حصه سريكة لان يده كانت  
 يد امينة سواء كان الماله مما يجمل القسمة او مما لا يجمل القسمة ولا يقبل الا باسناد  
 او بخلاف وكذا لو فعلت في يد احد الورثة ان كان على الميت دين مستوف  
 لا يقبل شيئا لان قيمته حصل للغير ما وصار كما لو دعيه عنده ولو لم يكن على الميت دين  
 وهو لم يحصل قيمته للغير ما حصه ساير الورثة تكون مضمومة عليه الا اذا كان دينه  
 لجميع التركة ضرور نحو ما اذا كان ساير الورثة صفا فلا يمكنهم حفظ ذلك او نحوه  
 حينئذ يكون ماله ولا يقبل ما هلك منه ويكون الباقي على قدر موارثهم اذ في الحسن  
 ابن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا كان للرجل ماله فقبل لا ينبغي ان يوصي بشي يدرعه  
 او رثته فانه اعظم الاجر وان كان له مال كثير يوصي بثلث ماله وتنبغي ان يبدأ بذي  
 قربة ان كانوا محتاجين وان كانوا اغنيا فلحقا جبرائه وروي عن ابي حنيفة  
 في رجل اوصي بعينه بثلثه فهو من لا يستطع بيعه فاذا قال لا وصيت بعيني بثلث  
 مالي اجرته بثلثه وكان مديرا عن ابي حنيفة في رجل قال لعبد في رجل قال لعبد  
 ان مت وانت في ملكي فانت خروا ان تبيعه وليس هذا عبد بوقال عمر في رجل اوصيت

ثلث مالي بثلثه فهو جاني ويصلي مساكين مكة ولو قال لا وصيت بشي ما لم يجر عن ان يوصي  
 انه باطل الا ان يقول يقيم على المجد فانه جاني ان يقيم على المجد وفي سراج  
 ويجوز ذلك هشام قال سالت محمدا عن رجل اوصي بثلث ماله لمسكين فاحتاج ورثته وهم  
 كبار فاجعلوا على ان يجعلوه لانفسهم او احتاج بعضهم فاردوا ان يعطوه قال يجوز فان  
 كانت في الورثة متعزوا عتاق لا يجوز. ولو ان الوارث او الوصي اشتريا بعضا من القرض فلهما ان  
 يرجعا في حال الميت ولا يجزي لهما شريك ليس له ان يرجع فان علم العقب في القرض بعد  
 ما دفن فالوارث والوصي يرجعان على الباع بالمفصل ولا يجزي لا يرجع من قبل انه  
 يشري لنفسه وقد خرج عن ذلك في ابي حنيفة ولو ان رجلا اقر في مرض موته لولد  
 من امرائه او من امته او بفلان اجني انه ابنه وصدقه الفلام بالدعوة جازية وورث  
 مع ورثته ولا يجوز اقرار الرجل بوارث مع ذي قربة معروفة الا اربعة الاب والابن  
 والنوجة والولي وقوله انما يلد في العيون. ولو ان سبي او بغيره اسما حرا فلهما  
 واخذ الولد بهما فلهما ولا يعرف ولدا انما في من اسلم قال ولدان سبيان فلهما بثلث  
 من ابويهما وكذلك لو كان لرجل ابن من حرة وابن مملوك دفنهما في قبره فلهما ولا يعرف  
 ابن الحرة من من المملوك قالوا لهما ان حران وسبي كل واحد منهما في نصف قيمته ولا يعرف  
 شيئا من ثمنه وهذا اذا لم يصطلي فاما اذا اصطلي فلهما فيهما بثلثهما ان يخرجا  
 امرأتين بهما وان يملك من رجل قال في مرض موته لفلان علي ماله ثم كل تسعة  
 لم يعطه اوصي بثلث الماله درهمين الى ثلاثة دراهم وان سلبت عن رجل مات وترك  
 مالا واسم الوصي بان يصدق عشرين درهما على عشرين نفسا وقال له ادفع للمصبيان  
 نصف درهم وللرجل درهم وللثلاثة درهمين ثم يكن الصبيان والنساء والرجال  
 حتى يستقيم عتقون درهما من عشرين نفسا فكل يرفع ثمانية عشر صبي سبع دراهم  
 ولثمة رجل عشرة دراهم ولثمة درهمين ثلاثة دراهم وهذا عتقون درهمين عشرين نفسا  
 كما اوصي وان سلبت عن رجل مرض فجلس عند اخيه وامره بالوصية فقال له كل امرئ  
 بماذا اوصي وان امرائيه واخوتك واخوتك بثلث جميع مالي كيف يكون العراية فيها  
 فقل ان امرائيه احداها ام المرضع والاخرى اخته من امه واما اختها امراي  
 المرضع وهي اخت هذا الرجل امراي من امه والاخرى من امه واما اختها امراي  
 المرضع من امه من ظهر هذا الرجل وكل من اذات جميع ماله على فراش الله تعالى  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل اوصيت

### كتاب الدعوى

دعواه لا دعي ناس دعا قوم واموالهم لكن البينة على المدعي واليمين على من انكر قوله  
 عليه السلام البينة على المدعي عام لانه ما من مدعي الا وعليه البينة وتوكل عليه السلام  
 البينة على من انكر ليس على محومة كانه ليس كل من انكر يجب عليه البينة الا ترى ان  
 لا يستحق في الحدود ولا لاجماع ولا يستحق في الاشياء امته عند ابي حنيفة في البكا  
 والرحمة والي في الايلا والاول والنسب والوفاء واموئيه الولد عندهما مستحق

ولا يستحق الاب في مال الصبي ولا اذ صبي في مال ابنته ولا مولى المساجد والارواق  
 الا اذا ادعى العقد عليهم حينئذ يستحقون ثم كل من كان منكرا فهو المدعى عليه والآخر  
 مدعى وقت بعضهم كل من ادعى ما طنا لم يزل به ظاهرا فهو مدعى وكل من ادعى ظاهرا  
 وفرا رتبتي على مصلته فهو منكور وقت بعضهم المدعى هو الذي اذ انكر المدعى تركه  
 والمدعى عليه هو الذي اذ انكر المدعى لا يترك وقت بعضهم كل من شهد ما في يد غيره  
 لغيره فهو شاهد وكل من شهد بما في يده لنفسه لغيره فهو قس وتو ادعى دارا في يدي  
 رجل انا له وادعاه الذي في يده انا له واقام كل واحد منهما البيعة فبنت بيته  
 الكاويج وهي اولى عندنا وعند المشايخ بيته صاحب اليد اولى ولكن هذا في غير الولد  
 كالعبد والامه والدار به وغيرهما من الاشياء ولو ادعى صاحب اليد المتنازع او ما كان في  
 معنى المتنازع كما اذا ادعى ان العبد ولدني فملكه واقام البيعة فبيته صاحب اليد اولى  
 بالمتنازع وان ادعى كل واحد منهما المتنازع وصاحب اليد اولى ايضا ثم المتنازع هو الولد  
 في المملك وكل سبب لا يتكرور ويستحق به ملك الاصل فهو في معنى المتنازع هو الولد  
 لان من سيق الحادته استحق الولد ومن ادعى دارا على رجل في يده انا له وادعى  
 اخوانه له والذي في يده الدار منكور دعواها ويدعيها لنفسه واقاموا البيعة  
 فبنت يدار المدعىين الخارجين بعضهم كان ذلك من العاصي فضا بالدار للمدعىين  
 على المدعى عليه وقتا لكل واحد من المدعىين على صاحبه بالنصف الذي قضى له  
 به من الدار ولا يسع العاصي بعد ذلك بيته صاحب اليد على المدعىين او على احد  
 ان الدار له ان صاحب اليد صار مستحقا عليه وقد كان لا ينعق بيته احد المدعىين  
 على صاحبه في النصف الذي في يده صاحبه لان كل واحد منهما صار مستحقا عليه في  
 النصف والاصل ان المستحق عليه لا يسحق على المستحق عليه بالبيعة الا اذا ادعى  
 تلقى الملك من جهة المستحق او المتنازع ثم الحبيب له هذه المسائل ان يقول اذا تنازع  
 الثاني في عين فلا يخلوا اما ان يكون في يده او في يد احدهما او في يديهما  
 ولا يخلوا اما ان ادعى ملكا منهما مرسلا او متراثا او سترانا من واحد او اثنين ولا يخلوا  
 عام بورخا جميعا او ارجا جميعا تاريا واحدا او احدهما اسبق تاريا من الآخر او ارج  
 احدهما ولم يورخ الاخر اما اذا ادعى ملكا منهما فان كان ارجا في يده تاريا سواها  
 ولم يورخا او ارجا تاريا واحدا فهو بينهما نصفان وان ارجا وتاريا احدهما اسبق  
 ففي قول ابي حنيفة وابي يوسف للاخر يقضي بالسبق تاريا وفي قول ابي يوسف  
 للاخر وهو قول محمد يقضي به بينهما نصفان ولا عبرة للسبق ولم يذكر الاختلاف  
 في الاصل المهر واما ذكر كونه دعوى الميراث وهو ان ادعى رجل اذعاهما رجل  
 اخوانا كانت لابييه مات منذ سنة وتاريا ميراثا لا وارث له غيره وادعاهما  
 رجل اخوانا كانت لابييه مات منذ شهر وتاريا ميراثا له وصاحب اليد منكور ذلك كله  
 قضى بالدار لصاحب الوقت الاول وسواء استه في قول ابي حنيفة وهو في قول ابي يوسف

للاخر وفي قول محمد وهو قول ابي يوسف الاول قضى بالدار بينهما نصفين ولا عبرة بسبق  
 ارجا ههنا وعلى محمد رحمه الله لان الوقتين اما كانا على موت الابوين لاعلى ملك الدار  
 واذا عرفت هذا فاعرف ان من اصحابنا من حصل المدعى في الملك المهر على هذا الاختلاف  
 الذي ذكرنا في الميراث وسبق من جعل على الاتفاق ان في الملك المهر يكون السابق  
 اولى ويقضى لاسبقهما تاريا ومحمد رحمه الله بين الملك المهر وبين الميراث وان ارجا  
 احدهما ولم يورخ الاخر اعني في الملك المهر ففي قول ابي حنيفة رحمه الله لا غيره في  
 الوقت وقضى بينهما نصفان وفي قول ابي يوسف رحمه الله قضى به لصاحب الوقت وفي  
 قول محمد قضى للذي لم يوقت وهذا للاختلاف في كونه في دعوى ملك المطلق وهذا  
 الذي ذكرنا اذا كان الشيء في يدي ثالث سواهما ولو كان الشيء في يد احدهما ففيه الخارج  
 اذا اقاما البيعة لان بيته الخارج اولى عندنا على ما ذكرنا الا اذا ارجا وتاريا صاحب  
 اليد اسبق حينئذ يقضى به لصاحب اليد ولو ارجا احدهما ولم يورخ الاخر فلا عبرة لقول  
 عندنا ابي حنيفة وقضى للخارج وقول محمد من قول ابي حنيفة اذا كان العين في يد احدهما  
 وفي قول ابي يوسف قضى به لصاحب الوقت ان كان سوا كان صاحب اليد او الخارج  
 ولو كان الشيء في يدهما جميعا قضى به لاسبقهما تاريا ولو ارجا احدهما ولم يورخ الاخر  
 فلا عبرة للوقت في قول ابي حنيفة وقضى به بينهما نصفان وفي قول محمد قضى به للذي  
 لم يورخ فيما اذا كان الشيء في يدهما جميعا او في يديهما سواهما على ما ذكرنا لان الذي  
 لم يورخ ارجاه من الاصل لانه اذا لم يورخ فليس الوقت قاس من وقت من الاوقات الا وهو يورخ  
 فيه لنفسه فكان اولى من الذي ارجا لانه لم يسوغب الاوقات كلها وفي قول ابي  
 يوسف قضى به للذي ارجا ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا في ورثته  
 من ابي واقام البيعة اذا كان العين في يدي ثالث فان لم يورخا جميعا او ارجا وتاريا  
 واحدا فهو بينهما نصفان ولو كان احدهما اسبق تاريا قضى للسابق وكان اولى في  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف للاخر على ما ذكرنا وفي قول محمد وهو قول ابي يوسف  
 للاول قضى به بينهما نصفان لان المتنازع كان للموت ولا عبرة بالتاريخ لانه لم يكن  
 المتنازع للملك بل كان موت الابوين وهما قايما مقام المورثين فكان المورثين  
 حصرا وادعى من غير تاريخ كان بينهما نصفين كذلك ههنا الا اذا ارجا وتاريا  
 للمورثين حينئذ يقضى به لاسبقهما تاريا بالاجماع ولو ارجا احدهما ولم يورخ الاخر  
 قضى به بينهما نصفان بالاجماع كما انها ادعى تلقى المال من رجلين فلا عبرة للتاريخ  
 وان كان في يد احدهما فهو الخارج الا اذا كان تاريا صاحب اليد اسبق فهو اولى  
 عنده وعند محمد يقضى بالخارج لانه لا عبرة للوقت في الميراث عنده وان ارجا احدهما  
 ولم يورخ الاخر فهو بالخارج بالاجماع لانه لا عبرة للتاريخ ههنا ولو كان في يدهما  
 فهو بينهما نصفان الا اذا كان تاريا احدهما اسبق فهو اولى ولو ادعى الشرا والدار

مجلس العجوة  
 في بلدة العجوة  
 سنة ثمان مائة

في بلدة العجوة  
 سنة ثمان مائة  
 الألوكة

في ثلاث ادعى كل واحد منهما الشرا من صاحب اليد واقام البيعة وارخاها واخاها  
اولم يورخا فقي به بينهما نصفان لكل واحد منهما النصف نصف النصف الذي شهد به  
يهوده ولما ارجاها ان شا اصد كل واحد منهما النصف نصف النصف وان شارك وان  
برك اصدها واخر الاخر فان ترك قبل القضا لاخر باخذ جميع ذلك جميع اهل الاجل  
لان كل واحد منهما اقام البيعة على الجميع الا ان اقصاهما اجل المراجعة فاد ائره اصد  
فالخيار هذا لجميع النصف بل خيارا فانه سلم له جميع ما ادعاه بخلاف ما اذا اختلف  
جميعا الاخذ كان لهما الخيار لانه لم يسلم لكل واحد منهما الا نصف ما ادعى وان اختلف  
اصد الشريك بعد قضا القاضي بذلك بينهما نصفان قال لاخر لا يقتض الا النصف  
سيفت النصف وله الخيار ان القاضي لما قضى بينهما فقد تم عقد كل واحد منهما في نصفه  
فبعد ذلك لا يعود جازرا الا يتحد بعد العقد واذا شهد الشاهدان على العقد فها  
وان لم يذكر الملك لصاحب اليد لانه اليد قبل الملك في الظاهر هذا اذا ادعى الشرا  
من صاحب اليد ولو ادعى الشرا من غير صاحب اليد فانه شهد على البيع والمالك للبيع  
لا يقبل لانه ليس له يد البيع فتم الى ذكر الملك للبيع البيع ولو شهد ان الدار  
دان اشترها من فلان جاز ايضا هذا وكفى لهما شهدا على صريح الملك له هذا اذا لم  
يورخا او ارخا نارخا واحدا ولو ارخا ونارخ اصدها سبق فاستبها ما راي اولى  
بالاجماع ولو ارخ اصدها ولم يورخ الاخر فقي لصاحب التبايح بخلاف ما اذا ادعى  
تلقى الملك من رجلين او ارخ اصدها ولم يورخ الاخر لا يكون لصاحب التبايح اولى كان  
بينهما نصفين ولو شهد يهود الذي لم يورخ على النصف في مسيلت هه وهو ما اذا ادعى  
الشرا من واحد قضى به الذي شهد يهود العيص وسواولي من الذي ارخ ولما ارخا  
نارخا واحدا وشهد يهود اصدها على العيص فهو لصاحب العيص لا اذا كان نارخا الاخر  
سبق هذا اذا كان في ثلاث او اربعة اكان في يد اصدها فانه يقضي به لصاحب اليد  
لان هذا يقضي بغير عيان وشاهد ادرخ الاخر ولم يورخ وهما يهود العيص اولم يذكر  
ان يقضي لبيان اولى من يقضي الخبر ومن التبايح جميعا ويقضي الخبر اولى من يقضي التبايح  
الا اذا كان نارخ الاخر سبق بالقبض ان سبق التبايح في يقضي الخبر اولى من يقضي لبيان  
فاما ما سوي لك فهو لصاحب اليد ان هذا يقضي عيان وذلك يقضي الخبر والعيان  
اولى من الخبر بخلاف ما اذا ادعى تلقي الملك من رجلين والدار في يد اصدها فانه  
يقضي للتبايح سواء ارخا ولم يورخ او ارخ اصدها ولم يورخ الاخر الا اذا كان نارخ  
صاحب اليد سبق وفي البرامكة رجل في يد حمار ادعاه رجل اخر واقام البيعة  
عند قاضي بخاري ان الحمار حان اضله حماره واقام الذي في يده البيعة  
انه له وانه اشتره بركة وقبضه بغير من اصحابه الذين كانوا معه ولم ينفارق الحمار  
منذ اشتره بركة وقبضه حتى قدموا به بخاري ان كان لسفاري بركة اكثر من شهر فهو

للذي في يده ولو ادعى اصدها الشرا والاخر الهبة او الصدقة او الرهن وكل  
ذلك من رجل واحد فاشترى اولى بالاتفاق وان كان كلاهما هبة او صدقة او اصد  
صدقة والاخر هبة فانه لا يبرهن ان ذكر النصف وارخا نارخا  
واحد اولم يورخا فهو بينهما نصفان ان كان الشيء مما لا يحتمل العتمة كالعبد وخو  
دان كان مما يحتمل العتمة كالدابة وخوها فلا يقضي درها شي عند ابي حنيفة رحمه الله  
وعنده قضى بينهما نصفان ولو كان في يد اصدها قضى له به بالاجماع ولو ادعت  
امرأتان كل واحد منهما تدعى الشكاح على ذلك العيص فهو بينهما نصفان ولو ادعت  
اصدها الشرا والاخر في النكاح او ادعى رجل الشرا وادعت امرأة النكاح فالنكاح  
والشرا سواء وكان بينهما نصفان والمرأة تاحذر من الزوج نصف القيمة في قول  
ابن حنيفة لانه استحق نصف المهر وقال محمد الشرا اولى من الشكاح والمرأة جميع القيمة  
على الزوج لانه استحق جميع المهر ولو كان اصدها يدعى النكاح والاخر يدعى  
الرهن والهبة فالنكاح اولى بالاجماع لان المهر عندك بنفس العقد وحقه الرهن  
والهبة بالقبض ولو كان اصدها يدعى الهبة والاخر يدعى الرهن فالرهن اولى  
لانه يوجب النصف لانه اذا ملكك في لرهن ملكك بالدين هذا اذا ادعى بلقي  
الملك نحو واحد اما اذا ادعى تلقي الملك من اثنين فما عرفت الجواب في الميراث  
فهو جواذك في هذا سواء ادعى بسبب واحد وبسببين مختلفين يقع الفرق بين  
هذا وبين ما اذا ادعى تلقي الملك من واحد في قبضين اصدها ان ههنا اذا ارخ  
اصدها ولم يورخ الاخر قضى بينهما اذا كان الشيء في ثلاث سواء او اذا ادعى  
تلقى الملك من واحد وارخ اصدها قضى لصاحب التبايح وانما في ان الدار اذا  
كانت في يد اصدها ههنا فقي بها للتبايح الا اذا كان نارخ صاحب اليد سبق  
واذا ادعى تلقي الملك من واحد قضى به لصاحب اليد الا اذا ارخا ونارخا اختلف  
سبق هذا اكله اذا اقاما البيعة ولو لم يبين لهما بيعة حلف صاحب اليد فان  
حلف لهما ترك في يد صاحب اليد وقضى له به قضا تولا لا قضا استحقاق حتى  
انما لو اقاما البيعة قضى به لهما وان كل صاحب اليد لهما قضي بالثبوت بينهما  
نصفان وان حلف لاحدها وكل للاخر قضى به الذي وكل واذا اقاما جميعا  
البيعة قضى به بينهما نصفين على ما ذكرنا فتعد ذلك اذا اقام صاحب اليد البيعة  
على المدعين او على اصدها ان ذلك الشيء ملكه لم يقبل بيعة ولا يسمع دعواه  
وكذا ان ادعى اصد المدعين على صاحب ذلك النصف الذي في يده صاحب واقام  
على ذلك البيعة لا تقبل بيعة لان صاحب اليد صار مستحقا عليه بالبيعة وكل  
واحد من المتنازعين صار مستحقا عليه بالنصف بالبيعة والاصل ان المستحق عليه اذا  
كان الاستحقاق بالبيعة لا يستحق على المستحق ما استحقه عليه الا اذا ادعى المستحق

مطلوب  
ادعى اصد من الشرا والرهن  
الهبة او الصدقة او الرهن  
والشرا اولى بالاتفاق



اخذ الولدي بالجيد جازا منه رضى برون حقه وليس له ان يأخذ بخلاف جنس  
 حقه كانه رايهم بالدين عندنا وعند الساقط له ان يأخذ بقدر رضى عن هذا  
 في العرض ونحوه وانما في العصب ونحوه فان كان قايما بعينه فليس عليه اخذ  
 لان حقه عين ذلك الشيء امثله الا اذا هلك ذلك الشيء فان كان مثليا له ان  
 يأخذ مثله وان لم يكن مثليا كالنشاب والحيوان فله ان يأخذ قيمته وراهم او ذبا  
 وليس له ان يأخذ ثوبا مكانه ولا حيوانا مثله الا برون الاخر ولو ادعى رجل على  
 رجل الف درهم او دين اخر فقال المدعى عليه للقاضي ما كان له على من شي قط واقام  
 المدعى البينة على ما ادعى وقضى له به القاضي ثم ان المدعى عليه اقام البينة انه كان  
 قضاء المال قبلت ببنته وبري ما كان قضى عليه ان من حقه ان يقول لم يكن له  
 على من شي قط ولكن مع هذا قضيت دعوا لباطل دعواه وتمت له لو قال المدعى عليه  
 لم يكن له على من شي قط ولا اعرفه والمسئلة بما اياه فانه لا تقبل بینه المدعى عليه على البينة  
 لانه مبني على اقراره ما ينافي دعواه الفضا لانه كيف يقضي من اجل لم يكن عرفة  
 ذكر في ايام الصخر رجل ادعى على رجل انه اشترى منه عبدا بعينه والباع مكر  
 واقام المشتري البينة وقضى القاضي بكونه ثم وجد المشتري بالعبد عيبا واراد  
 رده فاقام الباع البينة على ان المشتري كان ابواه من كل عيب فانه لا يقع دعواه  
 ولا تقبل ببنته لانه لما وجد الباع هو للبراهم وجد واذ رفعت المرأة الزوج الى  
 القاضي وادعت النكاح وتجد الزوج النكاح وحلفه بالله على قول من يري ذلك  
 والحدود ليس بطلاق وازادت ان يتخلص منه فالحبس له فانه ان يقول القاضي  
 بعد حلفه اياه فوقت بينكما فلما دارت من زهر وجهه اخبرني ان يقول  
 القاضي ان كانت هي امرأتك هي خالتي تقول الزوج نعم فاذا قال ذلك حلفت  
 منه هكته اروي مبنيون الولد عن ابي يوسف ذكرها في الفتاوى ومن قال  
 لرجل قد وكلني فلان بيقض ما له عليك من الدين فخذوا امانا ان يصدقه  
 المدعون او يكذبه او سكت فان صدقه اجر على دفعه اليه ولم يكن له ان يتنفع  
 لان لو كاله فقد ظهرت بالتصديق واذا دفع فليس له ان يسترده بعد ذلك فان كذبه  
 او سكت لم يحرم على الوضو ولكن اذا دفعه اليه مع ذلك ثم اراد ان يسترده بعد ذلك  
 فليس له ذلك بعد ذلك اذا اجاب الموكل وهو رب المال قال ان بالوكالة معنى الامر على وجه  
 وان اكمل الوكالة فانه يأخذ منه من العزم والعزم يرجع على الوكيل ان كان قايما  
 وان استهلكه ضمنه فبنته وان هلك في يد الوكيل فان كان المدعيون صدقه ولم يشترط  
 عليه الضمان لا يرجع عليه فاذا رجع رب المال على العزم فاذا اراد العزم ان يجلفه بالله  
 ما وكلته كان له ذلك ان كان دفع المال الى الوكيل عن التصديق وان كان دفع المال  
 عن سكوت فليس له ان يحلف الطالب الا اذا اعاد الى المصدق وان كان دفع عن جحود

فليس يحلف الطالب سواء عاد الى المصدق او لم يعد ولكنه يرجع على الوكيل والوكيل  
 ان يحلف العزم في الجحود والسكوت بالله ما تعلم انه وكلني فلان فان حلف معنى الامر  
 وان سكت لا ضمان على الوكيل فان سكت الوكيل لم يحلف العزم ولكنه يحلف الطالب بالله ما  
 ما وكلني فان حلف استقر القيان على الوكيل وان سكت يرجع الطالب على الوكيل فذا اكله  
 في الدين وانما في الودعية اذا قال فلان عندك وديعة ووكلني بعينها وصدقه المو  
 ثم امتنع عن دفعها اليه كان له ذلك بخلاف الدين لان الدين في الذمة فآثر ان ينزل في  
 ملكه فاما الودعية عين مال اخبر فاول ما يلا في الادوار يلا في ملكه انتم والآخرة  
 في ملك الغير لا يتغير فذا اكله اذا ادعى لو كاله اما اذا لم يرجع الوكيل له فقال  
 لم يوكلني ولكن ادفع الي فانه يستحق قبضي وعلى ضمانه لكن فليس له ان يدفع اليه الدين  
 ولا الودعية وان دفعه صار ضمانا ولا يرجع اذ اقر على المدعي اليه لانه دفع اليه على  
 سبيل الودعية والودع لا يرجع على المودع وان شرط عليه القيان الا اذا كان قايما  
 فباضحه منه او استهلكه ضمنه مثله او قيمته اذا كان غير مثلي ولو قال فلان عندك  
 كذا وهو ينكر وقال له وكلني بالخصومة معك ونصا فاعل الوكيل بالخصومة فان  
 القاضي يأمره بالخصومة لان هذا وكيل الطالب وقد اقر المطلوب انه خصم فافرا  
 في خواصه جابر ولو كان الوكيل وكيل المطلوب فان القاضي يأمره بالخصومة  
 لان حاصل القيان يرجع على المطلوب فلا يصيد الوكيل على عون الموكل ولو اراد  
 الدائن استرداد الدين من المدين عند القاضي ويخاف انه ان اقربا الدين ينكر  
 المدين من الدين ويروي الدين قبلت منه فلح له ان يدعي اقرار المدين انه  
 ادين منه مدين معلوم كذا وانه اياه الدين بما فيه حتى لا يصير في الدائن مديرا بالدين  
 فيلزمه ولو اراد المدين اثبات الدين لم يكن على المولى اثباته لانه ثبت العتق  
 في الحال ولو اراد اثباته فالحبس له فيه ان يبعده المولى من رجل مدين عليه المدين  
 انه كان مملوكا لفلان ولانه دبره واعفقه عن بريرة وفاته وانما اليوم مديرة وشك  
 المشتري ذلك فيقيم المدعي على لكن البينة ويقضي القاضي بكونه مديرا فيجوز ذلك ان ام  
 الولد او اراد اثبات الاستيلاء لم يكن على المولى اثباته بمعنى الذي ذكرنا في المدين  
 فالحبس له فيه ان يبيع المولى من رجل قد عي هي على المشتري انها كانت مملوكة لفلان  
 وانه اشتراها وولدت منه ولد اسمي فلان على قرانته وانه سيتركه ويتنكر المشتري  
 ذلك وتقيم هي البينة على الاستيلاء ويحكم الحاكم بكونها ام ولد له ولو ادعى رجل على  
 او ابن اخيه او عمه ابيع دعواه لان في هذا حمل النسب على الغبن فلا يرجع ولو اراد اثباته  
 فالحبس له فيه ان يدعي النفقة عليه بسبب الزوج والمحرم فيقيم دعواه النفقة فيثبت  
 الاخوة والعومة وجب له اخري وهو احسن ان يدعي الوصية على رجل من جهة رجل  
 متوفي في انه اوصي لآخ فلان ادعى فلان اخ فلان كذا وادعى الى هذا الرجل

بمقتضى وصيته بعد وفاته وأنه اخ فلان ويقدر المدعي عليه بالوصاية والوصية  
ويحكر كون ابن اخ فلان او عم فلان او اخ فلان فيقيم المدعي على ذلك بينة ويقضي  
القاضي فيه بنحوه واحسن من هذه الحيلة ان تدعى المرأة وقوع الطلاق عليها **بوجود**  
**الشروط** وتوجب تعلق طلاق الرجل بطلاقها بكلام اخ فلان وابن فلان ويقع المينة  
على انه ابن اخ فلان او عم فلان او اخ فلان وأنه كلما وقع الطلاق عليها بوجوب  
الشروط ولو اراد اثبات الموت فالحيلة فيه ان يدعى اثبات طلاق او عتاق  
او كفا له على ما ذكرنا بموت فلان وأنه مات وطلعت المرأة ولزمت الكفالة ثبت الكفالة  
بوجود الشروط ولو اراد اثبات العضوب لم يفتح فالحيلة فيه ان يدعى ان هذه الصيغة  
موقوفة من جهة فلان يعني حر من ثبتت عصومته على اولاده وان هذا المدعي من ولدين  
وحيلة اخرى ان يدعى عليه البينة بسبب الدخول والمجهر على ما ذكرنا في اثبات الاجرة  
والبعية ومن اراد اثبات رودة الملال ودخول شهر رمضان او غيره فالحيلة  
في ذلك ان يدعى على اخر ما لا يجوز جلا الى غرة شهر رمضان وأنه قد حل بدخول الشهر  
ويشكر المدعي عليه المحلول ويقع هذا البينة فيجوز ولو اراد العبد المقتنى اثبات بقاءه  
في حال عيبه المقتنى فالحيلة في ذلك ان يثبت ان هذا الانسان مع شاهد اخر عتق وتكون  
المشهد دعائه انه عند فلان ولم يعبده وأنه ليس من اهل البتة ويقع المهود له  
البينة على عتاق المولى يا مجور وحكم القاضي بحرية مهوده ويكون قضا عليه براه  
حكما لا قضاء ثم يحكم بالحداد الذي شهد بها المقتنى ذكره الاصل فان شهد الرجل  
بعتق من المقتوف فقال المهود عليه ما عتق ان قال لا فذكرنا عتق فلان القاي  
لكنه اعتقنا واقاما البينة على ذلك قال القاضي في عتق فلان ويحكم بعتقه فان جاء  
المولى بغير ذلك فأنكر قضاء القاضي بالعتق فذكرنا بقاء البينة على حقه وان لم  
يكن من اهل العتق له نصفته من حيث لا يسمع القاضي منها وأنه فالحيلة فيه ان  
يدعى على انسان قدومه ويدعى القاذف بعد اقراره بالتلفظ انه عبده وليس عليه  
الحد بعد ذمه ويقع هو البينة انه كاف عبدا فلان وأنه اعتقه وأنه اليوم حر فيجوز وتفتي  
القاضي بحرية ذكره الاصل ودخول رجل قال لا عتق يا زاني ثم قال القاذف المذنب  
هذا العبد لاصد عليه حتى يتم البينة انه حر وانما من حوائج الاحكام الا ان لها ذات  
والقصاص ثم دون النفس فحله له به والحدود وحيد القذف ومن كان له على رجل  
غائب دين و اراد ان يحكم له به في حال عيبه فالحيلة فيه ما ذكرنا في باب الدرايات  
ولو ادعى على رجل عتقا واقام على ذلك بينة ويوجد الحكم من المدعي عليه و اراد دفعه  
فالحيلة له ان يدعى عليه اقراره ابواه عن ذلك او اصحابي او ادعى اقراره انه  
يقض منه هذا المال مقينا صحبي وابواه عن ذلك براه مقض واستيفاء وأنه مطلق  
في دعواه هذه وحيلة اخرى في اثبات هذا الذم انه يدعى عليه اقراره أنه قال

موطا

مكرها

مكرها من جهة السلطان على هذا الاثر وأنه غير ملتزم المال وأنه مبطل في دعواه  
وحيلة اخرى ان يدعى عليه انه صالحه عنه على كذا وأنه يقض منه بدل الصلح ما  
قبضا صحبها وأنه مبطل في دعواه هذه وحيلة اخرى ان يدعى عليه انه رد اقراره  
هذا بهذا المال وأنه اردت وانه مبطل في دعواه هذه وواجب عليه الكف عنها ولو  
اراد دفع دعوى شراء فالحيلة له ان يدعى عليه انه اشترى هذه الصيغة فلان ابن  
فلان هذا الذي يدعى بيع المالك فيها من جهته قبل شرائه منه يوم كذا بين كذا وانما  
تراضا وان هذا المدعي اشترى منه مبطل في دعواه هذه وتوانيت التواهب الهبة و اراد  
ان يرجع فيها فالحيلة للموهب له في دفع دعواه هذه فله ان هذه الهبة قد ارادت  
في يد ربه زوادة مصلته وان رجوعه فيها ممنوع بهذا السبب وحيلة اخرى ان يدعى  
ان بينهما قرابة مائة عن النكاح فانه اخوه او ابن اخيه او خاله او خالته عمه وجمع  
بينهما باب واحد وانه مبطل في دعوى هذا الرجوع ومن ادعى على رجل بالطلاق و اراد  
المدعي عليه دفع الخصومة عن نفسه فالحيلة ما ذكرنا في سبيل المحنة قبل هذا ولو  
علم المدعي ان المدعي عليه اصاب هذه الحيلة لم يبطل حقه وكان عليه حق فالحيلة له ان  
يدعى عليه القصب او القفل من جهته بفعل سببه ويقع خصومه ولا يد مع الخصومه  
عن نفسه صاحب اليد وان اقام عليه البينة ولو اراد المدعي احصا موكله الوكيل للخصوم  
بعد بوجه البين عليها و اراد الوكيل دفع ذلك فالحيلة فيه ان يدعى على المدعي ان  
موكله محذور غير با رز لا يخرج عن منزل الحاجة فطروا انه مبطل في دعواه احصاها  
مجلس الحكم احدا الشريكين اذا اراد دفع الشراكة بعد ثبوتها فالحيلة فيه ان يدعى  
عليه انه يدعى عليه انه باسمه هذا المال واخذ حصته من الزرع بعد وصوله الى المالك  
اليه وانه مبطل في دعواه هذه ولو توجه الالتزام على الخصم فالحيلة له ان يدعى عليه انه  
مفلس مقدرم فقتر لا يمكن شيئا سوى ثياب بدنه التي عليه على قوله من يرى جوارحه وأنه  
مبطل في مطالبة هذا المال وواجب عليه انظار الى وقت يساوي صاحب المودع  
اراد دفع خصومة الخراج عن نفسه فالحيلة له ان يدعى عليه الشراج ادعى عليه ان هذه  
الدابة التي اقامت له بينة ملكيتها فثبت عند من مكنته في ذلك وقت فأنجحت وانه  
مبطل في دعواه بالملك المرسل ولو اراد اذنه من دفع دعوى العتق فالحيلة ان يدعى  
على امواله اختيارها المقام معه بعد تاجيل القاضي ورضاها بالعبث الذي فيه  
لباسها وانه مبطل في دعواها العتق ومن اثبت العتق على غيره من البيع والاخوان  
وعنها و اراد المدعي عليه دفع ذلك فالحيلة له ان يدعى عليه اقراره انه كان مكرها  
من جهة السلطان على هذا العقد وانه فاسد غير صحيح وانه مبطل في دعواه هذه الدرا  
ولو اراد الخارج بعد دفع صاحب اليد دعواه بالشراج ان يدفع دعواه فالحيلة له ان  
يدعى عليه اقراره انه اشترى هذه الدابة او غيرها بثمن معلوم من مالها وانما لم تنجح

الحيلة لدفع حيلة الخصم

الألوكة

عنده وآله فيقول في دفعه دعواه قبله ملكية هذه الدابة وواجب عليه تسليمها اليه  
وهذا مثال في غير ما عن دفع المدعي لغيره في دفع المدعي لغيره في دفع المدعي لغيره  
الامتنان على جميعهم وفيما ذكرنا مثال في ما لم يذكره لمن كان له حظ من العلم حايلا  
بين جلس فانه لم يسمه اصحابها وابي الاخرى ان الذي بهاء وضع عليه جزوعه  
واراد الذي ابي ان يمنع عليه جزوعه له ان يمنع حتى يأخذ بمحض منه نصف ما ائتم  
ولا يكون منطوقا وروي هشام عن محمد في جامع بين جلس فانه لم يسمه حايلا وتماما الى  
مؤتمنة وابي سريكة ان يبي قال لا يجوز له هذا الاخران ثبت فابنه انت ثم اوجه  
فاذا اجرت عليه فجزعها ما انقضت ثم يصير ان فيه سوا وفي الصنع الاصل في بيت  
سفل في بيتي رجل وفوق بيت اخري في يدي اخري وكل واحد منهما يقول لصاحبه بما  
في يديه فوهن البنيان جميعا فسقطا ان لصاحب العلوان ينضم من منى عليه بئنه اذا  
انضم صاحب السفل من ثابته ولا يمكنه صاحب السفل حتى يودي فيمنه ما بيني ومن السفل  
وذكر في الاصل يصير ان قال ليقال لصاحب العلوان السفل حتى يبلغ به موضع علوك  
ثم ابن علوك رجل اخرج صكا وادعى على رجل باقران في حرقا قال المعز انه قد رد  
الاقرار واراد ان يحلف له ذلك عليه وصار بمنزلة رجل ادعى على اخر انك بعث  
عبدك لي فقال لا الاخر نعم لكن اقلني البس فان هذه دعوى محكية وله ان يحلفه فذكر  
ههنا هكذا اثنى ابو بكر الاسكاف ذكرها في الفتاوى رجل له على اخر رجل دعوى  
مسترفة من الدرام والدرامير والصناع وغيرها هل للقاضي ان يحلفه على كل شيء  
قال لا ولكن يحج دعواه جميعا كله وتحلفه بمينا واصدق على كل ما الله اعلم بالصواب  
**كتاب ادب القاضي** الاصل ان القاضي متى قضى في  
مقتضى شفق على ما طل الله لم يفتد قضاءه وحتى رضى في مختلف فيه بعد قضاءه  
وصار كما ينبغي عليه ولا ينبغي للقاضي ان يقض قضاء قضي به واحدا من القضاء اذا  
كان مما يختلف فيه القضاة انه صار كما ينبغي عليه واذا كان نفس القضية مختلفا  
فيها فحكم اخر يري جواز فتعز حكم الاول ثم دفع ذلك الى اخري ابطاله  
فليس للحاكم الثالث ابطاله اذا قضى القاضي بطلانه مذهب نفسه فاذا اهو  
مذهب غيره فله ان يبطله ولكن ليس له في اخر ان يبطله ذلك لان قضاءه في  
مختلف فيه فاذا قضى القاضي بمذهب خصمه وسويع ذلك فقد قضاه لا نه قضاه في  
مختلف مع علمه بذلك فليس له ان يقض في ذلك وكذلك ليس لاصد غيره ان يقضه ولو  
قضى القاضي بعصية فخطب بعض خلاف قضاءه فاصحاب بعد الاختلاف جاز قضاءه  
في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد وما قضى اذا كان القضاء فاما لرايه  
وفي سائر الكليات لو ان رجلا من القضاة اشترى شاة من افسد انما صممه فيه البياض  
الي القاضي وهو يري البس جاز ان يحكم عليه بانه حايلا وهو في مختلف فيه العلم جاز

المشتري

اي

المشتري قال قضيت المدعي عليه في المص قال ابو يوسف ناديت على باب المدعي عليه  
فاذا اشتم الله حاضر سمعت البيعة وقضيت عليه في نوادر ابن رستم انه ما دى على باب  
دار المدعي عليه انه حضر والا قضى عليه واذا اخذه ثلاث مرات فقد اعذر القاضي  
حمله وكذا وقضى عليه في نوادر هشام ان غاب عن مصر لم يقض عليه وان ائتم  
في مصر ادخل عليها النساء بعد ان قال فلان هو ههنا اخر الرجال ان يدخلوا  
ان يدخلوا عليه قال هشام قلت لمحمد فما تقول لرجل له على ذي سلطان حق فذكره  
الي القاضي فاحترق في ان ابا يوسف كان يقول لا اعذر وهو قول اهل البصر وفيه  
بأخذ محمد والاعذار ان يبعث الي به من يتاديه ابا ما ان الذي مني يقول اجابا  
اجابه ولا جعل له القاضي وكذا وكان ابو حنيفة لا يأخذ بالاعذار ذكره ههنا  
لمسا في الاجناس وفي نوادر ابن رستم قال محمد فان باع القاضي ربيع المغنود  
وسو كالا بن بيع القاضي علي مولاه ولو باع داره جاز بعه فان حلف ليقض فلان  
حقه اليوم فان لم يقضه فعبده خرف قضيت المطالب وخشي المطلوب ان يجتف محفل  
بالقاضي وكذا للمطالب واخره يقض ذلك وقضى به بعض حكمه ذكره في نوادر ابي  
يوسف وفي رواية الحسن بن زياد جاز ولا حلف وقد ذكرنا في باب المدعيات  
واوردها في الاجناس مولعة الشيخ ابو الجباس الناطقي ولو باع حاربه وغاب  
المشتري ولا يدرى اين هو واقام البسج البيعة على ذلك والحاديه في سائر الاربع  
قال القاضي ببيع الحاربه وينفذ الممنوعين منه في كبديل فان كان فيه طبيعة  
فعلى المشتري وان كان فيه فضل للمشتري فان عرف مكان المشتري ابن هو فانه  
فانه لا يبيع الحاربه ذكره في الجامع الصغير وفي ادب القاضي يجلس ان ادعى علي  
رجلا حيا قال اذا كان محلفه المطالب والمطلوب مظلوم كان اقرضه بالاثم قضاه  
ايه ثم جازي مدعي عليه انه اقرضه ما لا فانه ينبغي للقاضي ان يحلفه بالله ما له قبله  
هذا المال الذي يدعي ولا اقره ولا يحلف بالله ما اقرضه وان ابي القاضي الا ان  
يحلفه بالله ما اقرضه هذا المال الذي يدعي والمطلوب يعلم انه قد قضاه اياه  
فالمطلوب في سعة ان ينوي اذا حلفه بالله ما اقرضه هذا المال الذي يدعي واكثر  
منه ينوي يومه ذلك لانه مظلوم فان لم يقضه اياه وسو كالا ولا سعه انه يحلف  
وينوي يومه وان حلف كانا ومجيبه غموسا ولا يؤخذ له الا ان يودي المال  
ثم يستغفر الله تعالى ويتوب فذلك اني ابي الله تعالى ان شاء عفله وان شاء عذبه اورده  
في الاجناس صاحبه والقاضي اذا قضى لا يعزله لكن ينطق به حتى يعزله اذا قضى  
القاضي بحق او قضاه من امواله مضاربه ثم قال قضيت بالجور وانا اعلم القاضي بعين  
ذلك ~~فمن~~ في حاله وعزله عن القضاء ذكرها في حدود الاصل وحكي عن الكشي انه  
يعزله بفسقه وعن علي الحارثي ان القاضي يعزله بفسقه واخبره لا يعزله لانه يودي

رجل باع حاربه وغاب  
المشتري ولا يدرى اين هو  
واقام البسج البيعة على ذلك  
والحاديه في سائر الاربع

المشتري

الى الحق الضد بالمسلمين ولوان فاحينا قضي بقضايها وسوقا من موثقا او فاسحا  
 نعم ذلك لا بعد حين قال ابو حنيفة رحمه الله عليه فضايا وكذا روي عن  
 الحسن بن زياد وروي عن مالك عن ابي يوسف انه قال اذا جاز القاضى صار عرو  
 عرك او لم يعزل قال القضاة تفسيره عندنا ان الذي ولاه القضاء لم يعزل فانه  
 فاسق فاد اظهر انه فاسق او يرتش فهو يعزول فانه قد قبل على شرط العدا له  
 فاذا وجد عنه ذلك لم يكن قاضيا وانما اذا ولي وقد علم انه فاسق فانه لا يصير  
 معزولا ولا يقبض ان يعزل لانه قد صار قاضيا بالقر والعلية فصلا لم يزل لا يستمر  
 والامير اذا جازا يعزول ما لم يعزل فكذا كان القاضى اذا كان ولي وقد علم انه فاسق  
 ما رسلنا ذكرها في العيول. واحا الا **ب** اذا فسق وقدر حاز بعده على ولد  
 الصغير فوخذ منه المهر وتوضع على يدي عدل. والوصى للامام اذا فسق يعزل  
 ولا يعزله لفسقه وفي صلاة الاثر سالت محمد بن اعين الخليفة اذا مات ما حال  
 العقضاء والوكلاء قال محمد بن علي بن جالم قضاة ولاه قال محمد بن جالم  
 وكل وكيل وجوز له امره فيما منع بيوكل الوكيل رجلا منك الوكالة ثم ان الوكيل الاو  
 حات ما حال الوكيل الثاني فقلت علي حاله فقال احمد بن محمد رحمه الله بن اذكر  
 في الاحتباس الحسن بن زياد عن ابي حنيفة قال لو مات الخليفة وله امر او وكلاء  
 كانوا على ولايتهم لانهم اقربوا للمسلمين فهم على حالهم ما لم يعزلوا وروي عن ابي  
 الحسن انه قال اذا استخلف السلطان قاضيا او عاملا مات السلطان او عزل  
 على قضاء به والسلطان والاحكام لله تعالى وفي امير الصغير اهل البغداد اظهر وامر  
 من اصا والعدل واستعملوا عليه قاضيا لبس من اهل البغداد فكم هذا القاضى  
 جاز وقضى بوليه لا يجوز انهم فسقه ولا يمنع مثله كالا ب اذا ضرب ابنة فماتت  
 من والعم اذا ضربها فان الاب لا يقبض ولو اقر الاب على ابنة بماله لم يجز ولو اذن  
 ابنه الصغير في النكاح فاقرب انسان عليه يدين جاز ذكرها القاضى الامام الاستيحا  
 رحمه الله في سره. ولا يقبل كتاب القاضى الى القاضى في جميع المنقولات في قولنا في حنيفة  
 ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول لم يرج وقال يقبل ذلك في العبد خاصة اذا ابق كان  
 في العبد ضرره وبول الا بان ولا يقبل في الامنة لان الا بان في الاما ليس فحال بل  
 نادى قال ابن ابي ليلى يقبل في جميع المنقولات من العبد والامانة وعز ذلك من المنقولات  
 اجمع والعقوى على قوله لقائل الناس فكذا ذكر القاضى الاستيحا في شرح الطحاوي  
 في ادب القاضى وصورة كتاب القاضى في العبد عند ابي يوسف اذا ابقى العبد واخذ في  
 بلد فاقام صاحب العبد البينة عند قاضى البلد نفسه ان عبده ابق واخذ فلان في مصر  
 ومهد اليهود على الخليفة فيجب على القاضى ان يكتب الى قاضى ذلك البلد فان اليهود  
 قد شهدوا عندني ان عبدا لصفته كرا ابق واخذ فلان بن فلان فانه لعلان بن فلان

القاضى القاضى  
 سجن العبد  
 لم يجل جاز وان علم  
 لا يعزل

دفعها

ونسبها الى ابنتها والى فخذها والى تحادتها التي يعرفان بها على وجه لا يمنع للاسكال  
 في ذلك ويكتب العنوان للراخل والخارج اسمه واسم المكتوب اليه ونسبتهما والعرف  
 للراخل لا يخرج فاذا احابا بالكتاب ومهد اليهود عند القاضى المكتوب اليه ان هذا كتاب  
 قاضى كذا او خاتمه ومهد ابي ما في خوفه على الاختلاف فانه ياخذ من صاحب العبد كتيلا  
 واسم العبد الى صاحبه ويحتم في عتق العبد يبعث به الى القاضى الكتاب الذي كتب  
 اليه حتى شهد اليهود عند انه عتقه بعينه ثم يكتب القاضى للكتاب كتابا اخر على ذلك  
 ابي القاضى الذي يفت بالعبد يكتب فيه ان اليهود شهدوا عندني ان هذا عبدا لعيسى  
 فاذا ثبت عند القاضى المكتوب اليه وهو الذي يفت بالعبد قبل وقضى به وسلم العبد  
 الى الذي جاءه الكتاب وهو صاحب العبد وابرا كفتله ويكتب كتاب القاضى الى القاضى  
 في النسب صغيرا كان الاولاد وكبرا وفي الزوجه وفي الوكالة اصل قال ابو يوسف لا  
 يكتب في النسب الا في الولد ولا يكتب في الاخ وقال محمد بن ربيعة ابن رستم لو اقام  
 رجل بينة عند قاضى انكوفه ان اخي فلانة بنت فلان في يدي فلان ونصحه واخذ  
 امة وحلفا اليهود يكتب القاضى لانه نسب وفي النسب يكتب وفي وكالة  
 الاصل لو ادعى نكاح امرأة غائبة واقام بينة كتب له القاضى بذلك الى قاضى اخر الذي  
 عنده تلك المرأة وان كان في مصر قاضيين جاز كتاب اصدرا الى الاخر في الاحكام  
 في قول ابي يوسف ومحمد في ادب القاضى الاصل وبلدة القاضى ان اغتني في القضاء  
 للمصوم فاذا كان قضاة ثلاثة بغير ادكل واحد منهم في موضع معلوم فادعى رجل  
 على رجل فقال للرجل يختمهم الي فلان القاضى رجلا اخر ومترك اصدرا من الجانب  
 الاخر قال محمد اذا كان المديعي المديعي عليه في موضع واحد يختمهم الي القاضى الذي  
 هو في موضعه وان كان منزه لهما مختلفين لاحدهما من جانب والاخر من جانب  
 قال ابو يوسف ذلك ان المديعي يذهب حيث يشاء وقال محمد هو الى المديعي عليه لانه  
 هو المطلوب وفي المجد اذا اجاب كتاب القاضى وعدا لكسر حنيفة او جاز غير محمود فقالوا  
 شهد انه كتابه انكر فانه قرا عتق لا تقبل منها ثم ولا يجز بما في الكتاب وقال ابو  
 يوسف لو اعطاه الكتاب وانهدم على ما فيه ولم يختمه قبل وهذا ارفق بالناس  
 وان شهدنا هذان على كتاب قاضى باسم الرجل وكان الذي جاء بالكتاب عنده قال القاضى  
 لا يقبله الا بوكالة من الذي الكتاب باسمه هذا لفظ ادب القاضى اصلا وعلى قواعد  
 ابن رستم اذا اخذ كتاب القاضى اخذ الى قاضى البصرة في قوله وبعده ابنة فماتت الا  
 فانه يقبل منه لانه وارثه ويقضي له او رد هذه المسألة في الاجناس مصنفه. واد كان  
 القاضى عالما بما كان منه التي خوصم بها عنده ان حصل عليه بمخارطة لغيره ما ولي القضاء  
 وكان ذلك في مصر الذي سواقى عليه فله ان يقضي في ذلك يعلم من غير بينة بالاجماع  
 وانما اذا علم بمخارطة قبل ان يستقضي او بعد ما وكل احدته في غير مصر الذي هو فيه

الألوكة  
 المكتبة  
 دار الكتب  
 القاهرة

فأشك ذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد أنه ان يقضي في تلك الحادثة إذا خوص الله  
 فيها بغيره كما إذا علم بعد ما صار قاضيا في مصره الذي هو فيه قاض وقال  
 أبو حنيفة لا يقضي بذلك العلم الوصفية رحمه الله يقول لأنه لم يحصل له علم القضا  
 لأنه حين علم لم يكن قاضيا وكذلك إذا كان بعد ما صار قاضيا وعلم بالحالة في مصر  
 آخر لأنه ليس له ولاية القضا في ذلك المصالح لم يكن عليه علم القضا بخلاف ما إذا علم  
 في مصره الذي هو قاض في حال ما كان قاضيا لأنه حصل له علم القضا وما يقولون  
 فرق بينهما لأنه حين ما خوصهم إليه في الحادثة هو علمها بقصار كما إذا علم في الحال  
 الذي هو قاض في مصر الذي هو فيه قاض وهذا الذي ذكرناه إذا حصل عليه في  
 أو اقربه رجل يترج لا يترج رجوعه كالأنوار وصدر العرف ونحوه وأما إذا كانت  
 مما يترج رجوعه بعد الإقرار كالحرق والزنا والسرقه والترب ونحوه لا يقضي عليه إلا  
 في السرقه فإنه يقضي له مال دون القطع والقضا على الغائب لا يجوز عندنا وعند  
 السلف في جواز الحكم في القضا على الغائب ما ذكرناه في باب المرافعات وحكم الحاكم  
 المحكم بحكم الحاكم المسلمين فيما بينهم ولكل واحد منهما أن يرجع فبطل أن يقضي الحاكم المحكم  
 فإذا قضى أيمن لأحدهما ذلك فإذا وافق رأي المحكم رأي القاضي القضاة وهذه إذا  
 دفع إليه وأن لم يوافق رايه راي القاضي بطله القاضي لو دفع إليه وإذا كان القضا  
 ما إذا قضى قاض في خلاف فيه ليس لقاض آخر أن يبطله لو دفع إليه وإذا كان القضا  
 قد ثبت عندي أن هذا الرجل لهذا الرجل بالثمن درهم والرجل مكره قول القاضي  
 يقول عند أبي حنيفة وأبي يوسف وبليزحه الألف وكان محمد يقول هذا القول  
 ثم رجوع وقال لا يقبل ذلك من القاضي ولا يلزمه متى حتى يكون القاضي عدلا حتى لا يهد  
 مع القاضي رجل آخر عدل وقال بعض أصحاب هذا العلم ثلاثة أوجه أما أن كان القاضي  
 عالما عادلا أو عالما ظاهرا أو عادلا جاهلا أما إذا كان عالما عادلا فقولنا يقول  
 عندها من غير أن يستفسره وأن كان عالما ظاهرا فإنه لا يأمر من سواهم وأول  
 يستفسر وإن كان عادلا جاهلا فإنه لا يأمر من حتى يستفسر لأنه ربما يخطئ في القضا  
 فبالله عن المحم والسبيل بصور عندها في القاضي العلم العادل وسئل سلمان  
 عن قاض غير عدل في نفسه يقضي بالحق قال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد كل قاض  
 لا يجوز نهاده لا يجوز قضاؤه وكل ما قضى فهو مردود ولا يجوز من الحسن أن القاضي  
 إلى الورع أوجب منه إلى العلم لأنه إذا كان ورعا فإذا ورد عليه شيء لم يستعده عليه  
 حتى يسأل فيقضي بما يوتر وسئل ابن سنان عن قاضي كرخ وقاضي جسر يقول أحدهما  
 لعاصبه أن فلان ابن فلان أنزل فلان كذا يقضي له قال لا حتى يبعث الله برقمته  
 مثل أو رفعة أرفع من القول قال لا ولكن لا سمع السنة في كتاب القاضي إلى القاضي  
 وسئل لعمر بن حم عن رجل من الأسراف وقت له حضرة مع من دونه هل يقبل

ال  
 منه

منه الوكالة ولا يحضر هو بنفسه قال بعض علماء أبي عليه أن يحضر بنفسه والوضع وسئل  
 فيه سوا وقد خاصم على ابن أبي طالب إلى قاضيه مشرح وخاضع عمر رضي الله عنه الخ لكن  
 ابن ثابت وهو خليفته وقال بعضهم يقبل منه الوكالة وبه يأخذوا سريفة والوضع  
 في سوا وسئل أبو القاسم عن رجل ادعى على عبد رجل أنه دفع من خاتومه الف درهم فأراد  
 أن يحلف العبد وسئل عن رجل ادعى على العبد البتة على البتات أن كان ما ذونا وعلى المولى البتة  
 على العلم أنه لم يكن على العبد شيء لكن وإذا خاضع سلطان رجل المجلس استدان منع  
 القاضي في مجلسه ومجلس الخصم على الأرض فلقاضي أن يعوم من مقامه ومجلس على  
 الأرض ومجلس الخصم هذا السلطان لكن يكون فضلا بين الخصمين في المجلس وسئل  
 أبو القاسم عن القاضي يأخذ الأجر قال لا يكون حمله بالأجر ولكنه يربط له سنان وسئل  
 فضيلة من مال بيت المال وكذلك المعلنون يقولون لعمران قال أبو القاسم سمعنا  
 ابن جني قال كان أبو حنيفة ابن أبي ليلى لم يحول في وصية أو وصي إليه بعض أخوانه وقال أبو  
 حنيفة ما سئل فجا إلى ابن أبي ليلى وموافق ومثله فهو له لما ادعى فقال ابن  
 أبي ليلى صلت بها ليدرك يا أبا حنيفة تدعى بها لم تعلم ولم سمعها أقبلت أن تهود  
 تهودا نحن فقال له أبو حنيفة ما يقول في أعني حرجه رجل يسري تهودا فقدمه  
 إلى القاضي وتهود له اليهود أقبل المدعى أن تهودك تهودا نحن ولا على ما يصير  
 فتبني ابن أبي ليلى وقضى لأبي حنيفة بما ادعى ولو قال القاضي لرجل جلتك وكذا  
 في تركه فلان فهو وكيل في حفظه إلا أن يقول بع واستر وإذا كان جلتك وصيا  
 في تركه فلان فهو وصي قام قال القاضي أبو الليث وبه يأخذ لأن امرأته قضى بتركه  
 امرأته لكان ولأن المال كان قال رجل أنت وكيل في مال فهو وكيل في الحفظ خاصة  
 دون غيره ولو قال أنت وصي في مالي صار وصية بعد الموت فكذلك أمرا القاضي  
 وعن سداد أن قاضيا جالس العزم بعد قضاؤه عليه بماله لم مات المقتضي والقاض  
 وارثه فإنه على سبيله فقال بعضهم لا على أنه ليست ههنا أمة بل جسد حتى يموت  
 أو يقضي دينه ولو أن رجلا خوص في صيغة في يد فإراد أن لا يجب عليه البتة  
 فلكم له أنه ان يترد إليه الصغير بالصيغة حتى لا يجب عليه البتة إذا خوص فيها  
 وقد ذكرنا اجنا سم في أول باب الدعوى وسئل أبو بكر الأسكاف عن رجل ادعى  
 على رجل ألف درهم وأنكر المدعى عليه كيف كلف قال كلف بالله ماله قبلك ما يدعي  
 ولا شيء منه قبل وما سأل ولا شيء منه قال إن الرجل لو قال ما أكلت اليوم عذرا أرفعته وقد  
 كان أكل شقة لا تحت فكذلك ههنا إذا ادعى ألف درهم وربما يكون عليه أقل من ألف  
 شاول في يمينه ولا يثبت وسئل أبو يوسف عن عزم جالس بماله ثم غابا طالب وتركه  
 في المجلس فقضى بتر لمع القاضي أنه محتاج والذي حبه غائب قال يسئرون منه كغيب  
 بنفسه وبجلى سبيله ذكره هذه المسألة في العتادي وفي البصري الماذون إذا ادعى عليه

قلت وسئل مال فهو  
 وكيل في الحفظ خاصة

دنا فانكر البصير هل عليه بين قال لا لانه لا يحث ولا يترك عند الدين الا ما قرأه او سمعه  
 قال لفقهم ابو الميثب وهذا قول بصير وفي قوله علماني في كتاب الاقرا ان القبي  
 الماذون تخلف وياخذ لان القصد باليمين انكول والقبي يتكلم عن اليمين كالتكلم الكبير  
 والله اعلم **كتاب النكاح** **باب النكاح** النكاح على اليهود  
 لا يجوز الا في خمسة اشياء اصدف الموت اذا شهد جنازة او دفنه او احبزه بذكر  
 رجل او امرأة حل له ان يشهد على البتات وان لم يحاسب هو موته وان شهد على نفسه  
 لا يقبل وكذا وكذا وكذلك النكاح على الكفار اليهود معجوله اذا شهد زفافها  
 او فترتها او احبزه بذكر رجلان عدلان انها امرأة فلان يشهد على البتات ان  
 امراه فلان وكذلك في النسب المشهور اذا سمع الناس يقولون هذا ابن فلان او اخ  
 فلان حل له ان يشهد على ذلك وكذلك لو احبزه بذكر رجلان عدلان والنسب النكاح  
 بخلاف الموت فمناك اذا احبزه رجل او امرأة حل له ان يشهد وهما لا يحل حتى يحبزه  
 رجلان عدلان واما الشهادة على الولي بالشبهة لا يقبل عند ابي حنيفة ومحمد ولا يحل  
 ان يشهد على الولي بالشبهة عالم بغيره من العتاق عندنا وهو قول ابي يوسف الاول  
 رجع نقول لا يقبل شهادته وحل له ان يشهد بالشبهة كالنسب ودكوالطحاوي قوله  
 مع قوله ابي يوسف ويجوز للشهادة على الوقف بالشبهة اذا اشتهر انه وقف فلان حل  
 له ان يشهد على الوقف وان لم يحضر ائتمانه ولم يذكر هذا في ظاهر الرواية ولكن  
 ما نحن جاحلون الوقف كالقوت وكذلك يجوز للشهادة بالشبهة على ان هذا القاضي يد  
 كذا وان لم يبان العهد والمنصور وما سوي ذلك لا يجوز للشهادة بالشبهة وكذا  
 رجل عند القاضي ان هذه الدار التي في يد هذا الرجل كانت كاسية وان باه مات ولو  
 ميراثه واخيه القاتل ومهد شاهدان على ذلك فانه يقبل ويغض القاتل والحاضر  
 واذا حضر بعد ذلك ان اقرانه ورثها من ابيه معنى للامو على وجه ولا يحتاج الى اعاده  
 البينة ان اخاه كان حيا عن الميت لان اصد الورثة ينصف حيا فيما يدعي على الميت  
 يدعي الميت فادانت الميت كانت له ان باخذ ولا يحتاج الى اعاده البينة الرجوع  
 عن الشهادة اذا كان عند غير القاضي فلا يصح الرجوع حتى انه لو شهد اليهود على رجل  
 لا يقبل منها ردهم فلا يمين عليها اذا انكر الرجوع الا اذا حيا الرجوع عن  
 القاضي عند القاضي فحينئذ صار ذلك كرجوعها عنها القاضي حكم ما حكى واذا انت  
 رجوعها باقرارهم عند القاضي فيها شاهد الزور بصير بالاجماع غير ان على قول  
 ابي حنيفة تغزيره شهيرة واكتفى عن حاله ان كان سوفا يبعث الى موته وان ادى  
 محله ان لم يكن هو سوفا يقبل الرسول ان القاضي يبرئكم السلام ويقول انا وجدنا  
 هذا شاهدا زورا فاصدروه وصدروا الناس عنه ولا يقرب في قوله ابي حنيفة  
 وقال صاحباه يعزى بالضرب ولا ينج وجهه بالاجماع بعد ذلك لا طاق به

وعن بشر بن الوليد في شاهد الزور اذا كان عدلا من يجوز شهادته فشهد بالزور ثم  
 تاب فلا يقبل شهادته الا ان هذا لا يعرف له نوب وان لم يكن عدلا لا يشهد بالزور  
 ثاب قبل شهادته واذا عدل الشاهد عدل واحد وجرحه اخر كان القاضي يسأل  
 ثالثا فان عدله قضى بذلك لا شاهد اثنان واجاب واحد وان جرحه اثنان لا  
 يقضى القاضي بذلك وان عدله بعد ذلك ذكرها في شرح الطحاوي وتحتاج في الشهادة  
 على الشهادة الى العمل والاداء اما العمل فهو ان يقول الاصيل ان شهد فلان بن فلان  
 على فلان بن فلان بكذا ادرك او ما اشبه ذلك وامتهرك على شهادتي وامرك ان تشهد  
 على شهادتي فان شهد على شهادتي ولو قال ان شهد فلان بن فلان على فلان بكذا وامتهرك  
 على شهادتي كفي ولو قال ان شهد فلان على فلان بكذا وامتهرك بكذا وامتهرك  
 ان شهدت او لم يما شهدت لا يصح هذا العمل ما لم يقول له ان شهد على شهادتي واما الاداء  
 بقوله شهد فلان عدلي لفلان على فلان بكذا او شهدني على شهادتي وامتهرك ان  
 امتهرك على شهادتي فاما الا ان امتهرك على شهادتي وكلم بذكر قوله وامتهرك ان ذلك  
 البينة واذا امتهرك رجل على شهادتي فانه نفسه ضيع ذلك رجل اخر لا يعمل له ان يشهد  
 على شهادته باسما لانه لم يشهد على شهادته بخلاف سائر الاسماء اذا اعانها رجل  
 حل له ان يشهد باسما والعلم ولم يشترط فيه الا انها بشرط في الشهادة على الشهادة  
 عداله الاصل والفا في جميعا ولو كان الاصل في مصر ولا يجد القاضي من سبيله عن حاله  
 كفا ان سبيل السائل عن عداله الاصل اذا كان المناقشة من مجلس المدعي ولا  
 ينبغي لرجل ان يشهد على شهادته من ليس بعدل عند لانه ربما يحتاج الى عدله فاذا  
 لم يكن عدلا لا يمكنه بعدل واما يجوز امتهرك على شهادته اذا كان الاصل غائبا عنه  
 سفرا وكان يرضى لا يستطيع الحضور الى مجلس القاضي واما في غيرها فلا يقبل  
 وينبغي ان يشهد على شهادته كل واحد شاهدان ان الشهادة حقت في الرصد والموت  
 النامة في الدية لا يتقبلها الا في الجلا او رجل وامرأتان ولو شهد شاهدان  
 على شهادته رجل ومهد البينة على شهادته رجل اخر فثبت لانه وجد على شهادته كل واحد  
 شاهدان وكذلك هذا في الثلاثة والاكثر ولو شهد رجل على شهادته نفسه وشهد  
 هو اخر على شهادته رجل اخر لا تقبل هذه الشهادة لان نصف الحق ثبت بشهادته نفسه  
 ولا لا نصف الاخر ثبت بشهادته مع اخر على شهادته الغير فكان ثلاثة ارباع الحق  
 ثابا بشهادته شاهد واحد وما راينا في السلفية شاهد ثبت بشهادته هذا ولو  
 ان رجلا كانت له شهادة كتاب وصية الميت وله فيه وصية ينبغي له ان يقول  
 امتهرك على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويقضي به على ما وصي له ان يقول امتهرك  
 على جميع ما هذا اية وسبيل ان مقاتل عن مشركين يحاسبان وعدتها قوم فقالا  
 لا تشهد واعينا بما يمعون منها ثم اقر اصددهم لصاحبه بشي قطب المعزلة بعد ذلك

منهم انهم قد يتبعون ان يهودا بذلك وقول محمد بن عمرو كذلك واما الحسن  
ابن زياد والحسن البصري قال لا يهودون وعن ابي حنيفة انه قال يهودون قال  
الفقيه وبه فاحد سئل ابوالقاسم عن رجلين بينهما حساب ولا بد لهما من المتوسط  
ولا يأتيا من ان مع كلامهما وصيرا هذا عليه فيا سمع كيف المخرج فيه قال ان كان  
الذي يخاف على نفسه انه لو اقر على الوجه ويقول قبضت كذا وسمت اليه كذا في وقت كذا  
فغيره لصدق قبضتي بالقبض ولا يصيد قبض الرد فالحكمة له ان يقول المتوسط  
احصل كان هذا المال على غيري وانا اعبر عنه ثم يقول قبضت كذا ورد كذا قبضت جميع  
ما قبض ورد السهم من غير ان يضيف الى نفسه لكن لا يصير حجة عليه ذكر هذه المسائل  
في الفتاوى كذا يقولون وقال فقيرا اضاف في الجور جاني واني بشراب وقال اشرب  
لي عليه يهودا بخلاف فليس من اليهود وقال الذوات التي اهتمت عليه قال للذات لا يقنع  
الا على الكل وسئل ابوالقاسم عن ابن عمي السلطان العشر والصدقات وغيرها هل يجوز  
منها زكاة قال كل من يجوز زكاة لظلمه فان لم يصيبه على الظلم فانه لا يجوز ايضا ولا يقبل  
شهادة الا من لا يمان وسئل ابن مقاتل عن رجل سمع صوت امرأة من وراء الحجاب ويهود  
عنده انسان انها فلانة قال يجوز له ان يهود عليها قال الفقيه ابواليت ان راى شخص  
وافرت ويهود عنده انسان انها فلانة جاز له ان يهود على قراها وان لم يبرحها  
فلا يجوز وذكر في الشهادة الاصل اذا شهد عنده رجلان عدلان ينسب او يعرف  
حل له ان يهود بذلك واذا شهد بالموت رجل عدل كفي وقدر كفي في الاستحسان  
الاصل انه اذا اراد الشاهد بحل الشهادة على المرأة او القاصي اراد معرفتها ليقضي عليها  
اولا فانها سطران الى جهنم وانما شهادتها انه او كان او كذا برأها وسئل سليمان  
عن رجلين شهدا ان هذه فلانة بنت فلان قال ابو حنيفة لا يهود بذلك انها فلانة  
حتى يهود عندهك جماعة وقال ابو يوسف اذا شهد عندك عدلان كذلك يجوز ذلك  
ان يهود في الوجه في يصح المعرفة بشاهد من عدلين ان يهود ما هذه المعرفة على  
معدنها بين يدي يهود الصلح ابو حنيفة ويهود انهم على شهادتها فاذا احتاج الى اثبات  
العقد شهدوا فاعقد على شهادة انهم وبالمعرفة على شهادتها هذا هو الاحوط  
في الباب وسئل ابوالقاسم عن اهل محلة يهودوا انه وقف رجل ارصاه على  
مسجدنا جارا لان هذه الشهادة لله تعالى لقوله تعالى فان المساجد لله وقال ابو بكر بن  
ان يكون الشاهد مسننا ويكون اداك لك لا يطعم ويكون ورعا حتى يتبره عن قتالة  
لا يحل ويكون عالما من اهل الفضل لكي يستحي اذا اراد ان يقول ما لا يحسن من الذب  
وسئل عن شاهد من يهود اهل بلن طلق امرأته وهو صاحب فراش ثم ان الشاهد  
قال لا يهود ثلاث طلقات وقال لنا انما ذلك قال اذا اخبرناه امره بكفانه  
وقد كفا ذلك فقد شهد اهل القصة فلا يقبل منها وسئل ابوالقاسم عن

شهادة

شهادة المملوك هل يجوز ان يضافا لولا لا يجوز لقصان عقله وكونه بالهنا مع الصبيان وبالليل  
مع النيران ويوم الجمعة مع الطاحونة قال عليه ان عقله ما بين معلما ومعدرا وعدا  
وقال ابوالقاسم عن الشهادة على الافلاس كيف متى قال يقول ان شهد ان هذا افلس  
معدوم لاضمة له مالا سوى كسوته التي عليه ونياب ليله وقد اخبرنا عن ابن عمي في السر  
والعلانية وادعى صاحب الدين على افلس على الاقارب في حلف الغريم بعد ما  
شهدت اليهود لانه يدعي شيئا خارجا عن علم اليهود وسئل ابوالقاسم عن رجل حال  
رجلين مع اعوان السلطان فاقرا فلان على كذا وكذا واعلم له عن اصحاب السلطان طلب  
منه الشهادة على اقرار المعرف فاما المعرف انما اضررت من الخوف هل يجوز له ان يهود  
على اقراره قال نعم بخلاف عن هذا الامر فان قضا على ان فيه خوفا او كرها استغنى عن  
الشهادة وان لم يقض على ذلك فانه يهودان ويجوز ان انهم قد اقرروا وهو في يد اعوان  
حتى يامل القاصي لوجه الامور وسئل عن رجل اخذ سوا نحاسين من السلطان  
مطاطعة هل يجوز لليهود ان يهودوا عليه قال قد صلوا جميعا عن سبيل الرضا  
لليهود وقد نزلت عليهم المنة ولا ينبغي ان يكون شاهدا مثل ذي ذكر هذه المسائل  
في الفتاوى والعين في كتاب ابو حنيفة اصل شهادة الا هو الا الخطايبه قال  
بعضهم يقبل عهد بعض ويهود له فلا يقبل منه هذه هولا وفي الفروع اصلا واهل  
الخصومات في الدين مع عهدها اهل مدع واهل الهوا وفي كفاية الاصل شهادة اهل  
الهوا اجابة اذا كانوا غير متهمين في الشهادة ولا في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف ومحمد في شهادته الاصل وشهادة الاجير اذا كان في محاربه لا يجوز وان  
كان عدلا وفي كفاية الاصل وشهادة الاجير لا يقبل وفي ديات الاصل يجوز من هذه  
الاجير وفي الجور لا ينبغي للقاصي ان يجيز منه هذه لاسيما هذه الاستاذة  
والله اعلم **باب النكاح** الفتاوى صغيرة في باب  
النكاح حتى النساء الخوا والرجال فان الرجل المتزوج وان تزوج بالوصية يجوز ولو  
تزوجت المتوفى به بالوصية لا يجوز والعق لا يكون كقوله الاصل وكذا ذكره  
اشرف القوم لا يكون كقوله مولي الوضعية لان الولاء بمنزلة النكاح والافاسق  
لا يكون كقوله امرأة من اهل بيت صالح فكذا روي عن ابي يوسف وروي عن محمد  
انه قال هذا اذا كان فضيلا من غير فلامعونه عيبا كما لو كان قتل لاسفا كما  
فقد يكون كفوا وكذا في الفتاوى معتبرة من جهة المعرفة فيما يبارب منها يكون كفوا  
كما يبارز مع الصانع والطار وما يباربها لا يكون كفوا كما في النكاح والكناس الحائز  
والدباغ فهو بعضه كفوا لبعض ولا يكون كفوا لبا بر الحرف والكفاية من جهة  
المال معتبرة لان اعتبارنا الكفاية مما ليس من العقد في شئ فلان يعتبر وهذا  
يتعلق بالعقد وهو المهر والى حتى ان الفقير لا يكون كفوا للمعينة وقال بعضهم اذا كان

ما له يساوي ما لها يكون كقولها والا فلا وروي عن ابي يوسف اذا كان بعد رجب  
 نفقة ومهر مثلها يكون كقولها وان كان لا يساوي ما له ما يساوي ما لها وروي عن ابي حنيفة  
 وقال بعضهم اذا كان الزوج اجاه كاسلطان والعام فانه يكون كفرا وان كان لا يكون  
 من المال الا قدر النفقة **وإذا تزوجت المرأة البتة ائتمنها فله ان يفر من قبلها** قاله  
 جابر بن عبد الله بن جعفر وابي يوسف **فقد نكحها** لا يجوز الا ان ينظر ان كان الزوج  
 كقولها ولم ينفق عن مهر مثلها فلا يكون الا عراض وان قصر عن مهر مثلها  
 فلا يكون الا عراض الا ان يبلغ الى تمام مهر مثلها او يفرق القاضى عنها في جميعه  
 وتقول ابي يوسف ونحوه ليس للاولياء حق الا عراض وان كان غير كفول فلا يكون الا عراض  
 لا جامع وأولى اذا كان فاسقا ينفق النكاح عندها **وعند الشافعي لا ينفق** وكذا لك  
 نكاحها وده الفاسق ينفق عندها ولا ينفق عنده **سحر** سكوت البكر لا يستحار الولي  
 وكاله وسكوتها بعده اجازة وان كان لها ولي اقرب منه فلا يكون كذلك الا بالنظر  
 لا لا لا يبعد مع الاقرب عنزلة الاجنبي وروي عن محمد بن عمار قال اذا ثبتت الولي من خطبها  
 فالتكوت يكون صا واما اذا لم تثبت من خطبها فالتكوت لا يكون صا لان الاستيلاء  
 لم يكن صحيحا فاذا جعلنا التكوت رضا واختلف الزوج والمرأة في الزوج بلغه الخبر  
 وسكت وقالت كابل ردت القياس ان يكون القول قوله الزوج وهو قوله زفر كان  
 برعي الاصل وهو التكوت وفي الاستحسان القول قوله لا بها ينفع حواز العقد في  
 الحقيقة ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة وقال لا تخلف فان حلفت بزوجك وان تكلم  
 لزوجك النكاح ولا حكم للنكاح الا في استباحة خصوصه **احدها ما ذكره** والشافعي اذا  
 راي المولى يبيع ويشري عنده كما يفعل الماذنون له في النكاح وسكت كان هذا  
 اذا منه في النكاح اذا لم ينفق عن ذلك الا ان جامع من مال المولى لا يجوز بيعه بسكوت  
 المولى حتى يخرج المولى ذلك بالنظر **والثالث** الشفيع اذا علم بالبيع وسكت بطلت  
 شفيعته **والرابع** اذا وقع شيئا او صدق به فقبض الموهوب له والمصدق عليه  
 حفرة الواهب او المصدق فسكت كان ذلك اذا منه بالقبض **والخامس** اذا باع شيئا  
 بغير فاسد او فسخ المشتري المبيع حفرة البايع وسكت البايع كان ذلك اذا منه بالقبض  
**والسادس** رجل يبيع لزوج له شيئا او يبيع لغيره رجل يبيع لغيره وقال له ثم واذهب فوكان  
 قدام وسكت كان ذلك منه اقرا بالرق حتى لو ادعى الحرية بعد ذلك لا يثبت ان قوله  
 المرأة اذا وجدت زوجها عتيقا فزعت ذلك الى الحاكم وحلفت لفرقة قال القاضى  
 لو جعل سنة من يوم الخصومة وتغير سنة فمريه بالاهله في ظاهر الرواية وروي  
 الحسن بن باذن عن ابي حنيفة انه قال تعتبر سنة شمسية وهي تزيد على السنة القمرية  
 بایام فان بقي ذلك واقف الاصول اليها محل خيارها وان اختلفا فادعى الزوج  
 الاصول اليها وانكوت امرأة فان كانت المرأة بكرا فانه ينظر اليها النساء الواحدة العدة

سكت  
 السكوت الزوج  
 لا سقاط الحق

مجزئ

مجزئ والشفعان افضل فان قلن هي بكر ما لقول قول المرأة من غير يمين لان سها دة  
 الشافعي بالاصل وهي البكارة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع اليمين  
 البكر اصل اليك وتنفق منها دهن يمين الزوج وان كانت المرأة ثيبا في الاصل فالقول  
 قول الزوج مع اليمين لان الزوج وان كان قد عيا للدخول في الحقيقة منكر وان  
 وقع للنكاح في ثوبها قال بعضهم **الحيلة** فيه انها تومح حتى يقول على الجدار  
 فان امكنها ان ترمي ببولها على الجدار فيسكن ويؤلف بعضهم **الحيلة** فيه ان تخن بطنه  
 البكر فان وقع فيها في ثوب وان لم تقع فيها في ثوب وان اخذت الفرقة يكون  
 تطبيقا بغير عندها ولها المهر كما لا وعنده الشافعي يكون نكاحا ولا مهر لها ولا عدة عليها  
 ولو وقع الاختلاف بين الزوجين في حال قيام النكاح قبل الدخول او بعده او  
 بعد الفرقة بعد الوصول وبعد موت احدهما فقال الزوج روحك على الف وقالت  
 المرأة تزوجني على العين قال لقول قوله الى تمام مهر مثلها او ورثتها قال لقول قوله  
 او ورثتها في الزيادة في قول ابي حنيفة ونحوه فان كان مهر مثلها العين او انما قال  
 قولها مع عيشها بالله ما رضىت بالث ان حلفت اخذت الا لعين وان مكنت اخذت  
 الا لث قال كان مهر مثلها الف او اقل قال لقول قول الزوج مع يمينه بالله ما تزوجها  
 على العين فان حلف فلها الف وان مكنت فلها الف وانما جعلت القول قوله ههنا  
 لا يندعي العين بغيره **واما** حلفت القول قوله المرأة الى تمام مهر مثلها وقدر ان  
 ثبها الزوج مهر مثلها فلا يدين في اعتبار قولها وان كان مهر مثلها الف وحسبها فافتر  
 قولها الى تمام مهر مثلها قال لقول قوله في الزيادة على قدر مثل الف وحسبها وفي  
 حكا الخلف في هذا الفصل فحلف الزوج او كالبه ما تزوجها على العين فان مكنت  
 الفان وان حلفت تخلف المرأة بعد ذلك بالله ما رضىت بالث فان تكلمت اخذت الف  
 درهم وان حلفت ماخذ مهر مثلها ونفخ النكاح عندها وبعد ابن ابي اسحق النكاح  
 فان كان قبل الدخول فلا يدين لها فان كان بعد الدخول فلها مهر مثلها وقايسة على البيع  
 وقال ابو يوسف القول قوله الزوج في الاحوال كلها الا ان ياتي بمسكنك جدا  
 ولو وقع الاختلاف بين رثة الزوج وبين رثة المرأة في التسمية قال ابو حنيفة لا ينفق  
 بني حتى يعم البينة على اصل التسمية وعلى قول ابي يوسف ونحوه نفق مهر مثلها وصار كانه  
 تزوجها ولم يسم لها مهر ثم ما فاعلى قوله ابي حنيفة لا ينفق بني في قول ابي حنيفة مهر مثلها  
 كما في حالة الحياة وكل قول كحد القول قوله ورثة المرأة الى قدر مهر مثلها قال لقول قوله  
 ورثة الزوج في الزيادة كما في حال الحياة وعلى قول ابي يوسف القول قوله ورثة الزوج  
 الا ان ياتي بمسكنك جدا ولو وهبت المرأة صداها لزوجها دخل بها او لم يدخل  
 بها جاز وليس لاحد من اوليائها او غير الاعراض عليها لانها وهبت ذلك لنفسها ولا

انكاح البكارة

حق واحد في عين المهر بخلاف ما اذا تزوجت نفسها وقصرت عن مهر مثلها فلا ولياء  
 حتى لا يعارض على الاختلاف الذي ذكرنا لأن الامه من جنس الاولياء وانما المهر المثل  
 والستة بالاولياء ولو ارادت ان ينفق مهرها من وجهها على ابنه انما كانت تبرى من المهر  
 وان مات الزوج فالمهر لها على حالها فالجواب انه ما ذكرنا قبل هذا وانما  
 اذا كانت عاتقه بالغة وهي تبت حتى تنفق المهر لها وبمرا الزوج بدفعه اليها وان كانت  
 بكرا فانما تنفق اليها الاب والحرة في حال حيوة بواب الاب وبمرا الزوج بدفعه اليها الا اذا  
 هنت البكر الاب عن النقص فينفق ليس له حق النقص واما وصديقه فليس له النقص  
 الا اذا كانت صغيرة فانه يبرأ الزوج بتسليمه الي الوصي ولو وافاها صداها واراد  
 ان ينقلها حيث شاها وارادت بان لا يخرج معها فالجواب ما ذكرنا في باب المداينات  
 ثم المهر انما يكون بشرط التجهيل او بشرط التماجيل ويكون سكوتا عنه اما اذا  
 كان بشرط التجهيل او سكوتا عنه فانه يجب في الحال معجلا وان هذا عقد معاوضته وان كان  
 موجلا فليس لها حق المطالبة الي اجله سواء كانت المدة قصيرة او طويلة بعد ان تكون معلومة  
 وله ان اذا كانت مجهولة جهلا له متعارفه كالخضار والدياس ونحوه فانه يجوز خلاف البيع  
 فان البيع الى هذا الاجل لا يجوز واما اذا كانت الجهالة متعارفه كعقوب الرجاء او الى ان  
 عظم السمان فان الاجل لا يثبت ويجب في الحال وان كان نصفه معجلا ونصفه موجلا لم تجز  
 العادة ولم يرد على ذلك فانه يجوز الاجل ويقع ذلك على وقوع الفسخ اما بالموت او  
 او بالطلاق وقد روي عن ابي يوسف ما يوجب هذا وتوان رجلا لو قتل امرأة عن زوجها  
 بنفقة كل شهر ذكر في كتاب النكاح انه يلزمه نفقة شهر واحد بالاستسكان وذكر عنه  
 ابو يوسف انه يلزمه كل شهر ياتي عليه ما دام النكاح بينهما فاما فدية القتل وهذا كان  
 يعني الشيخ الامام ابو الحسن رضي الله عنه وقال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا انما اجل  
 مجهول جهلا له مشتبه ثم المهر اذا كان معجلا كان لها ان تنفق نفسها حتى يعطيها مهرها فلو ان  
 الزوج اذا دخل بها برضاها ثم ارادت ان تنفق نفسها حتى يعطيها مهرها فلها ذلك في قول  
 ابي حنيفة وفي قولنا ليس لها ذلك واذا كانت للرجل زوجان حران كان عليه ان  
 يعزل بينهما في القسم والماكول والملبوس والمأوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قسم اللباي بين الزوجين وقال الله هذه قسمي فيما املاك فلا تواخذا في فيما املاك اي  
 الحب واما اذا كانت احدهما حرة والاخرى امه فانه يسوى بينهما في الملبوس والمأوى  
 والمشروب واما السكنى والنفقة فانه يسكن عند الحرة لثنتين وعند الامه لثلاثة لقوله  
 للحرة الثلثان من القسم وللأمة الثلث ولو كانت له امرأة واحد فعلا لثمة بالواجب  
 لها من القسم من نفقة كانا بوحقيقة لقوله ولا يجعل لها يوما وليلة يسكن عندها وتلا  
 ايام ولياها يتفرغ للعبادة ويفرق في الامون واستغاله لأن الزوج بعد ان يزوج

عليها ثلاث سنوة اخر تكون لها من القسم يوم وليلة من اربعة ايام ولياها ثلث سنوة  
 فقد جردت تلك النفقة وهذه ادوي الطحاوي وهكذا احكم كعب واستحسنه عمر بن الخطاب  
 رقت ان امرأة انت عمر رضي الله عنه قالت ان زوجي يصوم بالليل ويعوم بالنهار فقال  
 عمر ما احسن ثناك على زوجك فقال كعب يا امير المؤمنين انما تشكوا ذلك زوجك فقال  
 عمر كيف ذلك فقال كعب اذ اقام بالليل فصام بالنهار كيف يتفرغ لها فامر عمر  
 ان يحكم بينهما بحكم ليلة لها وثلاث ليال لزوجها الا ان اباحنيفة رضي الله عنه رجوع عن  
 هذا فقال هذا ليس بيني لانه لو تزوج اربعا فطلبته بالواجب يكون لكل واحدة  
 ليلة من الاربع فلو جعلنا هذا احقا لكل واحد لا يتفرغ لعماله فلم يوت في هذا  
 وقتا وانما يجعل لها ليلة من الانام بعد ما يحسن ذلك وان كانت هذه امرأة الواجب  
 امة فعلى قول ابي حنيفة الاول وهو قول الطحاوي يجعل لها ليلة ليلة من كل سبع ليا  
 لان له ان يزوج عليها ثلاث حرائر والنصفه والحريين والبكر والنسب في ذلك روا  
 ولواها وهبت القسم لصاحبها جازت ولها ان تخرج عن ذلك متى شئت لان هذا ابر  
 والامان لا يجبر على النكاح ولو ان واحد بدلت المال للزوج ليجعل لها من النكاح  
 اكثر فلا يجعل للزوج ان يجعل ذلك ويرد ما اضرته لان ذلك رسوخة والرسوخة حرام  
 ولذا لم يولد له الزوج لو اضرته من غير ما لا يجعل فومنها لصاحبها او بدلت واحدة  
 منهن المال لصاحبها لترك فومنها لها فانه لا يجعل ولا يجوز ويسرد المال كان ذلك  
 كله رسوخة وروي ابو زيد الرقاشي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال من سئله  
 القوم ان يجعلوا نفقاتهم فانه احب ان يقسموا واحسن اخلافهم ونفقة الزوج مشقة  
 واجبة بشرط وجوبها ان يكون امرأة مجبوسة في بيت الزوج حتى يعقد بموعده عن  
 الخروج من الزوج ولو كانت مجبوسة في السجن حتى اخبر او ما شئ من زوجها او صغره  
 لا تجعل الجاء لا يجب لها النفقة ولو صنعت نفسها لاجل مهرها العاجل فلها النفقة  
 لان هذا منع حتى ولو كان اذا مرضت مرضا لا ينطبق الجاء او كبرت وهي تطيق الجاء  
 فلها النفقة وكذلك اذا كان الزوج صغيرا لا يستطيع الجاء او مرضا لا يستطيع الجاء  
 فلها النفقة ولا يصير النفقة دين في ذمة الزوج الا بقضاء القاضي او باصطلاحها  
 حتى ان المرأة لو انفق على نفسها فغير اذن الزوج وغير قرض القاضي ليس لها عليه النفقة  
 وكانت متبرعة في ذلك فاذا قضى القاضي او اصطليا تنفذ ذلك بغير النفقة دين  
 في ذمة الزوج وان طال الزمان ولم تأخذ فلها ان تطالب بالنفقة الا اذا مات احد  
 حليله سقطت النفقة وليس للزوج ان يعزل ما عن زوجته الا ما ذكرا له في ذلك  
 وان كانت الزوجة امة فالاذن الى مولاه في قوله ابي حنيفة ونحوه وهو قول ابي  
 يوسف ورواه الحسن بن زياد عن ابي يوسف وفي رواية اخرى انه قال لا اذن للزوجة  
 الى الامه ولو اراد ان يعزل عن امه كان له ذلك بغير رضاها في قولهم جميعا وروي

ولا يصير النفقة ديناً في ذمة الزوج الا بقضاء القاضي او باصطلاحها

عن علي رضي الله عنه انه قيل له انهم يرغبون ان يعزلوا في المودة الصغرى فقال علي  
لا يكون المودة حتى يقع في الآيات السبع يعني قوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله  
من طين وسئل ابو بكر الاسكاف عن رجل له امرأة فبهاها ويعزل عنها وجات بولد  
هل سبعة ان يغنيه قال ان كانت اجارته غير محضه تدخل وتخرج والرجل ان  
الولد ليس منه فهو في سعة في نفسه ولا يعتمد على العزلة انه قد يعزل وتعلق ويكون  
الولد لانه قال الحسن بن علي ما لك ان الرجل اذا كان بالحسين العزل يكون الولد  
لانه ينبغي ان يصيب فوق ذلك العوض فانه اذا صلبت ذلك العوض في ما يدخل فيه  
فصل حلت امرأة في زمن بصير رحمه الله بكر وكان زوجها بجاعها في دون العز  
فلما دني ولادتها اخبر بذلك بصير فاس بيضة واقصص بها فوضعت رجل فقبل  
او يكون مثل هذا قال نعم اذا رسل السطح فز بما يدخلها في الكوة وقال السلي في رجل  
زوجته اعتزلت عن عبيد علي ان امرها بيدك فالتكاح جائز ويكون امرها بيدك ولا يملك  
التكاح جائز ولا يكون امرها بيدك وقال العفنه ابوالدبت ان كانا لنزوح مؤيد او قال  
زوجتي علي ان امرها بيدك جاز التكاح لانا العبد لما قبل صار كانه قال قبلت علي ان  
امرأتي بيدك بصير الشفوع بعد التكاح وهذا كما لو اتي رجل تزوج امرأة علي ان  
طالق يبيع الطلاق ان الطلاق قبل التكاح لا يقع وتوعدت المرأة وقالت زوجت  
لنفي منك علي ان طالق قبل ذلك الزوج وضع الطلاق فذلك ههنا وسئل عن التكاح  
بين العبدين قال جاز ولم يفتل احد ان التكاح لا يجوز ولكن كره الزفاف قبل ما معني  
الكره فيه قال حديث روي عن ابن عمر انه كره ذلك ولا يكون بينهما الفه وروي  
عن عائشة رضي الله عنها وعن انها انها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال  
وشي كافي في شوال فاي شائه اعطفت عليه مني وسئل عن الصغيرة زوجها ابوها هل  
للاب ان يطالب الزوج بمهرها وهي صغيرة قال له ذلك وليس كما تنفعه وعن جلين  
ادعي تكاح امرأة فافترت المرأة لاحد الرجلين هل لاخر ان علف امرأة قال ليس له  
ان يخلوها ما لم علف الزوج الذي اقترت له المرأة بالتكاح على علمه لانا قرارها للاخر  
بعد ما افترت للاول لا يجوز وكذلك ليس له ان يخاصم منها ما لم علف الاول الذي  
افترت له بالتكاح على علمه فان علف بري من دعواه وان نكل عن البين فرق بينهما ثم  
علف المرأة فان خلعت بريت من دعواه وان نكلت صارت زوجته وهذا قول ابى  
ابو يوسف ومحمد وبه فاحذر ذكرها في الفتاوي ولو تزوج الرجل امرأة نكاحا جازيا  
وجات بولد لسمه اشرف فاضا عداس وقت التزويج علف النسب في قول علي بن ابي طالب  
سواد خل بها اولم يدخل بها حل بها اولم يحل بها قال ابو بكر الاسكاف وقد قال بعض  
الناس ما يثبت النسب ما لم يحل بها وذلك القول احب الي لانا الزوج لو كان صغيرا  
لا يثبت النسب وان يمينها فرائس وانما يعبر الفرائس مع تمكن الوطى وسئل ابو نصر

نادي ولدك تكبر

عن ضرب الرجل امرأته قال يجوز على خصلتين على ترك الزينة لزوجها والزوج يريد  
واذا دعاها الى فراشه فلا تجنبه وانما يفتل ترك العسل والصلاء واخرج من  
المنزلة ولو تزوج امرأة على ملك الغير يجوز النكاح ويستري ذلك وبسبب انها قال  
لم يفتل وعلي التسليم فغلبه فتمت وسئل بصير عن امرأة علف زوجها متاعا وبعث  
امرأة اليه متاعا ثم ادعى الزوج الذي علف كان صداقها كان قوله مع علفه فان حلف  
فالمستع يدعيه ان كان قايما ورجع عليه ما بقي من المهر وان لم يرد في يد المرأة بديلا  
الزوج وان كان حاله كالم يكن له ان يرجع وقال ابو بكر للزوج ان يبيع امرأته عن  
الزوج ويخلق الباب ويبيع الزوار عنها الا ابوالدبت والولد ويجعل لهم عند الزيار  
ايا ما ريارتها ويمنع لهم الباب قال العفنه ابوالدبت اذا كانت لها عمة وخالة  
او غيرها من ذي رحم محرم لها اذا اراد زيارتها احياها لا يمنع عن ذلك وسئل  
ابوالدبت عن رجل تزوج امرأة على انها بكر فوجدها ثيبا قال المهر واجب ولا شيء  
عليه لانا العزلة تذهب بالوثبة ولا فراط الاسراع ولحسن الظن بالمرأة وسئل  
عن الاوليا الذين يجامعون اذا زوجت المرأة نفسها عن كفو قال هم ذوو رحم محرم  
منها فاما ابن عمر فليس له حق الحضومة وقبل حلت امرأة في زماننا هذا وهي بكر  
وقد كان الزوج يجامعها في دون العز وقاب الزوج فلما دني ولادتها امرأته ان تقطع  
عذرهما خوف الدرهم وعلوها حتى خرج الولد وسئل العفنه عن رجل علف جها را  
الي زوج ابنته ولم يفتل حين وجعها اليه هدية ولا علفها قال يحل على الهدية وهذا  
كوجع قصار رجلا اليه رجل سوب ولم يعل عن الاجرة شيئا ولم يذكر محلي الا جاره على  
ما جرى به العارف والعادة وسئل ابوالدبت عن رجل علف جها الولي فلما  
بلغت صحكت او بكت قال اما اذا صحكت فهو رضى وان بكت قال بعضهم هو يكون رضا  
لانا لكا قد يكون من السرور وقال بعضهم اذا كان دموعها حار لا يكون رضا  
لان ذلك من الغم وان كان دموعها باردا يكون رضا يكون ذلك من السرور وان كان  
المكان من السرور هو جاف ولو ان علفا غير مدرك تزوج امرأة فوطئها الزوج  
ودخل بها قال الحسن البصري يحل للزوج الاول انزل الحلام اولم ينزل وقال عطا  
يحل له ذلك وهذا القول اخذ علما ورحمهم الله وقال العفنه ابو جعفر العفنه اني  
اذا اشتقت لوالده عن اساك ابنته الصغيرة ولا زوج لها فانها تحبس على ان يمسكها  
ويستحق عليها من مال الصبي وبأخيه وعن رجل تزوج امرأة وله مال كذا فقالت له  
انفق عليهم من ميري فانفق عليهم فقالت لا احسب من المهر قال هذا انفق عليهم بالمهر  
فهو محسوب عليهم من المهر وسئل عن والد خرج بغير اذن ولدها وهي شابة وتا في  
الوليمة وادانها ولا زوج لها هل انبها ان ينفق قال ما لم يعلم انها تخرج لفساد فلا ينفق  
له عليها واداعلم انها تخرج لفساد فله ان يزجرها ويخلق عليها بابا وعن امرأة اختلفت

الوكلة

عن زوجها مهرها ونفقة عدها وعلى ان يسكن ولدها سبع سنين فقالت فلما عشت  
 ايام ردت عليه الولد فجبر المراه على ان يحفظه على شرط قال نعم وان عشت وتوار  
 وافق الزوج فله ان يزوج عليها بما اتفق وعن المراه اذا ابت ان تجز او يطعم قال  
 ابو بكر الحنظلي على الزوج ان ياتي من حاجتها قال العفقه ابو الوليد ان كان لها  
 علة لا تقدر على ذلك او هي من الاشرف فله الزوج ان ياتي من غير وطعم وانما  
 اذا قدرت على الحبز والطبخ وهي من عديم نفقها فانها تجبر لان النبي عليه السلام جعل  
 الخدمة التي داخل البيت على المراه والتي خارج البيت على نفسه فله ان يقضي من على  
 وقاطره وهي الله عهدها ولو ان رجلا له زوجة وله ولد فموسر فانه يجبر على نفقته  
 ونفقة زوجته الا اذا كان الاب بحال لا يستغنى عن خدمة انسان ولو ان رجلا  
 قال كل امراه انزوجها فهي طالق فاذا تزوج امراه بيعت عليها تطليقه وان تزوجها  
 من ساعته مرة اخرى جاز ولا عليها شي ان تملك جميع الاسماء ولا يوجب التكرار قال  
 الله تعالى كل نفس ذائقة الموت مرة لا مردود فيها ولو كان كل امراه تزوجها فهي  
 طالق ثلاثا فان تزوج امراه ومعت عليها ثلاث تطليقات فان اراد احدها فيه  
 قال بعضهم لا حيلة سوى ان تزوج امراه ومعت عليها ثلاث تطليقات فنزجت  
 تزوج اخر ويدخلها ثم يطعن وتعتد ثم تزوجها وقال بعضهم الحيلة فيه ان تزوج  
 رجل امراه ثم جعل الزوج والمراه بينهما حكما ووصيا حكمه فيهما بقول اهل المدينة  
 فان الطلاق لم يقع عليها فيجوز ذلك قال بعضهم الحيلة فيه ان يزوجه بغير امره ثم اجاز  
 النكاح بالفعل بان يعتق اليها المهر ويصيرها او نحو ذلك لا يقع الطلاق فاذا اجاز النكاح  
 بالقول يقع عليها الطلاق وقال بعضهم اذا تزوجه رجل امراه بغير اذنه فيقول  
 احرزت النكاح يجوز ولا يقع الطلاق وروي عن ابي يوسف انه قال لو تزوجه رجل  
 باذنه او بغير اذنه فاجاز يقع الطلاق وروي عن محمد بن بكر على انه لا يقع الطلاق  
 لانه روي عنه هشام انه قال في رجل خلف ان يزوجه ابنته فامر غيره فنزوجه  
 حثت وان زوجها غيره فاجاز فانه لا يثبت قال العفقه فلو ان اسما ابتلى بذلك  
 فعل شيئا من هذه الاشياء التي ذكرنا فارجوا ان لا بأس به لان كثر من العجائب والتكرار  
 لا يرون طلاقا ان تزوجه اذ كانت اليمن قبل النكاح ولو ان رجلا طلق امراه ثلاثا  
 فحقت المرأة ان تزوج بزوج اخر فلا تطليق واذا ثبت ان لا يظهر امرها فالحيلة  
 فيه ان يرب لبعض من يثق به من مملوك يشترى مملوكا صغيرا امرها فاقترنوا فلا  
 يفسده فدخل بها الخلام ثم يبيع المشتري الخلام من المراه المنكوحه بطل النكاح  
 بينهما ثم يبعث هذا المملوك الى بلد من البلدان فيبيع فلا يظهر امرها فاما من عن  
 امسكه اباهما وحيله اخرى ما ذكرنا في باب البيع في مسله اسقاط الاستبراء فان  
 سبيلت عن فاجر خرج للبخان وترك امراه في المنزل فورد كتاب امراه ان قد

ابو بكر الحنظلي

تزوجت

تزوجت زوجها اخر فابعت الى كل شهر شيئا للنفقة كيف يكون هذا فعل هذا رجل  
 فملوك كانت امراه ابنته ثوبان مولا وقصار مملوك امراه من حمير الا  
 فيقول النكاح اذا اصل ان احد الزوجين اذا ملك صاحبه او سقما منه بطل  
 النكاح بينهما فكتب الله وهو عهدها ابعت الى النفقة عن رجلين تزوج كل واحد  
 منها نام صاحبه فولد لكل منها ابنت صاحبه فولد لكل واحد منها ابن فكل واحد من  
 الاثنين حال لصاحبه لانيه وان سبيلت عن رجل خرج الى السوق وترك امراه في المنزل  
 فلما رجع وجد امراه قد تزوجت بزوج اخر ففعل هذا لا يكون الا ان يكون المراه حائلا  
 وقد كان خلف بطلانها ان خلفت كذا فانت طالق وقعت ووقع عليها الطلاق فبطل  
 وصفت حملا فلها ان تزوج وان سبيلت عن صباغ حات بخاري وطلقت امراه  
 القصار بنيسابور كيف يكون هذا ففعل كان الصباغ زوج ابنته من قصر فبطل  
 الصباغ بخاري فوشت ابنته زوجها من ايها وهو بنيسابور فبطل النكاح بينهما كما  
 ذكرنا قبل هذا **كتاب الطلاق** الصبي المجنون والمغشي عليه  
 والمبرسم والمدهوش والنائم والمعتوه والذي شرب الدوا مثل البعج ونحوه فينفق عليه  
 عقله اذا طلق واحد من هؤلاء امراه لا يقع الطلاق وانما السكوان اذا طلق امراه  
 يقع الطلاق عندنا بخلاف الارنداد فانه اذا اراد في حال السكوان تسن منه امراه  
 ولا يبعث ارنداده والسكوان من لا يعرف الارض من السماء ولا القرون من القباويل الرجال  
 من النساء عند ابن حنبله وروي عن ابي يوسف انه قال المسكور من اذا استغفر كل ما  
 الكافرون فلم يملكه قوله وروي عن عثمان رضي الله عنه انه قال الحلاق السكوان لا يقع  
 وبه اخذ الطحاوي وموقول الشافعي ولو اراد ان يقع الطلاق عليها بعد تطليقه اباهما  
 في حال السكوان فالحيلة له ان يرفع ذلك الى قاضي لا يبري وقوع الطلاق في حال السكوان  
 حتى يقضي بقاء النكاح وفتح الطلاق وحيله اخرى ما ذكرنا في باب النكاح في احادي  
 الحبل فبين خلف الحلاق كل امراه يزوجه ومن اكوه على شرب حتى سكر  
 او اضطر الى شربه شرب حتى سكر ثم طلق امراه او اعتق عبده وضع حلالة وعقاه  
 فله ان يزوجها عن مهر وعمل مجبر وقال لان هذا وان اكوه عليه فقد ذهب عقله  
 بلذة ولو انه شرب فلم يوافقه فصدع فذهب عقله من الصداع لاس ان ينفذ فطلق  
 امراه لا يقع الطلاق وطلاق المكره وعقاه ونكاحه وبينه ونزعه فكل ذلك  
 جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز واجمعوا ان اسلام المكره جائز واجمعوا انه لو اكره  
 على ليرة فاررد وعليه طلقين بالايان فانه لم يكره واجمعوا انه لو اكره على ليرة  
 بالطلاق والعقاه والاراد ان لا ينفذ اقراره ومن طلق امراه مكرها فالحيلة ما ذكرنا  
 في باب السكوان ولو طلق امراه انت على حرام في حال مزاكوه الخلاق ثم قال  
 لم ارده الطلاق فانه لا يصدق ولا يقع تطليقه بانيه ولو قال له ذلك في حال الزوجي

عن علي بن ابي طالب  
 او لا يزوجها  
 حال السكوان  
 من النساء  
 عند ابن حنبله

اسلم المكره

الألوكة

فانه سأل عن نيت فان نوي الطلاق يقع وان لم ينو الطلاق لا يقع وتصدق ان لم ينو  
الطلاق ولو قال ذلك في حال الغضب وقال لم ارد به الطلاق صدق في ذلك لقوله تعالى  
وليس الله تعالى بوليها انت على حرام ونوي به الميسر او لم يكن نية فانه يكون  
ايلا وان نوي به الكذب صدق في ظاهر الرواية في القضا وفيه وبينه وبين الله جعلا  
وسوكذب ولا يكون ايلا وذكر الطحاوي وانكر خي مختص بها انه لا يصدق في الطلاق  
الا بدلا في القضا واما في غيره وبين الله تعالى يصدق في ذلك طلق زوجة ثلثا لا  
يملك له لا ينكح ولا يملك حتى ينزوجه باخر ودخل بها سوا كان الزوج الثاني باخرا  
او غير بالغ او غير بالغ مجنونا او غير مجنون اذا كان بجامع مثله. واذا التقا اثنتان  
وعاتب الحنفية انزل اول منزل ثم كانت من زوجة الثاني وانقضت عندها حلت  
لزوج. ولو حلت لزوج الثاني او مات عنها لا يحل لزوج الاول ان يكتنوه  
والموت اعطى لها حكم المهر في حق ايجاب المهر والحد غير. ولو وطئها الزوج  
الثاني وهي حايض او نفسا او موصلا او هي صابغة حلت لزوج الاول وان كان  
الزوج الثاني عاصيا في فعله. ولو تزوجها الثاني نكاحا فاسدا ودخل بها لم يدخل  
بها فانها لا تحل لزوج الاول. ولو كان الزوج الثاني خصيا حلت لزوج الاول  
اذا كان مثله بجامع. ولو كان مجنونا فانه لا يحل لان المحبوب انما بجامع. ولا يصفت  
ولا يحل للزوج الاول الا بالايلاج في العزج خاصة من الثاني حتى يتأدرا الختان الختان  
ولو تزوج الزوج الثاني ومن نيتها التحليل ولم يشترط ذلك حلت لزوج الاول  
ولا يكون ذلك ولو لم يسهل في كونه شرط التحليل فانه يكره للثاني ان يتزوج. هذا  
الشرط ويكره للزوج الاول ان يتزوجها ايضا وانما في اجواز اختلافوا فيه على ثلاثة  
اقوال في قول ابي حنيفة وزوجها نكاح الثاني وحلت للاول ايضا وفي قول ابي يوسف  
النكاح الثاني باطل ولا يحل للاول. وفي قول محمد النكاح صحيح ولكن لا يحل للاول. ولو  
تزوج الزوج الثاني ولم يدخل بها لا يحل للاول عند عامة اهل العلم وعند سعيد بن المسيب  
محله بمجرد العقد واهي بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره والنكاح يذكر ويراد به  
العقد ويذكر ويراد به الوطى والله تعالى انهم ولم يبين وقال عليه السلام انما نكاحا  
ما اقيم الله وبينوا ما بين الله تعالى الا ان الجواب ان يقال امراد منه الوطى في العقد  
لان الله تعالى سماه زوجا والزواج انما يكون بعد العقد فكيف يشترط استاذاي التام  
المخطوب اليه يكره من جهة المهر فندي ثم المهر في جهل الله. ولو دخل الزوج الثاني بها  
وطئها تطليقتا نية ثم تزوجها نكاحا صحيحا ووطئها قبل ان يدخل بها لا تجب عليها العودة  
وحلت لزوج الاول عند زفر لا بها طلقا قبل الرجوع والطلاق قبل الرجوع لا يوجب  
العودة وهو الحسنة في سقاط الحد وعند علي ثلث التلاوة تجب عليها العودة ولا تحل لزوج  
الاول حتى تنقض عدتها. ولو تزوجت وازادت ان تطلق ولا يظهر امرها بالحسنة فيه

ما ذكرنا

ما ذكرنا في باب النكاح ولو لم يطلق الرجل امرأته ثلاثا ولكن طلقها ثلاث مرات لا  
تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره عند اصحابنا كالمطهرة ثلاثا وعندنا اما في محل  
في احد القولين من غير ان يزوجه باخر فاقول اصل المسئلة ان الخلع طلاق بائن عندنا  
وعنده فبيع كالارثه اذ عندنا فان احدا الزوجين لو ارثت والحيثما الله نعم السنه  
بينهما يكون فسخا لا طلاقا فذلك ان الخلع عندنا ومن افنى لا امرأة ان ينفق بالله لبين من  
زوجها فهو كافرا بالله تعالى وفي نوادر ابي يوسف رواية ابن سماعة ان ارادت امرأة  
ان تحرم على زوجها ولا يقد ر على ذلك بكلمة الكفر والايمان مسقط في قلبها ثابت  
منه وهي حرة له وفي كتاب الخراج قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر الحسن  
ابن زياد كل من كفر بلسانه طابا. وفسخ على الايمان انه كافرا بالله تعالى ولا ينفقه  
ما في قبيله واما يعرف المؤمن من الكافر بما ينطق لسانه واذا كفر به كان كافرا عند  
الله وعندنا لا يكون عند الله مؤمنا وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف عن ابي  
حنيفة لو امر رجل بان يكفر بالله فهو كفر به اياه حصارا كافرا فان عزم على ان يامر  
بالكفر كان بعزمه كافرا ذكر هذه المسائل في الاحناس مصنفه. ولو قال لارائه  
طلقها واستنبت كان القول قوله في القضا وفيه وبينه وبين الله تعالى دكرها في الطلاق  
الا في رواية بشوان الويد وفي الاملا الاصل اذا قال طلقت اسس وقلت ان شأنا  
الله لم يقع الطلاق في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وفي نوادر هشام قال محمد  
الطلاق ولا يصد في الاستثنى. ولو ادعى استثنى امر او قال اظهرت الطلاق  
واخفيت الاستثنى وكذا في امره كانا لقول قوله قال في السير الكبير لو جاس امرأة الي  
القاضي وقال اني سمعت زوجي يقول المسح ابن الله منه فسأله القاضي ذلك فقال  
انما قلت لها حكاية عن من يقول ان اقرانه لم يكن قبل هذا الكلام او بعد بان منه  
امرأته فان قال اني وصلت كلامي فقلت انصاري فيقولون المسح ابن الله والمرأه مالا  
ترضى مني الا اخر الكلام فقالت المرأة كذب لم يقل غير هذا القول قال قول الزوج  
مع يمينه وكذلك لو قال اني اظهرت قول المسح ابن الله واخفيت قول انصاري فلم  
يسمح ذلك المرأة وقد تكلمت وضمنته بكلامي فالقول قوله مع يمينه قال الشيخ ابو  
العباس لما طعن صاحب الاحناس في ما فيه ان يكون في الطلاق مثله ادا ادعى  
الزوج الاستثنى وذكر في الاحناس ايضا بولاه وفي رواية السير لو حضر اليهودي  
سمعا يقول المسح ابن الله ولم يقل شي غير ذلك فقال الرجل قد قلت ذلك قول  
انصاري فلم يسمعه قال القاضي يعقل منها ذنم وبين امرأته ولا يصدق قوله الا  
بان يقول اليهودي لا تدري قال ذلك اول لم يقل غير ان لا نسح منه شي غيره اذ انفي ولد  
امرأته بحضره ولادتها يوم او يومين لا عنها به وانتفى الولد عنه وصار ابنا لها لا امه  
فان لم ينفه بحضره الولادة او بالمعقد اذ الذي ذكرناه بعد الولادة لم يكن له ان ينفه بعد

ذلك في قول ابن حنيفة الاصل ان الولد المولود في فراش الزوجية لا ينتهي اليه  
وصورة اللعان ان يعتمدا من يديه متقابلين فيام الزوج او في فراش  
اربع مرات امهد بالله اني لم تصادقني فيما رقتها به من الزنا وتقول في اخره  
الحامسة لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رقتها به من الزنا ثم يكرر المرأة  
تقول اربع مرات امهد بالله اني لم تصادقني فيما رقتها به من الزنا وتقول في  
المرحلة الحامسة غضب الله على ان كان من الصادقين فيما رقتها به من الزنا وادفرك  
بنتي الولد يقول الزوج في كل مرة امهد بالله اني لم تصادقني فيما رقتها به من الزنا  
في نفي ولدها وتقول المرأة كل مرة امهد بالله اني لم تصادقني فيما رقتها به من الزنا  
في نفي ولدها فادفر غاضبا من اللعان فرق القاضي بينهما وقيل ان يعرف القاضي بينهما  
ما تقع العزقة والزوجه بينهما فامه عندها وعند زوجها فادفر غاضبا من اللعان وقيل  
العزقة بينهما من غير تفريق القاضي وعند القاضي اذ افزع الزوج من اللعان وقيل  
العزقة بينهما قبل ان يلتمس المرأة من غير تفريق القاضي ولو امتنع احدهما من اللعان  
بعد ثبوت اللعان او امتنعا فالتا من يجبرهما على ذلك ولا يتركهما ثم الا فرسه  
ثلاثة فراش وفراش وسط وفراش ضعيف فافترس من الفري فراش المنكوحه والفراش  
الوسط فراش ام الولد والضعيف فراش الامة فالسب من الفراش القوي يثبت من  
غير دعوى ولا ينتهي بجرد النفي وانما ينتهي باللعان وفي الفراش المتوسط ايضا يثبت السب  
من غير دعوى ولكن ينتهي بجرد النفي من غير لعان وفي الفراش الضعيف لا يثبت السب  
بغير دعوى رجل له امرأة تجتات بولد فتفاه وقال هذا الولد ليس بي او قال هذا  
الولد من الزنا وسقط اللعان بينهما بوجه من الوجوه فانه لا ينتهي بسب الولد من  
الاب سواء وجب عليه الحد او لم يجب وكذلك اذا كانا من اهل اللعان ولم يتلاعنا فانه  
لا ينتهي بسب الولد منه ولواها تلاعنا فانه ينظر ان كانا النفي حفرة الولادة او بعد  
الولادة يوم او يومين او نحو ذلك عند ابن حنيفة على ما قاله الطحاوي في محققه ينتهي  
بسب الولد منه ولم يوقت ابو حنيفة في ذلك وقتا وروي عن ابن حنيفة انه وقت  
في ذلك سبعة ايام فعلى هذا الرواية ان نفي الولادة قبل مضي سبعة ايام فتلاعنا انتهي  
بسب الولد منه وان مضت سبعة ايام ولم يكن له ان ينفيه فادافاه لوعن ولكن يقطع  
السب منه وعند ابن يوسف ونحوه ان ينفيه بعد حفرة الولادة الى اقصى حد النفاس  
ومعروفون يوما فعلى قولها اذا نفي بضم الولادة او بعد الولادة الى اربعين يوما فلا  
يرتفع سب الولد منه هذا اذا كان الزوج حاضرا وقت الولادة واما اذا كان الزوج  
غائبا وقت الولادة فيبعد بلوغ الخبر اذ انفا فهو على هذا الاختلاف ومحل حالك  
ملوغ الخبر كحال الولادة وقد ذكرنا حكم هذا الذي ذكرنا كله اذا لم يفر بالوكرا فاما اذا  
اذا بالولد الماتر ولعلنا واما صرحا فالصريح ان يقول هذا الولد لي واما الدليل فهو اذا

فراش قوي

في

من فكت بكلمة فراش كان الاقرار بحفرة الولادة او اذ فانه لا يكون له النفي بعد ذلك ولو نفي  
لوعن ولا يقطع السب منه ولو نفي قبل امرائه وقال هذا الحمل ليس بي او قال هذا الحمل  
من الزنا قال ابن حنيفة رحمه الله قال هذا النفي باطل اصلا ولا حجة ولا لعان لاني احال  
ولا بعد الولادة وعندها اذا علم انه كان موجودا وقت العذف بان جات به لائل من  
سنة اتم من وقت العذف فانه لا عن بعد الولادة وان جات به سنة اتم فصاعدا  
فانه لا يلا من عند القاضي لو عن غيرها في الحال وقطع السب اذا علم انها كانت حاملا  
وقت العذف وهو احدي الروايتين عن علي بن يوسف في الاملا وليس بمشهور عنه فاذا  
بانت المرأة من زوجها ولها منه ولد صغير فالام اولى بحضانة ثم ام الام ثم ام الاب  
ثم وان عنت عند عدم الام ثم الاخت لا بام ثم الاخت لا بام ثم الاخت لا بام ثم الاخت لا بام  
كتاب النكاح وفي روايه كتاب الطلاق احالة اولى من الاخت لا بام ثم الاخت لا بام  
وام ثم ام الاخت لا بام ثم احالة لا بام فام فلي هذا كل من كان من قبل النساء هو اولى  
يعني كل من كان قرايتها من قبل الام ففان اولى من كانت قرايتها من قبل الاب ثم الام  
واحد بان اولى بالاعلام الي ان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وبما يجاريه الي  
ان يخلص واما في غير الام واخذ بين قاي ان ياكل وحده في الاعلام والجاره جميعا ولكن  
بحسب نفقته على الاب ان كان حيا وان كان ميتا فعلى ذوي الارحام على قدر الموارث  
فان كان الام ترصعه بلاء الحرة والاجنبية ايضا ترصعه بالحق والام ترصعه بغير  
الاجر والاجنبية ايضا ترصعه بغير الاجر فالام اولى فان كانت الام ترصعه باجر  
كثير والاجنبية ترصعه باجر قليل فالاجنبية اولى لكنها ترصعه عند الام ولا مقارعة  
من الام لان الام اعطت وارثا ولو كان هذا في عدة من طلاق رجعي او في صلب المكا  
فانه يجوز استجار الام على ارضاع الولد عندها لان الارضاع واجب عليها في ذمتها  
وتكفي مع هذا الواجب الام واستغنت عن ارضاع ولدها فلا تكفه على ذلك فان ارضعت  
فجر اجرا ولا ترصعه الاجنبية باجر واذا لم يكن الاعلام والجاره قرايه من قبل الام  
على هذا كونها لم تصب او بالامساك فكل من كانت قرايته من قبل الاب فهو اولى من  
الذي قرايته من قبل الام الا اذا كانا ولدان فلا تسبق الي من يجوز المساكنة بينهما كان  
اعم وعينه يسكه هو اذا كان غلاما الي ان يدرن بعد ذلك ينظر ان كان قد اجمع  
عقله ورأيه ويوما مون على نفسه على سبيله فيذهب حيث شاء وان كان غير مامون  
على نفسه فالاب يهتبه الي نفسه ويؤدبه ولا تنفقه له على الاب الا اذا تلوع وان كانت  
انثى كرا لا يجلي سبيلها لان رعايب الناس الكثر وان كانت ثيبا ان كانت غير مامونة  
على نفسها فذلك وان كانت مامونة على نفسها فانه على سبيلها وتنزل حيث شاءت  
واحب وان كانت الاخوة فالاعمام غير مامون على نفسها وماله فلا تسلم اليهم وانما  
باسر امرأة امسية من المسلمين عدله فسلم اليها الا ان يكون المرأة قد اجمع رايها



ومثلها وحدث في السن فانهما تزولا حيث اجبت وان كانت بكر اقل من ثلاث اخوة  
 على درجة واحدة او ثلاثة اعوام كلهم على درجة واحدة فافضلهم صلاحا وورعا اولى  
 ولو كانوا في ذلك سوا فاكثرهم سنا اولى بالاساك. ولو ارادت المرأة ان تنقل ولدها  
 الى بلدة اخرى سوى البلد الذي طلبت فيه فانه ينظر ان ارادت نقله الى موضع  
 الذي وقع عند النكاح فيه كان لها ذلك وان ارادت نقله الى الموضع الذي لم يقع عند  
 النكاح فيه ليس لها ذلك الا اذا كان عند النكاح وقع في دار الحرب فقلبت في داره  
 الاسلام ليس لها ان تنقل ولدها الى دار الحرب فان كان اصل النكاح وقع هناك ولو استنق  
 الرجل عن الاتفاق على عبده او اخته او مديونته او ولد فانه يجبر على تقبض لولده عليه  
 الاسلام اطعمهم ما يطعمون البسوم ما يلبسون ولا تقضوا عيادته فان ابي ذلك  
 يملك من يصلي للاجبار فواجب وينفق عليهم من اجرتهم ومن يصلي للاجبار كان اذا كانوا  
 زمني او مرضي او هو حي في العقد والامة اجبوا على الاتفاق او باعها الفاني  
 اذا اراد ذلك وفي المديون او المولود جبر على الاتفاق غير انه لا يمكن بيعه وانما سائر  
 المصنفات من اهلها بمقابلة يوم الاتفاق عليها فيما يحتاج اليه من العلف وما يقوم له  
 انفسه الا به وتجب فيها بعينه وبين الله على ذلك فان ابي عن الاجبر في طاهر الدوايه  
 وروي عن ابي يوسف في الاملا انه قال يجبر اربابها بهم على النفقة عليها او يبيعها لان  
 في ذلك تعذيب الحيوان من غير فائدة وبني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وانما في غير  
 الحيوان من الدور والعقار لا يجبر المالك على تقبضها ولا ينفى البطلان الا اذا كان فيه يضيغ  
 الحال حينئذ يذكر له ذلك لئلا يبنى عليه عن تصحيح الماله واذا اختلف الزوجان في  
 مساع البيت فقد روي محمد بن سماعة عن محمد انه قال في هذه المسئلة سبعه اقاويل من سبعة  
 فكل واحد منهم ممن يوضح بقوله قال ابو حنيفة ما يصح للرجل ان يبيع لولده مع بعينه  
 للمرأة في غواها اياه وما يصح للنساء ان يبيعن لهن ما يدرى الزوج وما كان  
 شكلا ما يصح للرجل ان يبيع للنساء هو للرجل في حال الحياة والنا في منها ابي  
 اذا مات احداهما وفي قول ابي يوسف للمرأة بعد ارجعها من مساع النكاح حية  
 وماتت هو للزوج في حال الحياة والوفاه جميعا وقوله محمد في حال الحيوة والوفاه  
 جميعا لقوله ابي حنيفة في حال الحياة وما كان شكلا هو للزوج او لورثته في الحياة  
 والموت جميعا وفي قول زفر ما يصح للرجل ان يبيع لولده ما يصح للنساء هو للمرأة  
 وما كان شكلا هو بينهما نصفان وفي قول مالك الشك وغير الشك كان ذلك بينهما  
 نصفان وهو قول الشافعي واحد مولي وفرو وفي قول ابن ابي ليلى الكل للزوج  
 والمرأة ثياب حديد وفي قول الحسن البصري الكل للمرأة وللزوج ثياب حديد  
 ومعنى قولنا انه للرجل والمرأة اي يغلب في بيعه حتى يكون قوله مع بعينه ومعنى  
 الاخر ابيته ولو كان احداهما حرا والاخر مملوكا او مكاتباً مساع البيت لغير منهما

اختلاف الزوجان في  
 مساع البيت فمستبعة  
 اقاويل

في

في قول ابي حنيفة سواء كان العبد مازونا او محجورا عنه ابي يوسف ومحمد ان كان المملوك  
 محجورا عنه كان مازونا او مكاتباً محجورا عن غيره ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتباً  
 او امته او مديونه او ام ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في مساع البيت فما اصرنا  
 قبل الاتفاق فهو للرجل وما اصرنا بعد الاتفاق فهو كالغيرين ولو كان الزوج مملوكا  
 والمرأة كتابية فهي كالمسلمين ولو اقرت المرأة فقالت هذا مساع لي اشرأه زوجي  
 فله كلام لا بعد ذلك ولو كان ابيته ملكا لاحدهما واختلفا في مساع البيت فلا  
 يختلف الجواب. ولو كان الزوج مملوكا والمرأة كتابية فهي كالمسلمين ولو اقرت المرأة  
 فقالت هذا مساع لي اشرأه زوجي. ولو كان للرجل اربع سنه في بيت واحد  
 مساع البيت بمنزله اربعا ولو هن في بيوت مختلفة كل واحد يمكن مساع مساع كل  
 بيت بعينه بعينه ومن المرأة التي مكرها على ما ذكرنا. ولو ان رجلا طلق امرأته في  
 حاد حقه ثلاثا او بائنا ثم اختلف في ذلك فلا كلام له في ذلك وتكون اذ ماتت  
 الزوج فذلك كله لورثة الزوج وكذلك لو طلقها بائنا او ثلاثا في مرض موته ثم  
 مات الزوج بعد انقضاء العدة فلا كلام له في مساع البيت وان مات قبل انقضاء  
 العدة فهو على الاصل. ولو طلق بطلاق امرأته ان لا يخرج الا باذنه فاذن لها  
 فخرجت ثم خرجت بغير اذنه حش ومحتاج الى الاذن في هذا كل مرة فالحليلة فيه  
 ان يقول لها اذنت لك بالخروج في كل مرة حتى لو خرجت بعد ذلك لا ينفى وحيلة  
 اخرى ان يقول له اذنت لك في كذا وكذا اخرجك فلا ينفى ما دام الاذن باقيا  
 نحو ان يقول لها اذنت لك في حين خرجك او في كل خرجك فاذا اخرجت بعد  
 الاذن بغير اذنه حش ولو قال لها ان خرجت حتى اذن لك فانت طالق فاذن لها  
 مرة فخرجت ثم رجعت الى الدار ثم خرجت بغير اذنه لم ينفى في بعينه ولم يطلق لان  
 كله حتى غاب فاذن لها مرة فقد بلغت البين بها فمقطعت ذكها بيل السلميز  
 في الجامع الكبير. رجل له اربع سنه فطلق احداهن بعينه ثم نسيها فانه لا يحل له  
 وطهره ولا يجوز التحريم في ذلك ولو اراد ان يحل له وطهره بالمحيلة فيه ان يزوجه  
 ويجرد العقد بينهما ان كان الطلاق بائنا وبما جهن ان كان الطلاق رجعا وان  
 كان الطلاق ثلاثا فالحيلة له ان يطلق كل واحدة منهن بطلاق رجعي فان طهرت  
 المطلقة قبل انقضاء عدتها فانه يتركها ويراجع البواقي ولو لم يظهر من جميعها انقضاء  
 عدتها واحدة اهن بالطلاق الثلاث ولا يجوز له ان ينزل وحين حمله ما لم يكن  
 زوجا غيره. ولو اراد ان يزوجه الثلاث ولم يقع الطلاق قبل ان يزوجهن تزوج اخر  
 فالحيلة له ان يزوجهن متفرقات قبل ان يتمكن زوجها غيره يجوز نكاح الثلاث  
 وتضمنت المراجعة للمطلقات الثلاث مجازا لبيان من طهر من العقد ونال القول فلو  
 كان له عشر اكرافا عتق احداهن بعينه ثم نسيها او استخبرته عليه ولم يعرفها فخطبه

كله

الالوكه

فانه لا يباح له التحري ولا حمل وطهرين ولو اراد ان يبيع له وطهرين فالحيلة فيه ان يزوج  
 حيلة فاني عرفت محل التكاثر وما عداها محل عدك البين ولا يجوز له بيعهن ولو اراد ان  
 يزوجا ببيع فالحيلة فيه ان يبيعهن مفترقات جازا ببيع الى السبع ان كان عسرا او عتقت  
 اليه فبقي للمعتق يجوز البين من طريق الفعل ولا يجوز له القول على ما ذكرنا في البيع ولو  
 كان عسرا فكل واحد منهم جارية فاعتق واحد منهم جاريته ففسد اذ ذلك ولا يعرف  
 المعتق جاز لكل واحد منهم ان يطا جاريته ويتصرف فيها تصرف الملاك لان الاستثناء وقع  
 في الطرفين والجارية لم تكن في الحالين جميعا ولو ادخل كل واحد في ملك واحد منهم  
 صارت هذه المسئلة والمسئلة الاولى سوا هذا وقد ذكرنا حكمها ولو ان رجلا  
 راى في بيت امراته دراهم قد انفقها وهلك الدرهم فقال لها الزوج ان اخبريني  
 كم عدد تلك الدراهم والا فانت طالق ثلاثا وامرأة لم تعلم كم كان عددها فالحيلة  
 فيه لها ان ينظر في ذلك فان علمت ان مقدار الدراهم لم يكن اقل من عشرة فانها تقول كانت  
 عشرة كانت احدى عشرة كانت اثني عشرة لا يزال يذكر حتى يفتي اليها يعلم يقينا انها لم  
 تكن اكثر من ذلك لا تطلق امرأة ولو انفق امراته انها قد رفعت من ماله شيئا فقال  
 لها ان يقدر في ذلك والا فانت طالق ثلاثا ويؤلف يعلم يقينا انها قد رفعت ام لا ولو ان  
 قالت رفعت او قالت لم ارفع لم تنعدها انها صادقة في مقالها فالحيلة فيها ان يبيع  
 امراته حريتين فيقول لها رفعت ام لا فيقول هي رفعت ثم يقول لها مرة اخرى  
 رفعت فيقول المرأة لم ارفع فتكون هي صادقة في احدى القولين فلا شك فلا يقع  
 الطلاق عليها ولو ان رجلا في يده عشرين سكرا او عشرين عترات فوضع الحنة بين  
 يدي جاريته فقال لها ان اكلت هذه الحنة والا فانت حرة ووقع حنة اخرى  
 بين يدي امراته وقال لها ان اكلت هذه الحنة والا فانت طالق ثلاثا فلم ياكل احد  
 منها حتى اختلط بعضها ببعض فلا يعرف الحنة التي للمرأة من الحنة التي للجارية والحيلة  
 له ان يبيع الجارية من ثوبه ثم يامر المرأة باكلها اكلت ثم يشتري الجارية حتى ينطق  
 امراته ولا يعتق جاريته ولو حلف بطلاق امرأة ثلاثا ان لا يبيعها فلا بد ان يخلع  
 بطلاق امراته ثلاثا ان لا يدخل دار فلان لم يجد بدا من ذلك الفعل بالحيلة فيه  
 ان يطهر واحدة فمذعها حتى تنقضي عدتها ثم يفعل ذلك الفعل ثم يزوجها ولو  
 طلق لرجل امراته ثلاثا وحجده الطلاق وليست للمرأة ثبينة ولم تقدر على الخلع  
 فالحيلة لها ان تخرج مستكرة في موضع يكون الزوج حاضرا فيقول للزوج اني  
 قد تزوجت هذه المرأة والزوج لا يعرفها فيقول ما تزوجني فيقول للزوج ان  
 ان تزوجت هذه المرأة ففي طالق ثلاثا فاداء الزوج ذلك فانه يسفر عن وجهها  
 حتى يعرف وحيلة اخرى ان يدخل دارا فيقال للزوج انك قد تزوجت امرأة  
 وهي في هذه الدار فخبر فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق ثلاثا ولو ان

بذلك ولا يجد الا ان يفتنه عند قصده اياها بالوطي كما لم يات ثم نقوله عليه السلام  
 قابل دونك منك ولو اقبلت المرأة ان زوجها او اب زوجها منهو بات منه طاعة  
 كانت في ذلك او مكرهه ولو ان رجلا اخذ لقمته ووضعها في فيه فقال له رجل  
 ان اكلها فامراته طالق ثلاثا والآخر ان اكلها فامراته طالق ثلاثا فالحيلة  
 فيه ان ياكل بعضها ويبتلي بعضها فلا يطلق واحدة منها وحيلة اخرى ان يكرهه  
 انسان فيخرجها من فيه فلا ينفق واحد منها ولو ان رجلا اراد ان يخلع امراته  
 فالحيلة له ان يقول له انت طالق ويترجم الوافلا يطلق وحيلة اخرى ان يطلق  
 طلاقا رجعيا اذ لم يطلق قبل ذلك ثم يراجعها بالقول او بالاعمال من غير يهود ولا  
 مهر لان الطلاق الرجعي لا يزال الزوجية قبل لرجل ان امراته في دار فلان فقال ان  
 كانت امراتي في دار فلان فخارجي حرة فقيل له ان جاريته ايضا فيها فقال جاري  
 فيها فامراتي طالق فبين ان كلامها كانت في الدار عتقت الجارية ولا تطلق امراته  
 لانه حين قال ان كانت جاري في الدار لم يكن جاريته في الدار حين حلف كانه صارت  
 حرة بطلاق الاول الا ان يعني الزوج بذكر الجارية تسمية لها وعين تحضها فان اقبل  
 بذلك خلعت امراته ايضا ذكرها في العيون سئل ابو بكر عن رجل اراد ان يطلق امرأته  
 فعبر ذنب رجل ببيعها قال نعم اذا سرحها باحسان ويؤلف يعطيه مهرها ونفقة عدتها  
 وروي الحسن عن كثير اما يزوج ويطلق فقول له في ذلك قال لا فاجب الغنا فانك  
 الله سبحانه وتعالى جمع العنا في هذا قوله وانكحو الايامي منكم الى ان قال ان يكونوا فقرا  
 يعينهم الله من فضله وقال وان يفرقا يعين الله كلا من سمعه فروي ان بغيره بن سيب  
 كان له اربع نسوة وصغيرا واحدا فقال لمن اتت جنات الاخلاق ناعما  
 الارزاق طويلا الاعناق لكني حل مطلقا ذهبن وانك طلاق وسئل الاحنف  
 ابن قيس عن رجل امراته فقال يبيعني شرين فقيل له الثلاث فقال يا كلن مالك  
 ويضمن عمرك قبل له اربع قال خذ البراءة وركن الشفا قبل امهات الاولاد حاف  
 عن جلد من قيل حافا فمرونا قال خذ خذك من وراء الباب وسئل ابو بكر عن رجل  
 قال لامرأته ابعثني طلاقك بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت قال يبيع الطلاق  
 وقال ابو القاسم لا يبيع عالم بغير الزوج نعمت وكذا الفقهاء ومهناخذ وعن رجل خلع  
 امراته بما لا عليها من مهر ووطن ان لا عليه ببيعة المهر ثم ذكر بعد الخلع انه ليس لها  
 عليه شيء من المهر فطلق واقع عليها بمهرها قال الفقهاء ابو القاسم هذه المسئلة  
 لو اطلق المسئلة التي قالوا ان رجلا قال لامرأته خلعك على عبدك الذي عدي وكذا  
 مباحك الذي في يدي فانه ليس في يدي شي فاخلع واقع على مهرها فان كانت جعفت  
 فعليه ان ترد وان لم تكن جعفت بدى الزوج فكذلك ههنا الخلع واقع على المهر وعليه ان  
 ترد ما قبضت من المهر لان التسمية لها فسوت يجب عليها ودما قبضت وسئل ابو القاسم

عن رجل قال له امراته يا سخله فقال ان كنت سخله فانت طالق قال ابن سفله السفلة  
 الذي تاتي منه الافعال المرفيه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يحنث لان السفلة هو  
 الكافر وقال ابو يوسف رحمه الله هو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له وقال محمد  
 ابن الحسن هو الذي يلقب بالطير ويقامر به وقال بعضهم هو الذي لا يعطي افاضه  
 في قومه وقال خلف هو الذي يدعى الى طعام فيحل من هناك شيئا وقال ابو عبد الله  
 ابن ابي هو الذي يستم اباه وامه ويقرأ القرآن في الطريق ولوان رجلا ان يطل على امرأه  
 ثم اذا ان يستريح منها ولا يحنث فالحب له ان تزوج امرأه رصينة وبها راح  
 امراته او انها او جدها فترضع الرصينة فنارقت امرأتان ولا يحنث وحسب امرأه  
 ان يولي منها فيتركها حتى يمضي اربعة اشهر فيقع الطلاق ولا يحنث عند بعض شائنا  
 وهو قول زفر لان الطلاق يقع بمضي اربعة اشهر من طريق الحكم ولم يكن من الزوج وهو  
 احديا لو ابين عن ابى يوسف رحمه الله ايضا وروى عنه في رواية اخرى انه يحنث  
 ذكره في خلاف زفر ويعقوب وسئل ابو القاسم عن رجل قال لامرأته استقبلي  
 من الجماع فانت طالق قال ابو بكر هذا حكم الغيب لا يعرف الا بقولها وقال قد روي  
 عن ابى حفص البخاري انه اذا اجامع ولم يفرقها حتى انزل فقد استبها ولم يقع  
 الطلاق به ناخذ ولو حلف الرجل بالطلاق بان يصعد بماله فالحب له  
 ان يصعد على غير واحد من سيوف منه ورد العقر عليه بعد ما قبض هكذا اجاب  
 محمد ابن معاذ حين سئل عنها وحسب امرأه ما ذكر في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى  
 وسئل ابو بكر عن رجل اقرانه طلق امرأته من خمسين سنة قال عليها العدة من وقت  
 الافرا وامرأه بالخيار ان شاءت فاذ منتهى ممراتها ثوبا بالرجل ولم يكن لها النفقة  
 والسكنى وان كذبته فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى وعن رجل تزوج امرأة  
 ونوي ان يطلقها بعد ما جامعا قال لا ثم عليه الا لوري ان من استري عبد النفقة  
 فالشواجر يزول وتغير فيه عالم فيشرط كذلك ههنا وعن رجل حلف امرأته  
 ان لا ياتي حرا فاقبل وليس بهوة او جامع فيها دون العزج قال ان ليس بهوة  
 او قبل فانه لا يحنث وانما اذا جامع فانه يحنث انزل اول منزل وعن محمد بن الحسن  
 في المرأة شهدها مائة بالطلاق قال اذا كان زوجها غائبا معها ان  
 تزوج وان كان حاضر الا يسمعها ان تزوج ولا يمكنه من نفسها وسئل ابو القاسم  
 عن امرأة اتهمت بالسرقه فقالت لزوجها احلف بطلاقي اليه ما سرقته تخلف الزوج  
 ثم تساجرت مع الزوج فقالت حلفت كاذبا وقد سرقته وطلقت وقال لا يصح على  
 السرقه وعن رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فاحمله  
 له ان يقول انت طالق ثلاثا على الف درهم ولم يقبل المرأة الالف فقد خرج من يمينه  
 ولا يطلق امرأته لان التعريض جاز قبلها حيث لم يقبل هكذا روي عن ابى حنيفة رضي الله

حلف

سئل ابو بكر  
 عن رجل حلف

ونال بعضهم لا يخرج من يمينه ما لم يقع الطلاق عليها وهو قياس الروايات الظاهرة ذكر  
 في القنادي رجل قال لامرأته اكرهيمان توكرار يوم يا بكرا بعد فانت طالق  
 فاحمله فانه ان يستبدل غيرها بعزل غيرها ذكرها في الفتاوى ابو بكر هذا قيل  
 له فان قال ان انقضى هذه الحنطة فباعتها وافق منها قال لا يحنث وسئل ابو  
 القاسم عن رجل قال ان لم ادخل المدينة الليلة ولم اتي فلانا فانت طالق بعد حل من  
 عياده في منزله ابي ان اصح قال ان كان حين حلف علم بانه غائب عن المنزل فانه  
 يحنث وان كان يعلم بعيبته فانه لا يحنث في قوله ابى حنيفة ومحمد رحمه الله وعن رجل  
 ادعى ارضا في برصه وحلف بالطلاق ان ترك هذه الدعوى حتى ياخذها قال  
 يعين ان يطالب ذلك ويحسم فيها في كل شهر مرة ولا يدع تمام الشهر حتى يطالب فان  
 فاتها لا تطلق وعن رجل حلف بالطلاق ان لا ياكل من لبن بقره فالحب له فيه ان  
 يبيع البقرة من شئ به ثم ياكل لبنها لم يحنث وعن رجل قال زن من من حرمت  
 اكره حرمت من كافر قال ان يولي به الطلاق فهو طالق وان لم يوبه الطلاق  
 فهو ابلأ وعن رجل قال لامرأته توكرار تلتقي وتولي به الطلاق قال لا يكون طلاقا  
 ذكره في القنادي وسئل علي بن احمد عن رجل تساجر مع امرأته فقال لامرأته  
 دفت حنك ازم من بازدا فلم يجبه الزوج حتى طاب بينهما ثم قال الزوج جندك بازدا  
 اشتم حنك بازدا اشتم قال حفت ان يكون تفتين وقال النقيب ابو الليث يقع ولا  
 لا زواله حنك بازدا اشتم بالعربية خلت سيملك وتوالت بين والباين لا يلحق  
 ابابن وقال علي بن احمد اذا قالت حنك ازم من بازدا قال بازدا اشتم لم يقع  
 واحد قال النقيب ابو الليث لا يقع عذري شي نوي الطلاق اولم يزوج وسئل  
 ابو القاسم عن رجل قال ان لم اكن جامع فلانة الف مرة فامراتي طالق قال قد ع  
 ايمين على جماع كثيرة لا على كمال الف ولا يعتبر فيه التعدد كما قال الله تعالى ان  
 تستغفر لكم سبعين مرة وامرأته الكثرة وعن رجل قال لامرأته ما فعلت بالدر  
 فقالت استريت الخ فالحق فالحق ان لم ترد به فانت طالق فقالت المرأة لعصاب  
 رده على فقال قد عانت عني بالحكم فيه قال ما لم تعلم ان تلك الدراهم قد ذهبت  
 او سقطت في بئر لم يحنث وعن رجل سألته امرأته فوكل الرجل وكلا وقال اني اعلم  
 من هذه الامور شيئا فان اردت المرأة الطلاق فكن انت وكيلي بان يطلقك تطليقا  
 واحد ثم ان الوكيل خلع ابع الطلاق قال ان لم يكن وكلا بان يطلقك فوكلت المرأة  
 مدحوا بها لا يقع ان لم يرض الزوج وهكذا اجاب ابو بكر حين سئل عن هذا وقال  
 النقيب ابو جعفر حور في اوجين لان القاب من كلام الناس انهم يريدون بالوكيل  
 بالطلاق الطلاق بالجلد به ناخذ وسئل ابو القاسم عن رجل بدأه الخروج  
 فقالت له صبره لا ادعك حتى تطلق امرأتك فقال الرجل دخرت قوسه بارهيسة

الألوكة

ورج ولم يخرج ثم قال ما نزلت في نوب ابنة لها اخري قاله بصديق في الحكم فنهاه  
 وبين الله تعالى وعن امرأة قالت لزوجي ارق علي راسي ففعل ايها سترها في احدى  
 انت طالق فقال الزوج ذلك ثلاث مرات علمت امرأة اول تعلم علم الزوج اول تعلم  
 قال طلقت ثلاثا قال العنقه هذا في العنقه واما في بدنه وبين الله تعالى لا يكون  
 طلاقا اذ لم يزوج ولم يعلم وسئل بصر عن رجل قال لامرأته ان لم اطاعك مع هذه  
 المصنعة وانت طالق قال ما حدثت المصنعة يا فتنة وهما حيوان لا يحثن فاذا اصاب  
 احدهم حثت وسئل الحسن بن نيار عن حلف ان لا تاكل من مال خنته شيئا فخرج  
 اليه دقيقا ليخبر ففعل منه الخبز قال لا يحث لان الخبز قد ذهب وسئل ابو حفص  
 عن رجل له امرأة لا تصل قال يطلقها قبل له فان لم يكن له ما يعطيها من المهر قال  
 فانه لقي الله تعالى ومهرها في عنقه خير من ان يطا امرأة لا تصل وسئل ابو بكر عن رجل  
 طلق امرأته فزوج اخري فاثمته الاخرى بمراجعة المطلقه وحلف وقال اكر  
 دختر فلانة زن من ياشد فحلال الله علي حرام ولها ولد اخر وولدها وزعم  
 انه عني بولدها الاخرى ولم يعن المطلقة وراجع المطلقة قال لا لثمة فيه الزوج  
 ولا يقع الطلاق عليه وسئل ابو القاسم عن رجل قال لامرأته في حال الغضب  
 ان فعلت كذا الى حين سنه فتصيري مطلقه مني واراد بذلك توخي مخافة طعنا  
 ففعلت المرأة قبل انقضائه هذه المدة ذلك الفعل قال يسئل الزوج هل اراد ان  
 طلاقا قال قولك فوله مع يمينه وسئل علي بن احمد عن رجل قال لاجيه وهو يملكه  
 شاد كترك بعد هذا الحلال الله علي حرام من امرأة الى الحلال ثم بدا لها ان يتركها  
 ولها الف ابن يدرك كيف الحيلة حتى لا يحث قال يدفع ماله الى ابنه مصاربه  
 بنصيب قليل وما ذل له ان يعمل برأيه ثم تارك الابن عنه فاذا عمل كالبيع للابن  
 على ما استوطا وعن رجل قال لامرأته اكرسته ثوبا كاركه وتوسود وزان  
 نس ايد فانت طالق ففعلت المرأة وكنت نفعها وصيبتها هل يكون هذا دخولا  
 في سوديانة قال لا يحث قبل فان قصت فيها كان علي الزوج قال لا يحث ايضا  
 وانما يقع هذا على الدخول في ملكه فقط قبل فان عدت هذه المرأة في البيت من  
 الخبز والطبخ قال لا يحث ايضا وسئل ابو بصير عن امرأة قالت لزوجها اكرست  
 لي بزوج فقال الزوج صدقت وتو بتوي به الطلاق قال يقع به الطلاق وهو  
 قول الى حصة رحمه الله خاصة وفي قولها لا يقع به شي كما قال في كتاب الطلاق  
 اذا قال لامرأته لست لي بامرأة لا يقع الطلاق وان توي وفي قول ابى حنيفة رحمه الله  
 يقع به ما خذوه واد اتوي سئل ابو جعفر عن امرأة قالت لزوجي ان تريد ان  
 اخلق نفسي قال الزوج نعم فقال طلقت نفسي هل يقع الطلاق قال قول الزوج يحل  
 معنيين اخر في التفسير الوجه الاخر نعم طلق نفسك انا استطعت قال ناي

الوجهين توي الزوج فالقول قوله وعن رجل دعى امرأته الى الفراش فقالت لا ابي  
 لانك تقدمتني فحلف الزوج بان لا يعيدها فحلفت فجامعها هل يحث قال اذا جامعها  
 غير مرادها ورضاها فيحث والا لا يحث الرجل اذا قال لامرأته انت طالق  
 اليوم ان شا الله وان لم يسلم فثنتين قال اذا مضى اليوم ولم يطلقها يقع عليها  
 ثنتان لان الله تعالى لو شأنا واحدا لاجري على لسانه قبل المليل وان طلقها واحدا  
 لم ينزل اكثر من واحد هكذا روى ابن رستم عن الحسن بن زياد في الغناوى وعن  
 الحسن بن زياد في امرأة قالت لزوجي تركت مهرى عليك علي ان يحل امرى بيدى  
 فتدل الزوج فلم يطلق في نفسها قال تركها المهر ليس بشي والمهر قائم على الزوج ما لم  
 يطلق في نفسها وسئل العنقه ابو جعفر عن رجل ادعى دابة في يدي رجل وانكر  
 المدعي عليه لحلف المدعي بطلاق امرأته ثلاثا انها له ولم يكن له بنية هل يقع امرأته ان  
 يقع معه والرجل يقول اني اعلم بيمين ان الدابة لي وهل يعرف القاضي بينهما قال  
 الا حوط لها ان حلف الزوج فان حلف اقامت معه وان عكس رافسته الى الحاكم قال اي  
 ايمين فرق بينهما رجل ادعى على رجل الف درهم فحلف المدعي عليه بالطلاق  
 او العتاق ماله على شي وشهد شاهدان عليه بالف والزعم القاضي وتوسكر قال  
 ابو يوسف رحمه الله يحث وقال محمد رحمه الله لا يحث لاني لا ادري لعله صادق قال  
 العنقه ابو جعفر قول ابى يوسف يوافق رواية الجماعة الكبير وسئل العنقه ابو  
 جعفر عن رجل تزوج امرأة فساها فاسدا ودخل وفرق القاضي بينهما كيف حال عدلا  
 قال كان ابو القاسم يقول يجب عدتها من وقت الوطى وهكذا قال ابو بكر ابن سعيد  
 وفي قول ابى حنيفة يوسف رحمه الله من وقت الفرقة وبه فاحذ وعليه النوي وعن  
 رجل وقع بينه وبين امرأته تشا جرفا حلال الله علي حرام ان دخلت هذه اسكه  
 اي شتر تحمله انسان علي كره منه وادخله تلك اسكه ثم انه دخل الدار فغير كره  
 قال لا يحث الا توي انه لو حلف لا يدخل هذا الكرم فحل وادخل ثم جعل يصرخ  
 على عرش الكرم انه لا يحث وهذا هو الحيلة اذا حلف في مثل هذا ان يحل انسان  
 على كره ويدخله اذ لم يجد بدا منه قال ابو بكر اذا قال للرجل حلال الله علي حرام  
 اكر من ابن شت بدني سراي انز رباشتم فباخذ من ساعته في الخروج فوض وصار كمال  
 لا يمكنه الخروج وبقي الى الصباح قال يحث قبل فان اخذ وجلس فلم يمكنه الخروج حتى  
 يصبح قال يجب ان يكون على الاختلاف في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهم الله لا يحث وفي  
 قول ابى يوسف رحمه الله يحث قبل قال في مرض لم يكون هكذا قال لا يمكنه  
 ان يساخر ويحل في هذا الوجه لا يبرر ذكر هذه المسائل في الغناوى ابن سماعة  
 عن محمد رحمه الله في رجل باق بامرأة فلما خالطها بزوجها ثم تم على جماعة ثم طلقها  
 فانه يدرا عنه الحد ويلزمه مهران ولا يكون هذا اقل من الحلو يعني بالجماع وجب

مروا بالكاح من عن محمد رحمه الله في رجل له أربع سوة فقال واحدة منهم ان ابنت  
هذه كالدابة فالتفت طوائف من الناس اليه واثباته والاربع مثل ذلك ثم باتت عنده  
الاولى فانه يقع على ابنتي بات عندها ثلاث طلقات ويوقع على الثلاث الاخرى على  
كل واحدة تطليقتان ولو باتت هذه اثنتين وقعت على كل واحدة تطليقتان وعلى  
الاخرى من على كل واحدة تطليقة ولو باتت مع الثلاث وقعت على كل واحدة منهن  
تطليقة ولا يقع على الاربع شي ولو ان نائما طلق امراته فلما استيقظ قال قد اخرجت  
ذلك الطلاق لم يجز وان قال او قعت ذلك الطلاق وقع هشام عن محمد رحمه الله  
رجل قال يا اهل الدري طالق لا تطلق امراته الا ان يؤي وكذا لو قال يا اهل  
الدري ذكر هذه المسائل الثلاث في العيون رجل قال لامراته ان لم تأكل هذه التفاحه  
فانت طالق وقال بخاريه ان لم تأكل هذه التفاحه تفاحه اخري وانت حرة فاحسبه  
فيه ما ذكرنا في باب النكاح فخرج بين الرجل وامراته فقال الرجل هذا ديك وقالت  
امرأة هو دجاجه وقالت امرأة ان لم يكن هذه دجاجه فخرجت حرة وقال الرجل  
ان لم يكن هذا فانت طالق فلما وفت العزج قبل ان يبين انه ديك ام دجاجه ليس  
لها اجابة في الدري لا تطلق ولا تقبض وصارت المسئلة مخفية عن الناس وهذا  
مما قد روت عنه الى الله تعالى وهو يقضي بذلك يوم القيمة رجل حلف بطلاق  
امراته ان يصدق بوزن البعير ذهبها فاحسبه في معرفة وزن البعير ان يدخل البعير  
في سفينه ثم ينظر الى ان يبلغ اما فيجوز البعير ثم يدخل الذهب فيها فاذا بلغ الذهب  
ذلك الموضع يصدق به في عينه ولا يحنث رجل له امرأتان فقالت احدهما حرة  
فلانة اوسع من حري فقالا الزوج ان كان حرها اوسع فانت طالق فاحسبه في معرفة  
ان تطول الى ولادة فمن ولدت منها اكبر فحرها اوسع رجل امراته جالسه على لبنة  
فقال لها ان نزلت من هذه اللبنة او حملك انسان او وثبتت اوقت على جملتك او  
بعيت عليها اليوم فانت طالق ثلاثا فاحسبه عليه ان يصيب على اللبنة ما حتى يذوب  
وتصير طين رجل فسد عيده فقبل له ارحمه وحل سبيله فقال ان حملت عنده  
هذا اللبنة قبل ان انظر كم وزنه فامرته طالق ثلاثا فاحسبه فيه ان يضع العبد  
رجليه في كنية ويصيب فيه الماء والعبد فيه فينظر الى ان يبلغ الماء الى ان لا يملك العبد  
الى ساق ويوضع الحديدة في الانا الى ان يبلغ الماء الى الموضع الذي كان فيه العبد  
ثم يوزن الحديدة فيثبته له وزن الحديدة قبل ان يحمل عنه رجل دخل دار قراي  
امرأة جالسة على السلم فقال ان نزلت اليوم عن هذا السلم او حملك انسان او  
صعدت على السلم او وثبتت الى الارض او تركت اليوم صلاة او بقيت عليه اليوم  
فانت طالق ثلاثا فاحسبه فيه ان يجمع من الاسعة والعرش فيبسط بغيره فوق  
بعض حتى يبلغ موضع رجله فيخرجها انسان من السلم الى العرش ثم يطوي العرش

ذممه

واحدة واحد يخرج من تحتها حتى يبلغ الارض رجل قال لامراته ان لم تسكني الليل  
فانت طالق ثلاثا فاحذت المرأة نفسها ولم تسكن ولم يتركها فاحسبه فيه ان يبيع العبد  
او رجل يبيع عليه الطلاق عند الصبح فاحسبه فيه ان يبيع العبد او يبيع حرة او يبيع  
والوعاء والاراضين حتى يوزنوا ويصيروا بالليل فلو سمعت ظنت انها قد اصيبت  
فحككت عنده ذلك حتى لا تطلق رجل قال لامراته ان لم اجامعك بين السماء والارض  
فانت طالق ثلاثا فاحسبه له فيه ان يجامعها في الجمل على البعير هكذا روي عن  
علي بن عباس رضي الله عنه رجل قال لامراته ما اتقن رأيتك ففانت ان كان  
راسي اتقن من راسك فعندي حرة وراي اتقن من راسك فانت حرة فاحسبه فيه ان ينادي فوق راسه  
اذا نأما جميعا فانه اثبتة قبل الاخر كان راسه اخف وراس الاخر اقل رجل  
حلف بوقا ان لم اكل من هذه الشاة فامرته طالق فلما كانت الشاة فاحسبه  
فيه ان يدفع حبلها وبكل بعض ذلك حتى لا يقع الطلاق ولا باكل الكرام رجل  
ذهب الى السوق فادركت اليه امراته رسولاً وقالت اني ابنت نفسي منك وروحك  
ابنتي بغير رضاك نكاحاً صحيحاً فان اتفقت عليها واحسنت اليها وارصيتها والا  
ابنتها منك بغير رضاك وازوجها من غيرك والزمت نفقتها عليك افضل هذا  
كله في يوم واحد كيف يكون هذه المسئلة نكاحاً عند تزويج حرة ولم يدخل لها  
ولا خلاها حلوة صحيحة ولها ابنة من غيره فلما ذهب الى السوق اشتراه امراته  
فبيعه النكاح بينهما ولا عد عليه فزوجها ابنته بعد ذلك بغير رضاها ويحوز ذلك  
عندها فان اتفق عليها وادخاها والا وهبت عيها الذي كان زوجها من ابنتها  
فبيعه النكاح قبل الدخول والحلوة الصحيحة ولا يجب عليها العدة فزوجها من  
غيره وامرته بالانفاق عليها حلفت ذلك كله في يوم واحد والله اعلم  
**كتاب العناق والتدبير** الاصل عند أبي حنيفة رضي الله  
عنه ان المتفق يجزي فاذا اعتق بعض العبد لا يعتق كله ويسعى في ابائه بالقيمة  
عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا يجزي فاذا اعتق بعضه عتق كله ولا سعيه عليه  
واذا عتق عتق عبده بالشي فقبل ان يكون ذلك الشيء ان يبيع العبد ان يعطين  
العتق بالشرط لا يزيل ملكه الا بالتدبير المطلق خاصة ثم التدبير على وجهين تدبير  
مطلق وتدبير مقيد فالتدبير ان يقول لعبده انت حرة ان مت في مرضي هذا وفي سقري  
هذا وهذا تدبير مقيد فيجوز بيعه وان لم يبع حتى مات المولى عتق لوجود الشرط  
واما التدبير المطلق فهو ان يقول انت حرة بعد موتي او قال ان مت فانت حرة  
وقال بغيرك فصار هذا تدبيراً على الاخلاق فلا يجوز بيعه واخراجه عن ملكه  
بالتدبير بوجه من الوجوه كالقيمة والصدقة والبيع ونحوها ويجوز بيعه عند الشاة

ويحل طوعها اذا كانت امة والمكاسب للولي واذا مات المولى عني الميراث من الثلث ان  
كان يخرج من الثلث وان لم يكن مال عني ثلثه وسعي في ثلثي قيمته ولو اراد ان يرث  
ويجوز سبعة فالحليلة له ان يقول اذا مات وانت في ملكي فانت حرة تجوز سبعة فالحليلة  
مات يعق هكذا روي ابن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان سبعة جائز وخمس  
اخرى ان يقول له انت حرة قبل ثلثي ثلاثة ايام او يوم فهو حرة تجوز سبعة واذا  
مات يعق ذكرها بن المسلمين في العيون وحليلة اخرى احسن من هذا وهو ان  
يقول انت حرة قبل موتي بشرط حتى يعق من جميع المال عند ابي حنيفة رضي الله عنه ويجوز  
هكذا قال ابو القاسم وقد قال في الجامع الكبير لو ان رجلا قال لعبدك انت حرة قبل موتي  
بشرط ان ياتي بك في يوم او ثمانية حتى ياتي بك فانه يعق في قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه ويحل الكتاب لم يجب عليه السعاية وان ادي كتابته فله ان يخذ  
رجل له عشرة اثمافا عتق واحد منهم يعقهم ثم تسبها فانه يسخ عن طهره واستغفر  
فالحليلة في اباحة وطهره ما ذكرنا في باب الطلاق واذا عتقت ام الولد عتقت  
او بتعجيل عتقها في حال حياتها فما كان لها من مال فهو لها لا لغيرها ولو اراد  
المولى ان يجعل المال له فالحليلة فيه ان يوصيها فكل مال له بالوصية والوصية  
جائزة لام الولد سواء قال اوصيت لك ثلث مالي او وصي لها بعين من ماله وانما  
المرء في تلك الجواب فيه الا انه ينظر ان خرجت الوصية والرقبة جميعا من ثلث  
المال كان له ذلك وان لم يخرج من ثلث المال فنقص الوصية كل ابي الرقبة فاذا  
فضل الثلث عن الرقبة صرفت الزيادة الى الوصية سواء كانت الوصية لعق مال  
او ثلث مال من سبل واما اذا اوصى لعبد او اتمته فان قال اوصيت ثلث  
مالي او دفع مالي او مثل ذلك من الاجزاء التي حازت الوصية فانه يدخل رقبته  
في الوصية لانه مال الموصي ايضا فيدخل في حيلة ماله فملك رقبته بذلك العتق  
فتعق ولو اوصى لعبد او اتمته فغير ما لم يجر لانه لا يدخل الرقبة في الوصية فهنا وان  
سئل عن رجل له عشرة اعبدة قال اهدم حرم مات من غير ما قل يعق من  
كل واحد منهم عشرة وتسعي في تسعة اعشار قيمته ويصرون كلهم احرارا وان سئل  
عن رجل له عبدان فقال من اكل منك هذا الرقيق فهو حرة فكل واحد من ذلك  
الرقيق فالقول فيها قتل لا يعق واحدها لانه اكل كل واحد منهما لعينه بشرط  
وقوع العتق اكل كله وان سئل عن رجل قال اتمته عتد وطهها اياها ان حركت  
حتى مرتين فانت حرة فحركت ايامه ثلث مرات ومضى لرجل حاجته في  
ثلاثة ما القول فيها قتل يجب عليها اهدم لانهما جاءا في اتمته بعد ما صارت الحرة  
حرة لان شرط وقوع العتق عليها الحركة خمسة مرتين وذكر وجدنا فتكون الثالثة  
زنا وهذا فيما يجب الحد وسئل ابو القاسم عن رجل قال لفلان علي الف درهم

والا فغير

والا فغير حرم ثم اتم المالك ان كان المال احرارا بالعتق قال ليس له على شيء  
لم يكن احرارا بالعتق وان قال لم يكن له على شيء كان احرارا بالعتق وسئل الفقيه ابو  
جعفر عن عبد لرجل اهدم من ماله وصاع منه فقال له مولا بالفارسية بار خذ ابي  
راشد متاجري يا ايدي تار يند قال لا يعق وروي عن ابي بصير ان رجلا قال لعبد  
يا سيدي لا يعق ولو قال لا اتمته ياك يا بول لا يعق ولو قال له ياك يا سيدي  
ولا اتمه انا لم يجر من ماله لان هذه كلمة لطف وقال الحسن بن مطيع اذا قال لعبد يا سيدي  
يعق واذا قال يا سيدي لا يعق واذا قال لا اتمه ياك يا بول لا يعق ولو قال ياك يا  
نوي من يعق قال لا يعق لا يعق في هذا كله ما لم يوص العتق وسئل الفقيه ابو جعفر  
عن امرأة قالت لجارية بالفارسية حري جو يوهده انت كسي ما يد يا حورية يا بنت نافذ  
قال لا يعق لان هذا تشبيه وبغيره فلهما كانا حرة فلا يعق بها ولو ان رجلا  
قال لعبد يا ازا اهدم من ماله ياك يا بول لا يعق وقال بعضهم لا يعق قال الفقيه  
وبه ما خذ لانه اذا قال ازا اهدم من ماله العتق واذا قال ازا اهدم من ماله الا سانية  
ولا يراد به العتاق واذا اعق الرجل ام ولد على ان يتزوج به فقبلت وعتقت ثم ايت  
ان يتزوجها فلا شيء عليها من السعاية وكسيت كالامة لانها تسعي في قيمتها قال الفقيه هذا  
الجواب يوافق قول ابي حنيفة رحمه الله لان من امله ان ام الولد لا قيمة لها حتى ان  
احد الشريكين لو اعقها لا يعق وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ينبغي ان يحب عليها  
السعاية وسئل ابو القاسم عن رجل قال لعبدك انت ولدي الاكبر قال لا يعق هذا القول  
قال الفقيه هذا فيما بينه وبين الله واما في القضا فانه لا يصدق وسئل ابو بكر عن  
امية قالت لمولاها اعقني فقال لها بالفارسية ابدون كبركة ازا اهدم قال لا يعق  
وله ان رجلا باع من امرأته تطليقه فقالت خريده كبر لا يكون هذا اجابة فيها وكذلك  
لرباع عبده وان سئل عن رجل دخل على قوم في المسجد وهم تسعة عشر رجلا فسلم عليهم  
فوجب على اربعة منهم اهدم وصار اربعة منهم ارقا واربعة منهم فقرا وطلقت تسعة  
الاربعة منهم ووجب لهدم المسجد وصارت صلاتهم كيف هذا فقل هذا رجل كانت له  
اربعة سنة واربعة بنون واربعة مد يوفون فاق وصار مفقودا ثم اهدم اربعة رجال  
على موته وتزوج كل واحد من تساية رجلا وقسم ماله بين بنيه وعش مد يوفوه بموته وحلت  
داره سجدا وكان القوم يصلون فيه يتهمون فهدم هذا المفقود وسعه من الماء سدا  
ما يكني لوضو مولا فدخل داره فسلم عليهم انتفض عليهم بروية الماء فسدت صلاتهم  
وسئل عن الاربعة لانه ظهر لعبد وبه انهن رواجه وان كانا حري كانا سدا وصار البنون  
فقرا لانه وجب عليهم رد ما اهدموا لان الميراث اما يكون بعد الموت والكبرون ارتسا  
لعده حيا ووجب على الاربعة الذين شهدوا على موته التعزير لانهم شهدوا زورا ووجب هدم  
المسجد لانه تبين ان داره حلت مسجد اخر

كتاب المكاتب

الألوكة

الحجاب عبد ما بقي عليه ولا يعتق بالقبول وهو قول زيد بن ثابت رضي الله عنه ويد  
أخذ علماءنا رحمهم الله وقال علي رضي الله عنه انه يعتق بقدر ما اوى وقال عبد الله بن  
عباس رضي الله عنه انه يعتق بالقبول ثم يكون عزما من الغرما. وادامات الحجاب  
قبل الاداء فادامات عاجزا كانت عبدا وان مات قادر اعلى الوفا البقاء عبد ابي ذر  
زيد بن قيس قال علي رضي الله عنه ثودي كتابته ويحكم بحريته وبه اختلف اصحابنا رحمهم الله  
واصحابنا اخذوا بقول زيد بن قيس في حال الحياة ويقول علي بعد الوفا بعد الحجاب لا يزيل  
عن المولى ملك الرقبة والما يزيل ملك الشافع والمكاسب والمعقود عليه كونه احق  
بملك سبه ومنافعه والمولى لا يجني فيها واما الرقبة فهي ما فيه على ملك المولى فاذا  
كانت عند نجيها كالموت كان يملك على ان يرد به يودي الي كل شهر منها مائة على  
انك اذا اخلت بجناحتها فلي ان اردت في الدق فلي عليه مخ من نجوم مكاتبه  
فخرج عن ذلك واخر قال للمولى ان يرد في الدق ولا يكون ذلك الا بعرض او الرضا  
فلو ان المولى يرد في الرق يرضا الحجاب قبل ان يرضه الي القاضي جاز ولو دفعه المولى  
الي السلطان واراد رده في الرق نظر القاضي في ذلك فان وجد الحجاب لا لا حاشه  
فقتل منه ما حل عليه من كتابته وكذلك ان كان له مال غارب يرجي فردوه بعد يوم او  
يومين انظر الي قدره فان لم يكن شي من ذلك يرد في الرق وقا رب يوسف رحمه الله  
اذا حل تخ لا يرد في الرق حتى يواي عليه بجان ولو اراد المولى ان يعود الي الرق بفعل الباخر  
ولا بغير قضاء ولا رضا فالحكم له فيه ان يقول عند التخي عليه ان اخل بجناحتها فهو مردود  
في الرق حتى لا يخرى يعود الي الرق بغير قضاء ولا رضا وفي الفصل الاول يعود الي الرق ما لم  
تفقد الحجاب بتراضها او بترافعا الي قاض فتفقد الحجاب ويرده في الرق وجاز للحجاب  
قبول الصدقات والتركوات وغيرها ويجل للمولى ان ياخذ ذلك منه قضا من كتابته وكذلك  
يجل له تناول ذلك اذا عجز الحجاب ورد في الرق وان كان المولى غنيا لا للعين الواحد يختلف  
حكمه باختلاف اسباب الملك الا ترى ان يبريه كانت مكاتبه قوم وكان يصدق عليها  
وكانت تهدى الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت يرضها وبها كمل ما يقول هي لها صدر  
ولها هدير وكذلك العقر اذا مات وترك مالا جوده من الصدقات ووارثه غني طوله ذلك لما  
ذكرنا ويجوز للرجل ان يملك عبد ابنه الصغير والوصي ان يملك عبد بنته على كتابته  
المثل ولا يجوز لواحد منهما ان يبيع العبد على ماله لما ذكرنا ان الحجاب عبد ما بقي عليه الرق  
ولا يعتق الا ببيع الحجاب واما العتق على مال فانه يعتق بالقبول ولا يملك اعتاق عبد  
الصغير واداء من الحجاب لا يبيع للمستقرض كله ولكن مع هذا يكون مضمونا عليه حتى  
ان المستقرض لو تصرف فيه مع تصرفه فيه وجاز وهذا كما قلنا في فرض الاعيان انه لا  
يجوز حتى يبيع له اكله الا ان يكون مضمونا عليه حتى لو كان عبدا فاعتقه جاز لانه ملككم  
ولو اراد الرجل ان يطأ امته ولم تقرأ ولم يبره فالحيلة له ان يبيعها من ابن صغير لم يبره

تكون

ليكون اولاده احرارا ولا يصير ام ولد له ولو اراد الرجل ان يملك جارية لها  
وهي مكاتبه فالحيلة له ان يبيعها لابن له صغير ثم يزوجها فيكاتبها بكتاب الله علم  
**كتاب الايمان** محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن عيسى عن ابي حنيفة قال اذا استخلف  
الرجل وهو مملوك فابيعه على ما يولي وان كان ظالما فابيعه على نية من استخلفه قال حماد  
رضي الله عنه وبه نأخذ وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ذكرها في القبول روي عن ابي يوسف  
رحمه الله قال كل من علف به رجل رجلا فان كانا كالمطلوعا فالبينة انما  
وان كانا كالمطلوعا فالبينة انما كانت البينة ان كانت البينة بالله وما كان من طلاق او عتاق  
فالبينة انما كانت ذكرها في الفتاوى في الايمان على ثلاث من يكفر ويمن يكفر برجو  
ان لا يواخذه الله بها صاحبه واما التي تكفر في كل عين فتفقد البينة او ثبات في  
المستقبل فاذا حدث فيها وجبت الكفارة فالكفارة ما كان الله في كتابه فكفارة  
اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد  
فصيام ثلاثة ايام فان كان بوسرا فانه محرمين ثلاثة اشيا من الاعناق والاطعام  
والكسوة لان الله تعالى خيره في ذلك فان كان فقيرا فانه يحرمه الصوم منه يوم ثلاثة  
ايام متتابعات عندنا وعند الشافعي رحمه الله فان شاع فان شافرق واما  
البينة التي لا يكفر بها من الغنوس ولا يجب على صاحبها الا المودة والاستغفار وعند  
الشافعي رحمه الله يجب الكفارة والبينة التي ترضوا لا يواخذه الله بها صاحبه فمن  
الغو حوان علف الرجل على نفس فعل او ثبات فعل في الغنوص وهو يري انه محرم فاذا  
هو بطل حوان يقول والله قد فعلت كذا او بولا بغير الله لم يفعل ويقول والله لم افعل  
كذا ولم يعلم انه قد فعل او راي شخص من بعد فحلف انه ذلك فاذا هو عمر وراي طار  
من بعد فحلف انه عراب فاذا هو حرام اسود فارا هو صور بمن الغو عندنا وعند  
الشافعي رحمه الله صورة بمن الغو هو ان يجرى في خلال كلام الناس لا والله وبلى  
والله من غير قصد وتوكل هو يودي او يفراني او يحوسني او يري من الاسلام او كافر  
بالله ان فعل كذا او يري من العز ان فعل هذا كائنا عندنا وعند الشافعي رحمه الله  
لا يكون يمينا ولو كان هو يري من الصوم والصلاة ان فعل كذا كان يمينا عندنا كانه  
يقول هو يري من الايمان وتوكل ان فعلت كذا فحلفه صوم سنة او حج وحش فيها  
فان الكفار لا يحرمه عندنا ولزومه ما اوجبه على نفسه وعند الشافعي رحمه الله لزومه  
الكفار وهي كفارة البينة ان كان سوطا لا يريد كونه فان كان سوطا يريد كونه فعليه  
الوفاء بما قال لقوله ان شقي الله يري في ردي عن ابي حنيفة رحمه الله انه رجوع عن هذا ابل  
موتة بثلاثة ايام وقال اجزاء الكفار وبه اخذ شافعي رحمه الله مثل يفر من محبي  
وشرار بن ابراهيم وعلي ابن حبيب رحمهم الله وهو قول عمر وعائشة رضي الله عنهما وفي  
قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم لا تخزنه الكفار

الألوكة

وعليه الوفاء قال . **ومن حلف** بشيء من الدراهم خيرا فاشترى وصلا فاحق  
الي تلك الدراهم بعينها بغير ان كان اشترى الخيرا او لا فلم يسلم الدراهم ثم سلم فانه لا  
يحت في عينه وان اضاف العقد الي الدراهم بعينها ولو اسلم الدراهم او لم فاك يعني  
بالدراهم التي دفعها اليك خيرا احت في عينه هكذا ذكر الطحاوي في مختصره وذكر في  
الجامع الكبير ما يدل على انه يحت في الحالين جميعا فانه قال اذا حلف الرجل فقال ان  
بعث هذا العبد بهذا الكثر او بهذا الالف فانه صدقه لما كين قباهه **ومن حلف** في عينه  
ووجب عليه المصدق والمكر ولا يلزمه المصدق بالدراهم فلو كان يلزم العقد فعلق بالدراهم  
والاما حلف لان المعلق بالشرطين لا يترك الا عند دعوى الشرطين جميعا فانه يلزمه  
المصدق بالدراهم لمخفى اخر وسواء اليمن ببيع الا في المكن او مضافا الي الملك فوضعت  
الاضافة في حق المكر ويصح للمك في العقد ولم يوجب الاضافة الي الملك في الدراهم  
لانها لا تملك بالعقد وانما يملك بالتعبد فوجب المصدق بما لا غير فلا يلزمه  
**رجل حلف** لا يبيع رجلا او لا يخاص رجلا ثم بداله ان يفعل ذلك ولا يجد بدلا منه  
فالحب له فيه ان يوكل ويلا حتى يفعل ذلك فلا يحت **مسند** اروي بشر عن ابي يوسف  
رحمه الله . **ولو حلف** اذهب او لا يفي فامر به ففعل حث روي ابن جهمه عن محمد  
رحمه الله في رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق الا سارا ولا يبد  
قال الامور الذي ابد منه الحج او يدعي قبله فيخرجها السلطان وان ادعت هي حضا  
وهي تعد على ان يوكل حث وان لم يجد من يوكل لا يحت ذكر في العيون **ولو ان رجلا**  
**حلف** لا يدخل دار فلان فدخل وهو هو ذلك ولم يامر به قال با حنيفة نعم الله قال  
لا يحت وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله . **وسئل** محمد رحمه الله عن رجل قال لامرأته والله  
لا طانك اللبلة كالدبر قال محمد رحمه الله لا ادري طاهرا او مسيلا ابو يوسف رحمه الله  
عن ذلك فقال هذا مما لا لغة في الجماع . **وعن رجل حلف** والله لا ضربك حتى اقلبك ففعل  
على المبالغة في الضرب ذكر في العيون . **ولو قال الرجل** حلال الله على خدام ان كان  
له امرأة طلق قال لم يكن له امرأة فعليه كفارة يمين . **رجل حلف** ان لا يقرب امرأته  
فاحسب له ان يستلقي على قضاه امرأته فصنت حاجته منه فلا يحت هكذا  
قال ابو بكر حين سئل عنها . **وسئل** ابو حنيفة عن رجل طلب غريمه فزبره ثم فو دار رجل  
فحلف صاحب الدار انه لا يعرف ان هو قال اذا ارادك الف انه لا يعرف في اي مكان  
هو فانه لا يحت . **وروي** ان ابراهيم الخو رحمه الله كان مواردي من الحجاج فطالب بخط  
خطا مد وراوه قال ليس هو فها هنا معنى في الخط وهكذا اورد الشيخ ابو الحسن المستغني  
رحمه الله في قوله ان من دخل داره رجل باعنا واراد صاحب الدار ان يعلق انه  
ليس ههنا في الدار فنجوز ولا يحت **وسئل** ابو الفاسم عن رجل قال لراكم من دست  
فرا وزن كنتم تاكس ساء فماله لما كين صدقة . **طامع** فيها دون ان يخرج لم يحت

وان تركها اربعة اشهر بابت بتطليقه . **ولو ان رجلا اشترى ثوبا وادى اليه ثوبا**  
البيع ان يرد البيع فحلف المشتري ان لا يدخل هذه الدراهم في سره فانه ثم سلم  
على ذلك فالحب له فيه ان يبيع مثل تلك الدراهم ويحب منه الثوب ولا  
يحت . **وعن رجل قال** ان زوجتي ابنتي سلمت فالف درهم من مالي صدقة لكل  
سكنين يسكن عنده فزوجها حث وارجوانه لو صدق بذلك كله على سكنين واحد  
حاز وان ذهب له المسكن لم يضره في جواز الصدقة . **وعن رجل استأجر رجلا فحلف**  
**للاجير** ان يعمل له ثم بداله ان يعمل فالحب له ان يشترى ذلك الشيء الذي عمل فيه  
ثم يبيعه منه اذا فرغ من العمل . **وسئل** ابراهيم ابن يوسف عن رجل وامراه حلف  
كل واحد منهما ان تزوج احسن من زوجك قال ان كانا قايمين فالمرأة هي الصادقة وحيث  
الرجل وان كانا جالسين فالرجل هو الصادق وحيث المرأة . **وعن رجل حلف** ان لا يسكن  
هذه الدار فاراد ان يخرج فوجد الباب معلق فلم يعد الا كزوج فانه يحت قال ابو حنيفة  
ولم يترك الخروج لم يحت . **وعن رجل قال** والله لا اكل من لحم بشرية فلان فاشترى  
فلان سمكة فذبحها فاكل الكلف قال لا يصير لا يحت . **وعن رجل قال** لامرأته ان شكوت  
الي احبك مني فانت طالق فاحاها وعندها صبي لا يعمل ففعلت لامرأته الصبي ان زوجي  
معلق كذا حتى يسمع احواها قال لا يصير لا يحت . **وعن رجل قال** ان اجرت داري ففعل  
فهي صدقة لما كين ثم بداله ان يواجرها فالحب له فيه ان يبيعها من غريمه ثم يشتري  
يوكل الكلف ويواجرها من انسان ثم يشتريها فيخرج من يمينه هكذا قال صاحب نصير حين  
سئل عنها ذكر في الفناوي . **وعن رجل حلف** ان لا يشتري طعاما لبيع ثم بداله ان  
يشترى فالحب له فيه ان يشتري طعاما لنفسه وابنييه ثم يبيعه ان بداله ذلك فلا يحت  
هكذا قال نصير رحمه الله . **وسئل** ابو يوسف عن رجل قال ان كنت فلاما اسف فانا بري من الله  
وسويعلم انه كاذب قال لمو كافر وقد ارا ابن شاكل وقال البيهقي لا يكره . **وعن رجل**  
**حلف** واستثنى في نفسه ولم يسمع اذنه قال اذا حرك لسانه يحرفه ولا يستثنى كذا استثناء  
ولذلك روي عن ابي يوسف وابي مطيع وابراهيم الخو ورا بولصير كذلك في الفتاوى  
اذا حرك لسانه ولم يسمع اذنه واذا سمعت اذناه فهو اوثق وجهنا . **وعن رجل قال**  
**والله** لا قضين مالك اليوم فاعطاه ولم يقبل قال وان وضعت تحت يمينه يد حاصرا  
على ما ذكر في باب الفناوي ولو احتج فالحب له فيه ما ذكر في باب المداينات وقال  
مسند ابي رجل حلف ان لا يدع غريمه عليه ماله اليوم قال اذا قدمه الي القاضي حتى يحل  
واذا حبسه فقد برئ من يمينه قيل فان كان لا يعمل الي الحاكم او قدمه اليه فلم يحل  
يلزمه الي اللبس فيبرئ من يمينه قيل فان لم يجد ماله قال يقول له اعطني مالي فاذا كان  
ذلك لم يبرئ من يمينه وقال الحسن ان رجلا جاز رجل الي ابراهيم رحمه الله وقال دخلوا  
علي الدليلة واخذوا جميع مالي وحلقوني اني لا احب يا ساهم وهم معي في السكة ولو كتبت بذلك

فقال ابو حنيفة رحمه الله الكفاية خبر ولكن تقول لك خبر انك هل كان فلان وفلان معزول  
 عليك واحدا بعد واحد فاذا عرضوا عليك اسم واحد منهم تسكت وتقول ما اقول فاذا  
 عرضوا عليك من لم يكن منهم تقول لا تفعلوا فوجدوا الاسيا وعرض رجل قال لعزيم  
 والله اذ عكنا نذهب حتى نعطين حتى تمام الحالف وقام العزيم وهرب قال لا يحث  
 وان قام العزيم وذهب وتركه حث وان باه وتركه حث وان لازمه وهو لا يقدره  
 حتى ذهب فانه لا يحث. وعن رجل حلف الا يشري عبدا فاجرا دارا ليعبد قال لا  
 يحث لان الاجارة غير البيع الا ترى لو ان رجلا اجر عبدا له بدار فلا يفسخه فيها  
 وعن الرجل اذا حلف لا يبيع عبدا ولا يامر غيره فالحجب له فيه ما ذكرنا في باب البيع  
 وعن ابن يوسف رحمه الله عن رجل حلف ان لا يأكل هذه البينة فاكل منها حث قال لا  
 يحث حتى ياكله كله قال وكل شي ياكل الرجل في مجلس واحد ويشربه في مجلس واحد فانه  
 لا يحث وبه ما خلا الا في جميعه وكل شي لا يقدر على اكله وشربه في مجلس واحد فانه يحث  
 في بعضه. ولو حلف وقال والله ابيع هذا التمر فباع بعضه لم يحث ولو قال اكل  
 فاكل بعضه حث لانه لا يطبخ اكله جميعا في مجلس واحد لان البيع ياتي على الجميع والاكل  
 لا ياتي على الجميع وسئل محمد بن مسلمة عن رجل شرب من ماء كان قد اقرضه قال  
 لا يطبخ باه وولاه وهو بمنزلة كفارة اليمين. وعن رجل اكره امراته حتى وهبت  
 مهرها منه هل يسرها ان تخلف بها لم يثبت قال ابو بكر لها ذلك لان الزوج يدعي عليها  
 شبهة جازية فتقول ما وهبت منك من الهبة قال ابو العباس رحمه الله ينبغي للمرأة  
 ان تقول للحاكم سلمه امرعي شبهة بغير اكره او باكره قال ادعي الهبة بالطوع فلها  
 ان تخلف انها لم تقبض بالطوع. ورجل حلف ان لا يفتح سراويله على امراته بالجماع  
 فالحيلة فيه ان يفتح سراويله للبول والغايظ ثم يحامها ولا يحث. واذا حلف ان  
 لا يغير القنوان واذا ان يصلي فالحيلة فيه ان يصلي القوافض كلها بالجماعة حتى لا يحث  
 ولو سبعت الاحام بركه ففشاها حث لان المسبوق فيها يقضي كالمفرد. واذا اراد  
 ان يوفي غير رمضان يقضي برجل ويؤخر بعد يومه ولا يحث وكذلك اذا اراد الصيام  
 والوافل فانه يقضي برجل يودي تلك السنة او ذلك الطلوع فيجوز ولا يحث وسئل  
 ابو بكر عن رجل حلف زوجته فخلعت بالله كي حرام يكون ففقت انها لم تحرم شيئا قالت  
 المحرم هو الله الذي حرم الزنا وفركا فتعت قال لا يحث قال وقد علم ابو القاسم هذه  
 الحكمة لامرأة بعد ما بانث الاستعمل مثل ذي قال لعقيم ابو العباس رحمه الله وهذا اذا  
 كان اليمين بالله وعن رجل قال ان ائت حراما فامراه طالق فاتي بهيمة قال لا يحث  
 الا ان يكون كاله على ذلك لان وهام الناس في هذا الا ان يكون من جهل الرسايتي  
 فاذا حلف الرجل لا يسكن هذه الدار فان خرج منها دون مناعه حث ان كان يسكن عليه  
 نحو من المناع فالحيلة فيه ان يبيع المناع من غيره ويخرج بنفسه فلا يحث. ولو ان رجلا

قال ان فعلت كذا فجميع مالي صدقة او جميع ما املكه صدقة في المساكين ولم بدأ من فعله  
 واراد ان لا يترك الصدقة فالحجب له ان يبيع ماله كله من رجل يتوب لم يره وبعض  
 التوب في ماله لم يفعل ذلك الفعل ثم يري التوب فزده بخيرا رالرويه فتقود الله  
 طوبى من يري الله ان انا حنيفة رحمه الله قال للحسن ابن زيار رحمه الله اسئلك مسئلة  
 فان اخبرني فانك تقدر على تعلم الغنة قال ولدت عن زنا حنيفة ولا يتبين ولا سودين  
 ولا ابطين ولا ذكرين ولا انثيين قال الحسن نعم احدها ذكر والاخر انثى واحدهما  
 اسود والاخر ابيض واحدهما حث والاخر ميت **كتاب الحدود**  
 الاصل ان النكاح في باب الحدود وسواها فاما بعض مكانها لم ينعن بها فاذا عرضنا  
 هذا فتقول اربعة سنه واولي رجل بالزنا تعفى الا في ذلك ويؤشك فلم يعف عليه الحد  
 حتى اقرب الزنا مرة واحدة بطلت منه ادة لان امة امة انما تعفى على المنكر فاذا اقر فقد علم  
 بقول الله امة قد تعد ذلك بعد بالاقرار انا اقرار مرات في اربع مجالس ولم يرجع بعد ذلك  
 ينام عليه الحد والافلا وهذا هو الحيلة في اسقاط الحد بعد وجوبه انا اقر مرة واحدة  
 ثم لا يقرب بعد ذلك لا يجب عليه الحد. ولو اقرار مرات ثم اراد ان يسقط الحد عن نفسه  
 فالحيلة له ان يرجع عن الاقرار فيسقط عنه الحد بخلاف ما اذا ثبت الزنا بالبينه بالبيع  
 رجوعه بعد ثبوته لانه ما ظهر الزنا بقوله وانما ظهر بينها وانه يهود فلا يملك الباطل لقول  
 لانه لو رجوعه وانكاره بعد ثبوتها ادة كان لا يقبل الشهادة مع انكاره ابدء او حيلة  
 اخرى في اسقاط الحد عن نفسه بعد ثبوته سوا ثبت بالثبوت او بالاقرار ان يدعي النكاح  
 او ملك اليمين كالقول لامرأة التي زنت بها امرأتى او امرأتى امة فانه لا حد عليه الا الاصل  
 انه متى ادعى شبهة او اقام البينة عليها يسقط الحد فتدعي الدعي يسقط الاكره خاصة  
 فانه لا يسقط الحد اذا ادعى الاكره حتى تعلم البينة على الاكره. ولو عمل عمل قوم لوط او اتي  
 دبر امرأة فانه يرجع ان كان محصنا ويجلد ان كان غير محصن في قوله ابن يوسف ومحمد رحمهما  
 وعند ابن حنيفة رحمه الله يجب القزير ولا يجب عليه الحد. ولو اتي بيمينه عزرا ايضا التعذر  
 على اربعة مرات تعذر بالاشراف كالزنا فيه والاشراف والنوادر وتعذر تر اشراف  
 اشراف الاشراف كالغيبه والعلويه وتعذر بالاوساط من الناس وتعذر بالخاص  
 منهم فتعذر بالاشراف الاشراف الاعلام لا غير وهو ان يقول له انما في بلقي انك تفعل  
 كذا وكذا وتعذر بالاشراف بالاعلام والجراي باب القضي وتعذر بالاوساط من  
 الناس كالسوقة الاعلام والجراي باب القضي والمجلس مع ذلك وتعذر بالخاص من الناس  
 الاعلام والجراي والمجلس والعرب مع ذلك سئل محمد بن عمار عن رجل وجب عليه الحد وهو  
 ضعيف الخلقه وخيف عليه الهلاك اذا ضرب قال لا احفظ فيه رواية عن اصحابنا رحمه الله  
 ولكن الحيلة فيه ان يجلد حله اخفيا بحيله ولا يخوف عليه كما روي في الخبر ان رجلا  
 محدودا في قام بان يؤخذ عثقال فيه مائة سمواخ وضرب ضربة قال لعقيم رحمه الله هذا

التعذر  
 على اربعة مرات

القول حسن فيه **أول** وذكر أن ابن أبي بلبس من علي امرأة يقال لها أم عمران وهي مجنونة  
فخر بها رجل فقالت له يا ابن الزنا بين قد عاها ابن أبي بلبس في مسجد جامع فخر بها خدين  
وهي قايمة فسمع أبو حنيفة رحمه الله فقال أخطأ ابن أبي بلبس في سنة مواسم **أحد** هذا  
أنه ضرب مجنونة وليس على المجنون حد والثاني ضربها في المسجد والمساجد بتمام فيها الحد  
والثالث أنه جمع بين الحدين وبغذف الجماعة لا يجب **الأحد** واحد والرابع **والثاني** والي من الحدين  
ولا ينبغي أن يقام الحد الثاني في عالم ينف وأما من أنه ضربها بغير خصم والسادس أنه ضربها  
وهي في يد المرأة لأحد فاعية **وسئل** أبو الحاسم عن رجلين سلبن أصدفها فقضى الآخر  
جاءل سيور بالخير ويؤنان ما يلزم كل واحد منهما من العقوبة وهل يلزم إتمام الزنا  
يجب على الجاهل قال **أما** الجاهل في وجوب الأحكام والأحد وسواء كان له قدر  
الزانية والنزاع الأية **والفقهاء** أن الحد لا يجب على إتمام الزنا مما يجب على  
الجاهل والعقوبة منها فضل درجة لعقوبة أنه علم العقوبة وربما يعمل شيئا من الطاعات  
بالمعلم وهو مع ذلك يعطى ما لا عمل له والجاهل ينفى في المجرمات ولم يزل من الطاعات كما  
عمل العقوبة وذكر الفقهاء عن خلف بن أيوب رحمه الله أنه قال هو الذي يخطفوننا ليكن  
بشقوق ونفعلون **قال** رحمه الله أدينق مثل هذا غيرهم قالوا نعم وقال لهم حينئذ  
من خير غيركم فسرهم شتر من شر غيركم وذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه خرج حاجا  
ه فلما دخل المدينة والناس قد أصبحوا على رجل فسأله عنه فقالوا وجدنا معه روة خمر  
أرادوا أن يقتلوا عليه الحد **قال** أبو حنيفة رحمه الله قد وجدوا معه الله الزنا فلا جرمه  
فتركوا الرجل وشرفوا عنه **وسئل** عن امرأة زني بها عشرة من الرجال **وجوب**  
على أولهم الدرجة وعلى الثاني القتل وعلى الثالث الحد تمام وعلى الرابع نصف الحد وعلى  
الخامس التعزير وعلى السادس مائة وعلى السابع نصف المهر وعلى الثامن الحبس وعلى التاسع  
طلاق امرأته وعلى العاشر يجب شي **سئل** أما الذي وجب عليه الدرجة المحصن زني بها  
والذي وجب عليه القتل كافر زني بها والذي وجب عليه الحد إمام رجل ليس بمحصن زني بها  
والذي وجب عليه نصف الحد عبد زني والذي وجب عليه مائة رجل أعشى دخل بها  
وظن أنها امرأة وزني بها بشبهة والذي وجب عليه نصف رجل زني بها وأدعى أنها  
امرأته وانكثرت المرأة يجب نصف المهر عند ابن أبي بلبس وعندنا وجب عليه مائة كامل  
والذي وجب عليه الحبس فز رجل غريب زني بها وزعم أنها امرأة وأقرت المرأة ينبغي  
لها كتم حتى يسببن امرأته كانه منهم والذي وجب عليه طلاق امرأته فز رجل دخل بها فلما  
راى كانت أم امرأة والذي لا يجب عليه شي مجنون زنا بها فليس عليه شي والذي  
عليه التعزير فز رجل مستأن دخل البنا بامانة ثم سلم ثم قال ما علمت أن الزنا حرام  
**كتاب البرق** سارق دخل المتروكة الخرز وجمع المتاع فلما  
فلما انتهى به إلى الباب الذي سرقه فيه دعاه إلى صاحبه فاحضه صاحبه فلا قطع على

سئل على طريق الفقهاء

أن يجب

واحد منها لأن الذي دخل الخرز لم يخرج المتاع أو الذي أخذ لم يدخل الخرز فلم يوجد  
سروا القطع فلا يقطع واحد منها وتورماه إلى الخارج ثم خرج واحد وجب القطع  
لأن هذا عمل السارق ولو تناول صاحبه لم يجب القطع على واحد منها لما ذكرنا في  
المسئلة الأولى ولود **دخل** وجمع المتاع عند البيت ثم خرج وأدخل يده ورفع  
لا يجب القطع وكذلك لو نكب البيت أو لم يدخل وسرق منه ما يساوي عشرة  
دراهم فلا قطع عليه هذه الحيلة في إسقاط القطع من الوجوب وأما الحيلة بعد وجوب  
القطع عدان يدعي المسروق لنفسه ولا هو مال أو ملك يدعيه القطع المعنى الذي  
ذكرناه في كتاب الحدود أنه أورث الشبهة وأحد وسقطا بشبهة **وسئل** أبو بكر  
عن الخناق والسارق لا يقتلان لأنها يستعان في الفساد وإن تأبأ لا يقتل ذلك  
منها لأن توهمها لا يعرف ولا تظهر **قال** الفقهاء أو جعفر إذا تاب قبل أن يواخرا  
قبلت توهمها وإن أخذته تابا لم تقبل توهمها ويقتلان كذلك الزنديق المعروف  
الداعي وذكر عن عصام ابن يوسف أنه دخل يوما على الأمير فاني سارق فقال لا  
لعصام أي شيء يجب علي هذا فقال لعصام يجب على المدعي البينة وعلى المنكوب البين فقال  
الأمير على السارق البين فقاما توا السوط والمخاضين فاحضرت عشرة حتى أقروا في  
سيرة وقصة وصفت بين يديه فقال لعصام سبحان الله ما رأيت جورا أشبه بالعدل  
من هذا وقال نصرا في سارق إلى أمير الكوفة فانكر فنبعث الأمير إلى الحسن ابن  
زيا دسالة عن ذلك فقال سمعت ابن شبرمة يقول لا يوصل إلى العلم إلا بقطع  
العلم فخرج الرسول فأخبر بذلك للأمير فأضرب السارق فاعترف وأتى بالسروقة  
فندم الحسن على ما قال فركب إلى الأمير فوجد السارق قد أقر وأتى بالسروقة  
**كتاب الخانات** رجل أغري كلبا حتى عقر رجلا وأصاب منه  
سبا فانه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله محال سواء كان سابقا له أو قايما  
أو لم يكن وفي قول أبي يوسف رحمه الله نعم في جميع الأحوال سواء كان سرقه أو ليقو  
أولا سرقه ولا يقره بعد أن أعزاه كما إذا أرسل بهيمة وقال له رحمه الله أن كان  
سابقا له أو قايما ضمن وإن لم يكن قايما ولا سابقا لا يضمن به أخذ الطي وبه رحمه الله  
عليه وقال فقير بن يحيى إذا وضعت الأم الصبي بين يدي الأب فذهبت والولد  
يقبل يدي غيرها فلم يجعل الأب للصبي طيرا حتى مات من الجوع والأب أم وعليه عتق  
رفقة والنوبة وإن كان الصبي لا يقبل يدي أحد وهي تعلم فالأم على الإثم وهي التي  
صنعت وعليها عتق رفقة ولو أن رجلا شج رجلا موضع ذرات ونبت الشجر فإن  
أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا شيء عليه وموافيق قال أبو يوسف رحمه الله استحسن أن  
أجل عليه حكومة عدل مثل أجر الطبيب وكذلك الجراحات كلها إذا بدت وهو إذا  
عن محمد رحمه الله ولو أن رجلا ضرب على رأس رجل حتى ذهب عقله أو بصره يجب



اعساره فاما يبيع الفزق من السيار والاعسار من دجه وتوان الاضحية اذا صار  
محفا او عرجا جال او اوجها بعد الاجوز واد اصارت هكذا الاجوز الاضحية التي  
وجبت على سيار وجاز في الذي وجبت على عسار هكذا اذ كفي الميسر انه لا يجوز  
وذكر الطحاوي في تحفه انه اذا اصارت محفا جاز اسحاننا واد الشري ساء  
للاضحية وصلت فاشري بخري ثم وجد الاولي فالأفضل له ان يذبح جميعا وتذبح  
الاولي لا غير جاز سوا كانت قيمة الاولي اكثر او اقل من قيمة الثانية وان دبح الثانية  
ان كانت قيمتها مثل قيمة الاولي وأفضل جاز وان كانت قيمتها دونهما من الزيادة ونقد  
4. ولا يجوز ان يذبح جميعا ولم يقبل من الموسر والميسر ان يذبح جميعا ان وجبت  
عن سيار كذلك الجواب وان وجبت على عسار لزم ذبح الكل ولو عصب ساء وصحي  
4. لا يجوز الاضحية شئ البصر عن رجل ضحي عن رجل بأمرة او بغير اسم فالاجوز  
عنه في الوجع جميعا قال القسمة رحمه الله يعني اذ ذبح ساء نفسه عن غيره وليس هذا  
كا قال ابو يوسف رحمه الله يعني عتق عبده عن كفارة رجل بأمرة انه يجوز ان العبد  
صار قابض نفسه بالعتق واما الاضحية اذ ضحي رجل عن رجل فانه لا يجوز ساء لم يوجد منه  
العتق فلا يجوز على المالك ان يذبح بغير سبب وسئل بغير عن رجل ضحي عن الميت ما  
يصنع به قال ياكل منه ويصنع ما يصنع بالصحيحة فقبل يصير على الميت قال لا اخر له ولكن  
لهذا ابد اسئل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ابو مطيع رحمهم الله عن هذه المسئلة فاجابوا  
مشكلا وقال عصام ابن يوسف يصدق الكل وسئل محمد بن سلمة عن رجل ضحي بشاثنين  
قال لا تكون الاضحية الا الواحدة وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه قال في الاضحية لا يشاء ساء او اشاثنين قال القسمة رحمه الله وبه نأخذ وقال  
علي ابن احمد رحمه الله ساءت بغير من يحي عن رجل اشري اضحية وتوي ان يذبحها واما  
اوجب على نفسه بالنية قال بالنية لا يجب عليه شئ حتى يقول اشترى هذه الاضحية  
وسئل ابوالقاسم رحمه الله عن شري لاضحية بثلاثين ساء واحدة افضل او اثنتين  
قال اشا تان افضل ليكون نصيب الثمن واحد وجميعا قبل شري الثاين يعتبران  
افضل ام ساء قال ساء لانه يوجد يعتبران شاتان على ما يجب من كمال الاضحية من  
المن والكل قبل فلو اوجب على نفسه عشرة اضحية لا يفرقه الا شاتان على مقدار ما  
جا الا ترى ان النبي عليه السلام مني شاتين ويجب على الرجل من الاضحية على اوكاره  
الصغار مثل ما يجب عليه من الاضحية عن نفسه هكذا ذكر الطحاوي في تحفه واما  
في طاهر الرواية فلا يجب عليه والافضل له ان يفعل ذلك ولو كان الصغير مال  
هل يعني عنه من ماله فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في باب الصوم في صدقة الفطر  
والله اعلم بالصواب **باب الذكاة** الذكاة على نوعين ذكاة اختيار وذكاة اضطرار فمضى  
اضطرار فمضى ذكاة الاختيار لم على ذكاة الاضطرار ومضى عجز عن ذكاة الاختيار

ضمان ذكاة الاضحية

عصب ساء او غيره

ذكاة الاضطرار ذكاة الاختيار ما بين النية والمحبة والنية للصدر والمحيان  
الرفق والذكاة ما بينهما ولا بأس بالزج في أسفل الحلق واعلاه ووسطه بعد ان يقطع  
الحلقوم والحري والودجان فان قطع بعضه مضى قول ابي حنيفة رحمه الله اذ قطع  
الثلاثة جاز اني ثلاثة كانت وفي قول محمد رحمه الله لا يجوز حتى يقطع من كل واحد اكثر  
قبل ان يموت وفي قول ابي يوسف رحمه الله اذ قطع الحلقوم والحري واصر الودجان  
قبل ان يموت جاز ولا فلا يجوز هذا اذ ذبح من قبل الحلقوم واما اذ ذبح من قبل  
الفقا فان قطع الكل او الاكثر من كل واحد قبل ان يموت جاز واما اذ ذبح قبل ان يقطع  
الاكثر فانه لا يحل واما ذكاة الاضطرار هو الطعن والخرج وانها الردم في الصيد  
وفي كل مكان في عملة الصيد من الاهل كالابل اذا اندا ووقع في بئر فلم يدر على من يقطع  
في اي موضع فدر عليه وحل اكله وكذلك الشاة اذا نوحشت فحكم ما ذكرناه الموقوفة  
والمرتدية والسطحية وما اكل السبع لا يؤكل اذا لم يدر كذكاه واما اذا ادرك ذكاه  
فانه يحل ان وجد به قبل الحياة كالحركة والصباح ونحو ذلك وخرج المرم لا يدر على  
الحياة الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحي وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وفي محمد رحمه الله  
ان يذبح من حياته مثل حياة الذبوح او اقل لا يحل ان كانت اكثر من ذلك حل وذكر الطحاوي  
رحمه الله ان علي بن قول محمد رحمه الله ان يذبح معه الا الاضطرار فانه لا يحل ان كان يذبح  
الحمة كاليوم او كبعده حل وهذا موافق لما ذكرنا من الرواية وما راى ابو يوسف رحمه الله  
ان كان يعلم انه يموت من ذلك لا محالة لم يحل وان كان يعيش به بعد المردى فذبحه فانه  
يحل وروي عنه في رواية اخرى ان كان به من الحياة مقدار ما يعيشه الا ان نصف  
يوم يؤكل الا فلا ومن رمى صيدا بسيفه فقطعه بنصفين يؤكل كل النصفين وان قطع  
بثقت او يبيع فان كان مما يلي العجز يؤكل الميان منه ولا يؤكل الميان وان كان مما يلي  
الرأس يؤكل كلاهما جميعا وان ضرب على الرأس فقطع بعضه وبانه فان كان قطع  
الرأس بنصفين فانه ياكل الميان والميان منه جميعا وكذلك اذا كان الميان اكثر من النصف  
وان كان الميان اقل من النصف اكل الميان منه ولا يؤكل الميان وهذا كله اذا بان فاما  
اذا كان بعضه معلق ببعض فان كان الحلقى بالجد فهو الميان سوا وان كان بالجم  
يؤكل الكل في الاحوال كلها ومن مات له حاجة فخرجت منها ميمنه فلا بأس باكلها  
سواء اشترى قترها او لم يشتد عنه فالا ان البيضة لا يموت وعنده الشاة في رحم الله ان  
اشترى قترها فذلك وان لم يشتد لم يؤكل ومن مات له شاة وما اشترى من البقر  
والابل وفي صوغها لبن قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا بأس باكله لان اللبن يموت  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله ان كان جامدا كالبيضة غسل واكل وان كان حايضا  
لم يؤكل لبن لانه لبن في وعاء ميت وعنده الشاة في رحم الله لا يؤكل في الاضطرار كل لان  
اللبن عنده يموت وتخرج منها القيحة فذلك عند ابي حنيفة رحمه الله لا بأس باكلها

لبن الميت حرام اكل

كيف حاكنا ما بعد او جامدا وعندهم ان كان جامدا فكل ذلك وان كان ما بعد فلا يؤكل  
لنجاسة الوعاء وعندهم ان شافى رحمه الله لا يؤكل في الاحوال كلها لانها ميتة وسئل  
ابن مقبل عن الجدي اذا ربي بين الخنزير قال هو بمنزلة الحلاله فيبقى ان يترك انما  
ويختلف وسئل عبد الله ابن المبارك الموردي عن الجدي يربي بين الحمار قال لا كوفه  
ويجوز اكله واحبر بن رجل عن الحسن بن الجدي يربي بين الخنزير قال لا بأس باكله ذكره  
في العيون وسئل ابو بكر عن دجاجة او طير فذكر ان عليه نجاسة او عذرة فذكر الررم  
قال يصير دوي عن الحسن بن زياد قال الطير يحبس عليه ثلاثة ايام وان شاء اذا ربي  
بشيء يحبس عشرة ايام والابل والبقر شرا وعليف علفا طاهرا حتى يظهر ثم يذبح وروي  
عن ابي جعفر رحمه الله في الابل الحلاله انه يحبس ثلاثة ايام وسئل محمد بن عمار عن رجل قال  
عن اخذ الطير بالليل قال اصله الصبيد بالليل وانها ربيته سواء قيل له اليس روي  
في الخبر اخذ الطير بالليل وفي خبر اخر اخذ الطير في كفاها وروى الخبر ليس يعوي  
قال القسمة رحمه الله اني على وجه الحقيقة وليس على وجه المحرم والمكف عن ذلك افضل  
واوثق سئل ابو القاسم عن شاه تدرع اذا كانت شرفة على اولاده قال لا كوفه له ذلك  
اما لم النفس ذكر في كتاب الصيد وفي الجامع الصغير انه مكروه وذكر في كتاب الصلاة  
ما يرد على انه مكروه كراهة تنزيه لا كراهة محرم لانه قال بول الفرسي ويون  
الحمار ليس باولاد هذا على انه مكروه كراهة تنزيه لا كراهة محرم قال يصير سالت  
علي بن ابي ابي عن رجل ربي حماما اعيدا لا يجوز اكله الا ان يكون بحال لا يهدى  
الى منزله وسئل عبد الله ابن المبارك عن الحامة اذا كانت لرجلين احدهما ذكر  
والاخر انثى قال لا تفزع لصاحب الاثني وتقول على بن ابي رجمهم الله ويطير ما روي  
عن ابي جعفر رحمه الله في الحمار الا على نري على الحمار الوحشية فانه يؤكل ولذلك لو نرى  
حمار وحشي على الحمار الا عليه فصح ما يؤكل وكذا وسئل ابو بكر عن رجل سمع غنمه  
الى رجل فذبح شاه منها قال ذبحها وهي ميتة وقال صاحب انشاء ذبحها وهي حية  
قال لقول قول الراعي غنمه لا تكثر الضان وقد ذكرنا مثل هذا في باب الجبابرة اعلم  
**كتاب الودعة والقارية** سئل ابو بكر عن رجل ربي عنده رطل خا عيا  
وقال للموتين تحتم به ففعل فذكر الخاتم قال لا يربى على حاله الا ان ياتي صار عاربه ولو انة  
احرقه من الاصبع ثم علك علك بالربى لانه عاربه رهنه ولو اصر بان يتحتم في البصر  
او في اصبع غير الاصبع فانه لا يكون عاربه ويكون رهنه على حاله لانه اصر بالحفظ ولم يصر  
بالاستعمال وسئل عن رجل استعار ثورا من رجل ساوي حين يستعمله ويصرفه مع ثور  
نساوي ما به فقط ثورا ربة قال ان كان الناس يفعلون مثل فلا حرج عليه فان  
كانوا لا يفعلون ذلك فالضمان عليه لازم وعن رجل دفع القوم اليه دراهم ليدفع الخراج  
من قبلهم فاخذوا دراهمهم وشهدوا على من دخل ودخل في مسجد فذهب الدراهم منه ولا يرد

كيف

القي في الظن في السيرة  
ممن كان يفتي في  
دينه في كل يوم

كيف ذهب الدراهم منه ولم يصيد قوته قال لا يقبل قوله ذهب من غير ما ربي  
الذهب ويجب عليه اليقين بالله ما سقطت عنه قال القسمة رحمه الله هذا قول اصحابنا  
في كتاب الودعة انه اذا قال بذهب الودعة ولا ادري كيف ذهب قال قول قوله  
مع يمينه ولا ضمان عليه وبه نأخذ وسئل ابو القاسم عن الودعة اذا كانت شيئا من الرطل  
والودع غائب تخاف عليه الفساد قال يرفعها الى القاضي حتى يبعه قبل فان لم يفعل ولم يحلل  
في ذلك على القوم قال ضمان عليه في مثل هذا ان حدثت وقدر حفظ الودعة  
على ما امر به من الحفظ قال القسمة فذكرنا انما في كتاب الاجارات اذا اصابه غمس  
او قرض او خرق فلا ضمان عليه وعن رجل ادفع دراهم في كيس لم يزل على الودع ثم ادعى  
ان دراهمه كانت اكثر فلا يمين عليه الا اذا ادعى التصديق او الجحانة وذكر ان رجلا  
جاءه درهم عند ابن الرماح بوزن من دري العدين عشرة الاف ثم جاء الى ابن الرماح  
ليضعها عنده وقال هي عشرة الاف فقال ابن الرماح ربيته عندي فقال قد خدوتها عند  
العدلين وهي عشرة الاف فقال له انها ثمانية الاف فذكر انوا غفلوا في  
الوزن فقال ابن الرماح لو شققت عن قبلي كنتم بعد قوتي في ذلك قال يصير يعني على هشام  
ابن عبد الله عن محمد رحمه الله انه قال لو ان رجلا استقر من رجل دابة ثم قام في غارة  
ومثودها في يد رجل انسان وقطع المعود فذهب بالدرابه لا يمين قال اخرج المعود من  
يده وذهب بها يعني خلف قال سالت محمدا عن رجل ادفع رجلا حيا به فافترق بينهما ثلاثا  
ورد عليه مائتين ثم خلف الله لم يجس من الودعة شيئا قال لا يمين بها صارت عليه  
دينه فلا يكون حاسبا للودعة وسئل ابو القاسم عن رجل ادفع عنده رجل شيئا وقال  
المودع في السر من جاك بعلامه كذا وكذا فادفع اليه ذلك فحارجه وزعم انه رسول  
المودع وسئل له تلك العلامة ولم يصيد فانه لم يدفع اليه الودعة حتى فعلت هل يمين  
قال لا يمين لانه من السر بعلامه فافعل وسئل ابو بكر عن المودع اذا قال بذهب  
الودعة في منزلي ولم يذهب من مالي شيئا قيل قوله قال لقول قول المستودع مع يمينه  
سواء ذهب من ماله شيئا او لم يذهب في قوله على بن ابي رجمهم الله وفي قوله مالك ان ذهب منه  
شيئا من المودع لا ضمان عليه وان لم يذهب منها شيء فهو من مال المودع لقول  
ذهب مالي او رهنه من احمي اذن عن قوله مالك وسئل القسمة ابو جعفر عن رجل ادفع  
ناصيا ثوبا فوضعه في خانوته وكان السلطان باخذ من الناصي كل شهر رثوة سماها  
وطيفة فوقع ثياب الودعة لاجل الوظيفة ووضعه عند رجل رهنه فكون على يمين المودع  
ودفع ثياب الرهن هل على الناصي وعلى المودع فان كان اضار المودع طابق غير  
مكره فله صاحب الثوب ان يمين قيمها ان السلطان وان طار المودع ولا ضمان على  
الناصر المودع ان كان لا يصدق على بيع السلطان من دفعه وسئل ابو بكر عن المودع

اذا قال وصفت الودعية في كان من يدي ثم قت وستره فان هو ضامن لان  
 لسانه يبيع منه قبل له لو ان سقطت مني فان هو ضامن لانه صنفه كالنقطة  
 عندي انه لو قال سقطت مني لكان عليه ولو قال ربا فاسم يبيعك من يدي فلو قال  
 ولو قال يبعثك ارض لا يبيع وسيل اولا فاسم عن امراه اودعت كتاب وصيها  
 عند رجل حمزة زوجها وامرته ان يسمه الى زوجها بعد وفاتها فبانت من مرضها واستردت  
 الكتاب من المودع فابى ذلك فله ذلك قال ان كان في الكتاب ان اقر بالزوج بحال او  
 لبعض مهرها فله ان يبيع لان ذلك ذهب عن الزوج قبل له لو كان عندها لم كان  
 له مهرها قال ان في الدعا عانة لها على الظلم الا تدرى ان رجلا لودع عند رجل سيفا  
 ثم اراد ان يأخذ منه ليضرب به رجلا فانه لا يدفعه كذا فله ان يسلب ويبيع ولو كان  
 رجل وضع صكا عند متوسط وامره بان يسم الصك الى غيره ان دفع اليه الدراهم قبل  
 للمهر فلم يدفع اليه الدراهم الا بعد مضي المدة والآن جاء دفع الصك فطلب الصك منه  
 قال ان علم يمين ان المطلوب اعطاه اعدا لم يبي في الصك كله قبل المدة او بعد  
 فيبقي المتوسط ان يرد الصك الى المطلوب ولا يدفع الى الطالب وسيل اولا فاسم  
 على ان امرأة رفع انزالها وطرحه في منزله وكانت المرأة تقول لا تطرح منزلي في  
 منزلك فجي جبهته فمرب في منزله ودفع ما كان له من خماش وترك ذلك المنزل فم  
 السلطان منزله ودفع ذلك المنزل ايضا لم لان كان منزله فربا من البدر  
 فلا ضمان عليه قبل له لما قال لا لا تطرحه في منزلك فطرحها فغير اذنها لم يبي الا ضمان  
 فان هذا حجة غير معتبرة لان حفظ الكدرس وحسنه واجب على الاكاره فادطررها في  
 موضع لا يحرقه بونه بسبب الشغل وقد طرحتها في موضع هو اخص من البدر وهو غير ضامن  
 وعن رجل دخل بدارته خان من الخانات فقال لصاحب الخان ان اربطها فاعلم ان  
 فربطها ورجع صاحب الدار فلم يجد رابته فقال صاحب الخان ان صاحبك اخرج  
 الدار به ليقبها ولم يكن له صاحب قبل هل يضمن صاحب الخان قال يضمن الى ان يخرجه صاحب  
 الدار به قبل له لم يضمن ولم يستحفظه قال قوله ان اربطها هو استحفاظ منه فاذا  
 انشأ رابته بالربط فقد احب به بالحفظ قبل قال دخل الحمام وانشأ رابته صاحب الحمام  
 بالوضع في موضع قال ليس هذا ليس استحفاظ ولا حاية بالحفظ لكن هذا استئذان  
 لان صاحب الحمام انما اخذ لاجل الخلة وانما صاحب الخان اخذ لاجل الحفظ فان كان  
 محمد ابن سلمة يقول هذا البواع في الحمام وفي كل موضع وضع الشيء بين يديه وذهب  
 من غير ان يتكلم بشي وانا اقول بذلك قال الفقيه ويقول كذا بين سلمة فاخذ ذكره  
 المسئلة في الفتاوى والله اعلم **كتاب الحبة والصدقة** الصدقة لا  
 رجوع فيها بحال اما الحبة يرجع الواهب فيها الا اذا وجد المانع والموانع سبعة القرابة وهوان

يكون

يكون الموهوب ذو رحم محرم والزوجه لانها اصل القرابة وتوف الواهب او الموهوب له  
 وهذا ان الموهوب حكا او حقيقه وخروج الموهوب عن حكم الموهوب له والزوجه المقتلة  
 متولاه من الاصل او غير متولاه من العوض ولو اراد الموهوب له ان يرجع الواهب فاحمله  
 له ان يعوض الواهب شيئا فليلا عن غير الحبة فانها مخرج الرجوع وتعود عن بعض الحبة  
 فله الرجوع فيما لم يعوض عنه ويمنع للرجل ان يعدل بين اوكاره في اعطائه والعدل في ذلك  
 المتوهم بينهم ذكره كان وان شئ في قول ابن يوسف لعنه الله حتى قول محررها الله يعطيه  
 على سبيل الموارث لانه كمثل خط الانبياء ولو اراد ان يدفع البعض ويحرم البعض  
 يجوز من طريق الحكم الا ان العدل هو الاتصاف ان يعطيه على ما ذكرنا سواء كان بعضهم  
 فاجرا او اوقافا وتبعضهم فقيرا عالما فقيها عابدا على جواب المتقدمين واما على جواب  
 المتأخرين فلا بأس بان يعطى للفقير من المتأخرين من اوكاره دون الفسقة والفجرة وسيل  
 ابو بكر الاسكاف عن رجل قال لا امرأته فولي وقت منك مهرى فقال تلك المرأة ذلك وهي  
 لا تحسن العربية قال لا يكون فيه قبل ارايت لو ان رجلا قبل له عهدك حرقة ذلك  
 وهو لا يحسن العربية قال لا يعنى عهدك قال الفقيه وعندي انه لا يعنى العهد ان كان  
 الرجل معروفا بالرجل على لغة العربية ولو قال لعبدك انت حر ولا يعرف ان هذا  
 القول عتق قال العتق بيع في القضا واما في بيمه وسيل الله تعالى فانه لا يعنى وكذلك  
 هذا في الطلاق وقد ذكرنا في باب الطلاق وسيل ابو نصر عن رجل قال اجمع  
 يا امك له اطلاق قال لا هذا ليس بقرار ولكنه هبة ولا يجوز الا بالبيع لو قال اجمع  
 ما اعرف الى وبيد الى اطلاق فهو اقرار وسيل الفقيه ابو جعفر عن رجل قال  
 لرجل هذا العبد لك يكون اقرارا وهبه قال لو قال يا فاسم ابي تراسه يكون  
 اقرارا ولو قال ان يراي يكون هبة ولا يجوز الا بالبيع وسيل ابو القاسم سميت  
 الدار به لعله فاخذها انسان فاصلمها لمن يكون قال ان يبيعها وقال من سا فلما اخذ  
 فاخذها انسان فمى له وان يبيعها ولم يقل شيئا فمى على ملكه وفيه ان يستردها  
 حيث وجدها قال الفقيه اذا قال لعموم يعلو من من سا فلما اخذها فاخذها  
 رجل جازوا رهبة له بالاسم حسان وكانا لعلسان ان لا يجوز كان الموهوب  
 محمول وفي الاستحسان يجوز ان وقت البعض انه صار معلوما بمنزله رجل وهب  
 ديناه على رجل وقال ابو بكر لو ان امرأة ماتت لزوجها وهبت مهرها لم يكن على ان كل امرأة  
 تتزوجها على رأي فامره يدي فان قبل الزوج من ساعته جازت الحبة ولكن الزوج ان لا  
 يجعل امرها بيدها وما وهذا بمنزله رجل اوصى امره بان يعين اسمه على ان لا تزوج خافا  
 قبلت عتقت فان تزوجت بعد ذلك لا يجب عليها شي وقال ابو بكر لو ارادت المرأة ان تبيع  
 لزوجها مهرها ولا يبرار زوجها عن ذلك فانها تصالح عن مهرها مع رجل على لولوه او على شئ اخر  
 سوا من دفعها ولا ينظر الى ذلك التي فاذا اخذت ذلك برى المزوج ثم تبيع مهرها ثم تنظر

سياتي في كتابها في قول  
 كذا في قول ابن ابي بكر  
 قال عتقت فمى على ملكه  
 في قول ابن ابي بكر  
 قال عتقت فمى على ملكه  
 في قول ابن ابي بكر  
 قال عتقت فمى على ملكه

الألوكة

الى اللؤلؤة ثم ردها بخبرها والروية فتعود المهر على الزوج على حاله قال لفرس بن يحيى في رجل له  
 عند رجل درهم فقال له امرها في حوائجك فهو قرض قال كان عند حنطة فقال له  
 كل فان ذلك له هبة وسئل النخعي ابو جعفر عن رجل منع امراته من المصرا الى ابوها  
 وهي مريضة فقال لها ان ذهبت لي مبرك بعثتك الي ابويك فقالت المراه افضل لم فردها الي  
 اليهود ووهبت له بعض مهرها واوصت بالعقب للفقراء او غيرهم وتجد ذلك لم يعفها  
 الى ابوها ونفها ما لحال هبتها قال الهبة باطله ولها ما طلبة المهر قال النخعي كان  
 يترزله المكروهة في الهبة وسئل ابو بكر عن امرأة كانت لزوجها وهبت منكم مهر  
 ان لا تظلم فصرها بعد ذلك قال الهبة فاسده وان قالت على الا تظلم في حازت الهبة  
 وان ظلمها بعد ذلك فكل له اي شي اعز في بينهما قال ان كله ان شرط فضا رت الهبة  
 معلقة بالشرط وان قالت على ان فهو معلق بالقبول واذا قبل الوحل وقعت الهبة  
 جائزة الا ترى ان رجلا لو قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار كان طلاق ما لم تدخل  
 الدار ولو قال انت طالق على دخول الدار يقع الطلاق اذا قبلت فذلك هذا  
 قال النخعي رحمه الله في الفصل الاول لم يقع الهبة ضررها اولا لم يضرها وفي الفصل  
 الثاني اذا قبل وقعت الهبة جائزة ضررها بعد ذلك اولا لم يضرها وسئل بعضهم  
 عن شريك قال اصددها لصاحبه وهبت منكم خض من الدرع فرد على رأس مالي فرد عليه  
 ثم اراد ان يطالبه بالدرع قال ان كان المال قائما عن سبيلك ولم يقبضها حتى وهبه فالهبة  
 باطله وسئل ابو بكر عن الصبي اذا عمل من الحسنات قبل ان يجري عليه العلم فتوايه  
 له ام كابويه قال لا ثواب له ولا يكون كابويه شي لانه ليس بالانسان الا ما سعى الا ان يكون  
 لوالده في ذلك تعلم وارشاد فله ثواب تعليمه وارشاده وقال علي ابن ابي حمزة  
 لا يويه لانه ليس بموكل للفرارض ولو صدقت عن الميت او دعي له فانه يعمل اليه  
 لانه روي في بعض الاخبار ان الحى اذا صدق عن الميت بعث الله تعالى ذلك الي  
 الميت على طبق من نور وورد هذه المسئلة في الفتاوى **كتاب**  
**الاقراء** الاصل ان اقراء المقر على نفسه صحيح وعلى غيره لا يقع واصل اخوان جهالة  
 المقر له منع صحة الاقراء نحو ان يقول لزيد على الف درهم فلا يصح الاقراء لان  
 زيدا في الدنيا كثير الا ان يعين وكذلك جهالة المقر منع صحة الاقراء ايضا نحو ان يقول  
 لك علي اصدنا الف درهم لان المقر له مجهول او اما جهالة المقر له لا يمنع صحة الاقراء  
 والبيان في ذلك ان المقر له هو المجهول فاليه بيان فان بين شي ثبت ذلك دينافي  
 الذم مع بيانه قبل ذلك او كثر ليصر ذلك في ذمته ان صدقة المقر له على الامر  
 وان كذبه قال لزيد فلو لم يبع بمسئته وعلى المقر له البيه على الزيادة ان ادعى الزيادة  
 وان ادعى عليه دين اخر غير ما اقربه وورد عليه اقراء استألف الرعوى ورجل ما  
 بين كان الاقراء يريد بالرد وعليه البيه بما به عليه او كلفه وان بين شي لا

ثبت

ثبت دينافي الذمة فلا يقبل منه نحو ان يقول لفلان على حق ثم قال عنت به حق  
 الاسلام او كفا من ترابا وعينه ومن اقرب من في مرض موته لا يجزي جارا قراره  
 وان اتى ذلك على جميع ماله وهو بعد على الخيرات والوصية الا انه يخرج عن دين  
 للصحة ودين الصحة ما كان بثبوته بالبيه لولا قراره حال الصحة ودين المرض هو ما كان  
 بثبوته باقراره في مرض موته واما ما كان بثبوته بالمعاشه فهو ودين الصحة سواء ولو  
 اقراره في مرض موته لعين او دين او هبة له هبة او ادعي له بوصية لم يجز ذلك  
 وان لم يكن عليه دين الا باجازه سايرا الورثة الا ان يجزلا امراته مهرها صدي الي  
 تمام مهرتها ولا يقيد في ثمن الزيادة لان القول قولها الي تمام مهرتها من غير  
 اقرار الزوج فذلك صدق قال في اقرار الاصل اذا قال اقبل الف التي عندك  
 ساعطيكها او اقدر فانزها او اتعدها كان اقرارا بالمالك ولو كان ثمن او اتعده  
 لم يكن اقرارا ولو كان عدا كان اقرارا والاصل انه اذا خرج الكلام على طريق الكفا  
 عن المال الذي تقدم دعوى المدعي فيه فانه يكون اقرارا وما لا فلا ولو قال  
 اجل العظماء علي او ابني برجل منهم (منه) له هو اقرار ولو قال ابرأني منها او  
 حبسها لك او عيبتها لي او صدقت بها علي فهو اقرار منه بالمالك وفي ثواب اقرار  
 رحمه الله لو قال اخبرني عندك الف درهم فقال المدعي عليه غير واحد هو اقرار منه  
 بالمالك ولو قال ما احسن ما يقول اقول لا تفعل اذا ادعيت اليك اقول رحتي افع  
 صنفه وفي ذلك كله اقرار او رد هذه المسائل في الاجناس مصنفه ولو قال  
 لوليل لفا رسيه تراب من بيتي درست ثم قال عنت ليعولي سمحه الميزان  
 يعني لك على حجر الميزان عشرون درهما قال ابو بكر حين سئل عنها لا يصدق ان  
 الناس لا يكون سلاما فان فيه وسئل ابو بكر عن رجل قال جميع ما تعرفني  
 او جميع ما بينت الي هو فلان قال هذا اقرار منه وكذا قال جميع مالي او جميع ما  
 اسلكه لفلان فهو هبة ولا يجوز الا بالسلام وسئل عن رجل اقرني هبة فعقله  
 ودينه ان كل شي له هو فلان او جميع ما عندك هو فلان قال ابو بكر هذا هبة فان لم  
 اليه جاز وان لم يسلم لا يجز عليه ولو قال جميع ما في بيتي فلان قال ببيع فاسد  
 جميع ما في بيتي من فلان جاز البيع ولو قال جميع ما اسلك بعت من فلان قال ببيع فاسد  
 قال لبراهيم ابن يوسف وسمعت ابا يوسف يقول في رجل مات وترك اخوين فاقرا صهر  
 باخ وانكر الاخر قال في قوله ابي حنيفة رضي الله عنه يعطيه نصف ما في بيتي وفي قوله  
 ابن ابي ليلى رحمه الله يعطيه ثلث ما في بيته فاذا اقر صهره يدين وانكر الاخر في قوله  
 ابي حنيفة رضي الله عنه يترزله جميع ما اقربه في حصته وفي قوله ابن ابي ليلى رحمه الله يتر  
 النصف قال النخعي اذا اقر في قول اصحابنا جميعا باخذ نصف ما في بيتي وفي  
 قوله الشافعي رحمه الله لا يأخذ منه شي وفي قوله ابن ابي ليلى باخذ منه ثلث ما في بيتي ويقول

الفرق بين دين الصحة  
 ودين المرض

الفرق بين المصدق اذا  
 قال جميع ما تعرفني  
 وجميع مالي او اقراره  
 يكون في الاقرار اقرارا  
 وانما في البيه

اصحابنا رحمهم الله ما أخذوا اذا اقرأوا من كتاب الله ما قالوا انما نأخذ منه  
 جميع الدين والاختيار عندي انه ياخذ حصته ويقولون انما نأخذ ما نريد  
 وما نريد من الدين انما نأخذ ما نريد من الدين انما نأخذ ما نريد  
 وهذا القول انما هو من الضرر ان سماعة عن ابي يوسف رحمه الله في رجل  
 قال لفلان علي درهم اضاعه فاضاعه بثلثه سب دراهم كان الدرهم ثلاثة  
 ومضا عفة مثله فاضاعه بثلثه سب دراهم اضاعه فاضاعه فاضاعه  
 ثمانية عشر لان اضاعه الدرهم سبعة ومضا عفة ثمانية عشر ولو قال الرجل  
 للرجل لك علي عشرة دراهم الا ثلاثة دراهم ثمانية دراهم لانه استثنى درهمها  
 من المستثناة فبقى درهمان ثم استثنى الدرهمين من العشرة فبقي ثمانية دراهم  
 والاستثنى من المستثنى الحاق بالمستثنى منه والمستثنى منه كان سبعة والحقنا به  
 درهم فصار ثمانية وهذا كما قال سحابة وقال في الاك لو طامنا لمجربهم اجمعين  
 الامانة فاستثنى ان لو ط من المالكين واستثنى امرأة لو ط من امة والحق بالمستثنى  
 ولو قال له علي عشرة دراهم الا تسعة دراهم فانه ينظر الى المستثنى  
 للاخر وسود درهم واحد فاستثنى من الذي يليه وتسعة دراهم فبقي منها درهمان  
 ثم استثنى الباقي من الذي يليه وهو خمسة دراهم فبقي منها ثلاثة دراهم  
 ثم استثنى الباقي من الذي يليه وهو ثلاثة دراهم من الذي يليه وهو تسعة دراهم فبقي  
 اربعة دراهم ثم استثنى الباقي من الذي يليه وهو اربعة دراهم فبقي تسعة دراهم فبقي  
 الحكم على هذا القياس اذا دخل استثنى في استثنى وان طامنا لو طامنا بوجيفة رضي الله عنه  
 في العلم اذا قال احتلت بآجال امرة فانه وفيها عليه لعقد وهو بمنزلة  
 الجارية المشككة في حضنها اذا قلت حضرت روي هشام عن محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة  
 انه لا يقبل قوله وروي الحسن قال قلت لابي يوسف رحمه الله لو ان رجلا قال لعبد  
 اذا احتلت فانت حرة فاحتلت وذلك منه شكك قال نعم بمنزلة قوله لا منه  
 اذا حضرت فانت حرة ذكر هذه الروايات الثلاث في العيون ومن اقر بدار  
 او صيغة لاخر واراد المعرلة ان يجب له على المعرلة ان يسلم اليه فالحق له  
 له في ذلك ان يعرل ان جميع هذه الدار او الصيغة او غيرها في يد مضمونة عليه للمعرلة  
 وتسليمها اليه ويجب تسليمها اليه تسليمها بلا منازع ولا مدافع ولا فقيمتها  
 فخذها جاز قال سلمها اليه والا فعليه قيمتها ولكن القول في القيمة قول الفقهاء والاصحاب  
 والاحوط ان بين قيمتها قبل تسليمها اليه او بعد تسليمها اليه وعلى هذا اذا لم تكن الدار  
 في يد جارية وجبت عليه قيمتها ولو اراد المعرلة ان يرجع على المعرلة الاستحقاق  
 بالمعركة من جهة فالحق له ان يعرل المعركة في اقره له من قبله وسببه او من  
 قبل رجل او حال معلومين سماع فان ذلك جائز ويجب عليه الدرك ان دفع الدرك في

الادوية

المعركة

المعركة او في شيء منه من ذلك من قبله وسببه من فلان ومثاله الكتاب فيه من  
 فلان فلان جميع الذي تدركه في هذا المحدث او في شيء منه من ذلك من قبله وسببه  
 ومن قبل فلان وسببه ان يحلص فلان من جميع ذلك كله وسببه منه او يرد عليه قيمته  
 فان اخذ العير المحقق فمضاه فمضاه عليه واجب له واما اذا اراد من الدرك من  
 الناس كلام فقد ذكر الطحاوي عن عيسى بن ابيان قال اقبلت في عمار كان في ايرنيا  
 ان اقرنا به لرجل يطلب مناها في الدرك فيه فاجبنا له الى ذلك من قبله وسببه  
 فابى علينا الا ان يعينه له من الناس كلام فذكرت ذلك لمحضر من الحسن ان اجبته اليها  
 ساء وصنعتهم لم على ما طلب كان الضمان بطلا فالا بوجه هذا امر هذا لا صواب  
 ان ضمان الرجل عن غيره بما يجب عليه اذا ضمن ما هو مضمون على المضمون عنه للمضمون  
 له واذا كان بخلاف ذلك كان ضمانه بالطلا وليس هذا كما لو ضمن عن واحد بعينه لانه  
 اذا اقرانه اخذ بغير حق وضمن له كان ذلك ضمانا ما ذاب له على جل بعينه وقدم  
 احمد بن محمد والخفاف ضمان الدرك من جميع الناس ذكرانه يورث في القباله عقيب  
 قوله من قبل فلان وسببه ومن قبل الناس كافة ولا يلحق به فان اخذ بغير  
 حق ضمانه عليه واجب فان هذا الاقرار يكون له عليه فلا يصح ضمان الدرك  
 الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله وقد يكون جواب من ذلك لسبب اخر  
 فيكون هو باعيا او ضامنا له عن بايع او شفعوا عليه او ضامنا عن مشفوع عليه  
 ويجوز الضمان على احد هذه الوجوه قال الطحاوي رحمه الله وليس في هذا كبير  
 احتياط لانه لا يرجع المضمون له الا بما يقول له الضامن فان قال الضامن كنت  
 بايعا بدهم او كنت ضامنا عن بايع كان باعه بدهم لم يدرعه الا الدرهم مع  
 انه ربما يستخلفه بالله لسبق ان اقراري هذا انك حتى وان كنت بايعا او ضامنا  
 على قوله من يري ذلك فلا عليه اكلت عليه واذا كان لرجل مال على رجل فاذا اراد ان  
 يعرل المعرلة بذلك لعيره جاز وقد ذكرناه بشرحه في باب المدانيات وان كان  
 الاكرس لرجل على رجل مبيع واراد ان يحل المال عنده فحينئذ فالحق له لو  
 المال ان يشترط حوله الاجل عنه فاحضر المبيع ويقول علي انه متى اجل مبيع من الخمر  
 المساء فاذا دخلت محال في تخم فجميع المال عليه حال وانضمم باطل واذا اقر بصير  
 المال حالا لم يدون ان يقول لو لم المال افاخر بمي يوحا او يوسن او لانه  
 فالمال حال لا يجل المال ساعة اخر لانه اذا لم يقل هذا فالحال المبيع واخر ساعة  
 حل المال كله **كتاب الاشربة** قال الفقهاء اشربة  
 الاشربة على خمسة اوجه هو حلال بالاجماع وهو العصير من ما العنب ما دام  
 حلوا وكل شراب لم يعض عليه ثلاثة ايام وهو حلال لا يسكر والمثاق في وجبه  
 حرام بالاجماع وهو الخمر بعينها لا يجوز بالاجماع التداوي بها ولا يجوز بيعها وكفورها

والجيلة

مستحبهم ومن شرب معدا يصل الي جوفه حذرا من جلدته ان كان حرا وان كان  
عبداء فاربعت جلدته واذا اصاب الثوب منها او ليدل اكثر من قدر الدرهم منع جواز  
الصلاة ولا تسكن في كل شراب في وجهه هو حرام عند اصحابنا خلافا عند بعض الناس  
وهو ان العنب قد طبع على الصف او قل وقد اشتد فان في قولنا علمنا انهم الله لا  
يجوز شربه وهو قول عامة فقهاء الاصناف وقالوا ليسوا الذين يجوز شربه فيما دون  
السكر غير انه اذا شرب المطبوخ اذني طبخه لاحد عليه لا خلافا لعل في شربه ولا  
يكفر مستحله واذا اصاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم منع من ادا العتلا في  
في رواية وفي رواية ما منع ويجوز شربه عند ابن حنيفة رحمه الله ولكنه يكره وعند  
لا يجوز وفي وجهه هو حلال عند اصحابنا رحمهم الله حرام عند بعض الناس وهو العصير  
الذي جعل في الشمس حتى ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ما وطبخ حتى ذهب ثلثاه ويبقى ثلثه  
وسبيل ابو بكر قال لا بأس به وهو غير له طبخه بالنار وروى عن ابن حنيفة رحمه الله  
انه سئل عن هذا فقال لا بأس به طبع اوله يطبخ ولكن عوج باخذ ذل وهو ان يطبخ  
الخاتبة باخذ ذل ويجعل فيها العصير وبعض على ذلك فدية ولم تستد وهو بحالة لا يسكر  
فلا بأس به وكوفي بعضهم وهو سنيان الثوري والقتوي على ما قاله اصحابنا رحمهم  
وفي وجهه اختلاف بين اصحابنا رحمهم الله وهو نبيذ النمر او نبيذ الزبيب اذا طبخ  
اذني طبخه ثم اشتد او اخذ نبيذ من الشعير او الذرة او التفاح او العسل او غير ذلك  
من المحبوب والفواكه واشتد وهو مطبوخ فانه يجوز شربه جميع ذلك دون السكر  
عند ابن حنيفة وابي يوسف رحمهم الله اذا اراد به استمر الطعام ولم يرد به المصير  
وقال محمد رحمهم الله لا يحل شربه قبله وكثيره حرام وهو الاحمياط ولو اراد بذلك  
الاهل لا يحل لا اتفاق ذكر في الفتاوى قال ابو بكر يعني ان داود بن عباس اجلس  
الغفم بالطعام فبينما هم يطعمون وفيهم نضوب يحيى فسقى من الزبيب فتناوله لعير  
وشربه فلما راي داود ذلك امر بان يخذ مجلس الشراب فلما فرغوا من الطعام  
اراد منهم ان يقدموا الي ذلك المجلس فاشنع لعير فقال انه حرام فقال داود  
سبحان الله يا ابا بكر شراب واحد منها حلال ومنه حرام فقال بي ههنا ثلثا وثلثه  
بالحاجة اليه لاستمر الطعام ومنه يكون التناول وهو حرام واذا اخطأ العصير  
بالما فطبخ فان كان الما يذهب بالحقين او لا فانه يطبخ حتى يذهب الما كله ثم يطبخ حتى  
يذهب ثلث العصير ويبقى ثلثه وان كانا يذهبان معا فانه يطبخ حتى يذهب ثلثا  
الجملة ويبقى ثلث الجملة وهذا اذا اخطأ بالما قبل الطبخ فاما اذا طبخ العصير او احتج  
ذهب ثلثاه وسبق ثلثه ثم خلط بالما وتركه حتى غلا واشتد فانه يحل شربه ذكره القائل  
في شرحه ولو طرح في الحمر المذابة الملح حتى صار مزيا فانه يحل في ظاهر الرواية  
وروي عن ابن يوسف رحمه الله انه قال ان كانت الغلبة للحمر حل فطهر وان كان الغالب

الملا

ذلك والمحل لا يحل ويكون نجسا. ولو صارت الحمر خلا ودخل فيها بعض الجوضه ولكن  
فيها بعض المارة فانها لا تكون خلا في قوله ابن حنيفة رضي الله عنه حتى يذهب المارة  
كله وعند ابن يوسف ومحمد رحمهم الله بتدليل الجوضه على ان اصلها من اصل ابن حنيفة  
رضي الله عنه ان بتدليل الغير من العصير الى الحمر لا يصير حراما فذلك بتدليل الغير من الحمر  
الي الحمر لا يصير حراما وعندهما بتدليل الغير من العصير الى الحمر لا يصير حراما فذلك بتدليل  
الغير من الحمر الى الحمر لا يصير حراما. ومن كانت له شاة فشرت حمر او سقاها حمر اشهر  
دجها من ساعته لم يحرم بذلك لحمها ولكن يكره. وان ذبحها بعد يوم او اكثر لم يل من غير  
كراهة وتوبلت الخطية بالحرف فانها تغسل واذا جفت وطخت فان لم يوجد منها طعم الحمر  
ولا راحيتها حل اكلها وان كان يوجد ذلك منه لا يحل اكلها وكذلك حكم سائر النجاسات  
اذا اصاب الخطية فهو على هذا. ولو صبغت الحمر في الحلة فانه يוכל سوا كانت الغلبة  
للحمر او للحل بعد ان صار حامضا في ظاهر الرواية وروى عن ابن يوسف رحمه الله انه  
قال ان كانت الحمر في الغالبه فذلك وان كانت الغلبة للحل فلا يل له والله اعلم

### كتاب الوقف

الوقف هو حبس الاصل والصدق بالانفع  
وهو غير لازم عند ابن حنيفة رضي الله عنه حتى لو وقف داره او ارضه في حال صحته لا يجوز  
وان اشترط التابيد وسلم الى المولى يجوز معه ويكون ميراثا عن الوافد وعند ابن  
يوسف ومحمد رحمهم الله الله الوقت جائز في الاحوال كلها الا انها اختلفت فيها بينهما فقال  
ابو يوسف رحمه الله يجوز ما عا كان او مقوما سلم الى المولى اوله سلمه اشترط  
التابيد اوله بشرط وقال محمد رحمه الله لا يجوز الا ان يكون مقوما ومخرجا من يد  
وسم الى المولى وان بشرط فيه التابيد وهو ان يجعل اخره الى سبيل حتى لا  
ينقطع ابد والحق له في جوان الوقف ولزومه عند ابن حنيفة رضي الله عنه ان يقف  
ارضه او دار في حال حياته وجعل وصيه بعد وفاته فجوز من ثلث ماله ولو وقفا  
في مرض موته ولم يجعل وصيه بعد وفاته فهو كالوقف في حال صحته في ظاهر الرواية  
وروي الطحاوي عن ابن حنيفة رضي الله عنه انه يجوز كالوصيه بعد وفاته. ولو وقف  
في حال صحته ولم يجعل وصيه بعد وفاته تخاف الوقف ان يبطل فاض يري قول  
ابن حنيفة رضي الله عنه فاذا ان لا يبطل والحق له ان يغير بعد الوقف ان يفت  
الى قاض من القضاة فابقي الوقف وحكم بعبثه فانه يصير وقفا جائزا لا اتفاق ولم  
يل احد ان يبطله فان تحقق تلك الخصوصية في مجلس الحكم وقضى القاضي جواز ولو  
ثم يغير بذلك على ما ذكرنا يكون الخط واحسن فيها بينه وبين ربه وان لم يكن تحقيق  
الخصوصية في مجلس الحكم ان حكما بين الوقف والمولى حكما وصيا بحكمه وسر  
فيحكم بينهما فيمنعه عليهما ثم يكتب بحز القباله وقد حكم حاكم عدل نافذا الحكم  
جواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية صحته حرت بين حصتين

في مجلس قضائه لما كان هذا الوقت الرجوع في ذلك فحكم عليه بجواز في مسئلة  
 حصته بحضرة اخذ القول من يري حوازه ولزومها من على الائمة وفي السامر  
 الكبير لو جعل فريسا له حبا على القصور ولا نفقه له لا بأس بان يواجر في قدر  
 نفقته. ولو جعل دار مسجد فصل في ذمة جماعة باذان واقامة مدة ثم حارب  
 ما حوله واستغنى الناس عن الصلاة فيه صار ميراثا عنه في قول أبي حنيفة وكبر  
 رحمهم الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصير ميراثا وهو مسجد الى يوم القيمة قال  
 محمد رحمه الله في نوادر هشام اذا حارب المسجد حتى لا يصلي فيه فله في بناءه ان شاء  
 ادخله في داره وان شاعه وفي السمر الكبير ان حارب القرية التي فيها المسجد  
 فلا يصلي فيه اصد فلا بأس ان يخرجه صاحبه ويبيعه لمن يجعله مزرعة ويأخذ ثمنه  
 ويأكله أو يجعله مزرعة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز وروي ان محمدا رحمه الله  
 على مسجد حارب فقال هذا خربة من خزبات أبي يوسف رحمه الله ذكرها في نوادر  
 فالحليلة في جواز بيعه بالانفاق حكم الحاكم على ما ذكرنا. **وقف** النقول لا يجوز  
 الا اذا حله بماله وبما يوافق الرضا ووقف بغيره عيبا لمصالحه وشرط ذلك  
 في الوقف فيكون ذلك وقتا مباحا او جرت العادة كما اذا وقف المرو والعدوم لحضر القصور  
 او وقف الخبازة او شيئا بالخبازة والمصحف. **ولو وقف** الامتار التي لا يجوز فريسا  
 واسمائها. **ولو وقف** داره حبا في سبيل الله تعالى لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله  
 ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله ويجوز بيع ما هرب منها أو صار حاله ينفق لها  
 ويرد عنه في مثله وقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا وقف ما لا من اماله لبناء القناطر  
 او اصلاح الطريق او حفرة القصور او اتخاذ السقايات او لشرا الاكلان لغفرا  
 المسلمين لا يجوز بيعه لا يزول ملكه عنه ما لم يحكم الحاكم بجوازه. **ولو وقف** اصلاح  
 المساجد جاز وفي نوادر هشام اذا قالنا وصيت بثلث مالي للمسجد قال ابو يوسف  
 رحمه الله هو باطل الا ان يقول ينفق على المسجد وقال محمد رحمه الله هو جائز وفي حيا  
 الاصل قال ابو حنيفة رضي الله عنه اهل الحلة ان يهدوا المسجد ويكبدوا بناءه وينفقوا  
 الخبازة ولما وليت القناطر اودها الناطق في اجناسه قال. وهذا اذا لم  
 يعرف للمسجد باني فاما اذا عرفوا بانيه فهو اولى بذلك وفي **وقف** الاضار  
 الرجل جعل المسجد لله تعالى فهو احق بالصلاة فيه والامانة والاذان وولن  
 وعشرته اولى من غيرهم وذكر في ايضا ارايت الدرهم ينفق الرجل والطعام  
 ما يكال او يوزن جاز ذلك. **ومرغ** الدرهم مضاربة فيصدق بربحها في جوه الخمر  
 من الوجوه التي وقف عليه وفي الطعام بيعا ويدعى عنه مضاربة في حكمه حكم الدرهم  
 وفي التوسط لمحمد ابن مقاتل قال ابو يوسف جاز الوقف على رجل بعينه وادامته  
 الرجل الموقوف عليه يرجع ايرثته الوقت فيكون ملكا له وفي نوادر أبي يوسف

رواية ابن ساعدة اذا وقف على نفسه لا يجوز وقال ابو يوسف جاز وفي ابوامرارة كان ابو  
 يوسف يقول اول لا يجوز الوقف الا مؤبدا ولا يجوز على رجل بعينه ثم رجع وقال جاز فاذا  
 مات الموقوف عليه رجع الوقف الى المساكين. **واذا جعل** حاله صدقة على ان عليها له  
 ما عاش وان ينفق على نفسه وعياله جاز الوقف والشرط جميعا فاذا انقضوا صار  
 للمساكين وان لم يكن اخرجه من يد. وفي وقف الاضاركي لو قال ارضي هذه صدقة  
 موقوفة لله تعالى ابدى يجري عليها ما عشت ولم يرد على ذلك جاز وادامته هو جعل  
 في الفقرا وفي وقف هلال لوقد ارضي هذه موقوفة على ان غلها لي ابدى ما عشت يجوز  
 ولو قال ثم بعد ذلك ولدي وولدي ولدي وسلم ابدامتنا سلوا فاذا انقضوا هو على  
 المساكين جاز ذلك على ما روي عن أبي يوسف رحمه الله قال لا نفقه رحمه الله وشرائح  
 بلخ اخذوا يقول ابو يوسف رحمه الله وبه نأخذ. **وان شرط** في وقفه انه بالخيار في بيع  
 ذلك الوقف وان تجل عنها في وقف افضل منه جاز وله بيعه ذكره في الصدقة  
 والزكاة والامان اصلا ولم يذكر من بيعه وذكر الاضاركي له الشرط لكن يبيعه  
 باذن الحاكم ويتبع الحاكم اذا دفع اليه ولا تنفع في الوقف ان ياذن له في بيعه اذا  
 رآه. **وان مات** الواقف ولم يبيع لا يجوز لمن له بيعه بيعه. **ذكر** هذه المسائل في اجنا  
 الناطق في ذكرنا ان المصدق والواقف لو اراد ان ينفق على نفسه ما عاش او سكن  
 ما عاش او سكن ما عاش فهو مختلف فيه **فالحليلة** في جواز حكم الحاكم على ما ذكرنا  
**وحليلة** اخرى احسن منه وسوان كتب في صك الوقف بعد شرطه ذلك على ان هذا  
 الوقف ان يتولى هذه الصدقة بيده ما عاش وعلى ان له ان يصرف من غلاتها وشرائح  
 في سبيل الخير ووجوه البر فيها احب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاؤا  
 مشا وهي صدقة موقوفة على حالها فاذا ماتت فخذ الصدقة نافذة على سبيلها  
 الموصوف فيه يجوز صرفها الى نفسه على ما سرحنا ذكرها الحاكم احمد السمرقندي في  
 شروطه. **وسئل** الفقيه ابو جعفر عن ارض وقف بجنب المسجد والوقف على المسجد  
 فاذا دارا ان يزيدوا من الارض في المسجد قال ويجوز وينبغي ان يغلو اذ كان الحاكم  
 وعن رجل باع ارضه قال اني كنت وقفها واقام البينة قال لا تقبل بينته  
 وينقص البيع بمنزله فهو دهنه ولا على عمن الجارية تقبل البينة بعد دعوى مالك  
 النفقة وبه نأخذ وقال بعض الناس ان الشهاد لا تقبل لانها لا يبيع متفاض في دعواه  
 وسئل عن يربيت بالاجر في قرية على شارع خربت القرية وانقرض اهلهما  
 وعند هذه القرية قرية اخرى وفيها حوض يحتاج الى الاجر لا يجوز ان يأخذ الاجر  
 من تلك البيرة وينفق في الحوض قال فان كان يعرف الذي يبيع يبيع فقد رجع الى  
 ملكه وان لم يعرف صاحبه ففي كالمقطعة يصدق بها على انسان ثم ينفق في الحوض  
 فهذا هو الحليلة اذا ارادوا صرف مثله الى غير مرفه. **وسئل** عن جازوت وقف

وتجارته لاخر فابى صاحب العمار ان يساخره باجر مثله قال ان كانت العمار لو رقت  
 فانه يساخر ما كثر من يساخره صاحب العمار فكلف برفع العمار وبواجر من غيره  
 وان كانت لا يساخر بذلك تركت في يدي الاول بذلك الاجر وسئل ابو القاسم عن  
 رجل وقف صنعة ايجوز ان يعطى لها من الوقف مقدار حاجتها وكفايتها  
 في صحة العقل والبدن فالأفضل للعلم والى ان يعرف اليه مقدار حاجتها وكفايتها  
 وسئل عن رجل له دار فيها موضع مقدار بيت وقف ولم يصل الى الموقوف عليه  
 من غلته فترى صاحب الدار ان يساخره من طول به ما العول فيه قال اذا كان لهذا  
 الموضع مسلك الى الطريق الا عظم لم يجز ان يواجر من طول به لئلا يندرس ابر الوقف  
 وسئل الفقيه ابو جعفر عن حجرة موقوفة على مسجد فالتس جايبة المسجد من طريق شارع  
 جنب المسجد وذلك الماشقة هل يجوز صرف غلة الحجرة الى عمارة النهر ليرفع النهر عن حائط  
 المسجد قال ان كانت الحجرة على عمارة لا تزيد على قيمة العمار التي فيه جاز ان يعمد من  
 غلة المسجد ولهم ان يمنحوا اهل المجرى من الاستفاعة بالنهر حتى يعطوهم قيمة العمار تعرف  
 ذلك الى عمارة المسجد وان شا اهل المسجد قدسوا الى اهل النهر صلاحه وان لم يملحوه  
 حتى يهدم حائط المسجد او انكسر صحنوا قيمة الهدم وسئل عن وقف على اغراس استولى  
 عليه رجل لا يمكن انتزاعه من يده وادعى عليه الموقوف عليهم على ارضهم انه باع من يده  
 فسلم اليه ويومئذ ارادوا تخليفه قال لهم ان يخلعوا على دعواهم فان كل من يمين  
 اوقاف عليه المينة فقص عليه بمنتهى فليست به صنعة اخرى فيكون على سبيل الوقف  
 الاول وسئل عن وقف على قنطرة على رادي فبئس الوادي فصار الى شعبه اخرى  
 من ارض تلك المحلة واجتمع الى عمارة قنطرة اخرى على هذا الوادي الجديد واستغنى  
 الناس عن القنطرة الاولى فهل يجوز صرف غلة الاولى الى الثانية قال ان كانت  
 القنطرة الثانية للعمارة ولم تكن القنطرة الاخرى للعمارة غير ان اقرب اليها جاز صرف  
 الغلة اليها وسئل ابو القاسم عن رجل قال هذه الحجرة للمسجد قال لا تصد للمجد حتى  
 سلم اليه قيم المسجد وسئل عن رجل ادعى كوما في يدي رجل وزعم المدعى عليه  
 انه وقف الكوم وليس للمدعى البيعة هل يجب للمدعى على المدعى عليه الميراث قال اذا اراد  
 ان يخلقه لياخذ القيمة ان كل من يمينه ان يخلقه وان اراد ان يخلقه لياخذ الكوم  
 ان يخلع عن الميراث فليس له ذلك وسئل ابو بكر عن رجل وقف صنعة له وانه على ذلك  
 جماعة كتب وصفا واحظا في كتيبه الحدود وثبت من كان وحسن خلافا كان  
 قال ان كان الحدان غلظا فيها في ذلك الجاني ولكن بين ذلك الحد وبين ذلك  
 الصنعة ارض او كوم او دار اخر غير هذا الواقف قال وقف جائز ولا يدخل ارض غيره  
 في الوقف وان كان الحد الذي يمسى ليس بواحد في ذلك الجاني ولا يبعد منه فالوقف  
 باطل الا ان يكون صنعة معروفة مشهورة مستغنية عن الحد فيجوز الوقف

وسئل ابو بكر عن مريض قال ان كنت متولي حائوث وقف على الفقراء او كنت اسما لك  
 من غلته كذا الوهم انك اودى زكاة مالي فداو ذلك من تركي ان يكون لك من غلته او من  
 حيلة المال قال ان صدقه الوارث ففي الوقف يعطى من جميع المال وفي الزكاة من  
 الثلث وان كذبته الورثة فكله من الثلث والموصى ان يخلع الوارث بالله ما يعلم ان ما  
 اقربه مما اسند لك من غلة الوقف انه فعل فان حلف جعل من الثلث وان حلف عن الميراث  
 جعل من جميع المال لان الوقف له طالب والزكاة لا طالب لها ولكن الوقف مأمور  
 لقوم معلومين يحتاج الى تصديق الورثة قال الفقيه رحمه الله وقد قال بعضهم  
 ان الجواب فيها واحد انه من الثلث لا من بقول لسان بعينه الا يري انه لو اقر  
 انه كان له مال السابعة واستهلكه ولم يورث كانه فانه يورث من ثلثه وان كان له  
 طالب فكل ذلك هذا وخاصة على قول ابو يوسف رحمه الله لانه قال في كتاب الاقارب  
 ولو ان رجلا قال هذا المال عذري لقطعه فانه يصدق من ثلثه وسئل عن فيهم  
 وقف ادخل وقف عا في آخر الوقف ليرجع في غلته قال يجوز وله ان يرجع في غلته  
 بقيته بمنزلة من انفق ماله من الغلته على اليدين فله ان يرجع في مال اليدين فكل ذلك  
 الوقف والوجه له ان يبيع الجزء من اخر ثم يشتريه لاجل الوقف فاما بعد ما دخل  
 الجزء في السقف فلا يجوز بيعه بعد ذلك وسئل عن رجل اراد ان يخر دار له فباعها  
 على الفقراء فصدق منها افضل ام الوقف قال تصدق منها افضل من الوقف  
 ولو كانت صنعة فالوقف افضل وذكر ان امرأة من جيران ابى بكر وقف دارا لها  
 فقال لها ابو بكر تريد ان تجعل دارك منزلة قال اردت ذلك فبيعي دارك فاشترى  
 بمنتهى صنعة ثم اجعلها وقف لتصل اليك اجرة الى الابد فقال لا يجوز من وقف  
 الدار ليعمل اليه المنة من الجيران وسئل ابو القاسم عن رجل قال في نوصه جعلت  
 نزل كومي وقف وكان فيه عمار ولم يكن قال يصير الكوم وقفا لا ان ينزل اما يصير  
 وقف بوقف الكوم فصار كموله ووقف كومي بما فيه نزل المنزل وكذلك لو كانت  
 جعلت غلة كذا وقفا وسئل عن رجل وقف صنعة له على ابنه وابنته وارا ادا  
 فتمت وان يرفع لصفيه مزارعة قال لا يجوز قيمته ويبنى ان يرفع جميع ذلك مزارعة  
 واهوه وليس احد من ارباب الموقوف عليهم ان يعقد على شيء من ذلك مزارعة وذلك  
 الى الغنم وسئل ابو نصر عن رجل وقف ارضه ثم ان الغنم خاف عليها فغلبه من وارث  
 او من سلطان ايديهم وصدق بمنتهى قال روى عن ابو يوسف رحمه الله قال  
 هذا قال اذا خاف الغنم فله ان يبيع ويصدق بمنتهى قال الفقيه رضي الله  
 لا يبعين هذا القول لان هذا من جرح من ملك الايديين فكيف يباع وسئل  
 ابو بكر عن رجل كان عليه ديون فوقف صنعة له تساو عشرة الفا فصد منها  
 الى الماطلة وشرط صرف غلاتها الى مسافعه وهدى اليهود على فلاسه قال

الوقف جائز وقد حرج بذلك عن ملكه. وان حلف ان لا مال له فهو باطل في عينه  
 فان فضل عن قوته من غلته شي فليغرم ان ياخذوه قال ابو بكر اذا قال الرجل  
 في موصيه استروا من غلة دارتي هذه كل شهر بعشرة دراهم خبز او فزوقا على المساكين  
 قال غنة المداير بضم واو وقفه ووقفه دارتي هذه بعد موتي وسئل  
 ابو بصير عن رجل استأجر ارضا موقوفة وبني فيها حائوتا هل يجوز لغيره ان يزيد  
 على الغلة ويخرج من هذا الحائوت او يوسر برفع بنايه عن هذه الارض قال  
 ان اجاز كل شهر فكل شهر فليقيم فتح اجارته واجارته فان كان لا فاما لا يصح  
 رفعه بالوقف رفعه المستأجر اذا فسخ اجارته وان كان قطع بنايه بغير الارض  
 اصرازا بينا فليقيم ان اجاز من غلته ثمة ذلك فبقي البناء وقفا على الارض وسئل  
 ابو بصير عن رجل اشترى من غلة المسجد للمسجد غلة هل يجوز له ان يفتي محمد بن سلمة  
 في خان الصغار ان ياشترى من غلة مسجد الحاج والخذ غلته له قال غلته  
 رضي الله عنه هذا السحان والقباس ان لا يجوز ويمنع ان يشترى به ذن القاضي  
 ولو اشترى باغلة حائوتا او دارا يستغل ويباع عند الحاجة هذا الاقرب الي  
 الجواز ذكر هذه المسائل في الفتاوى وضمنه. وان اراد استرا بخلات الوقف صنفه  
 يكون موقوف على سبيل الوقف الاول قال الحاكم احمد السمرقندي في شروطه  
 وقعت هذه المسئلة في زماننا فلم يوجد لها رواية فقال بعضهم يطلق القاضي  
 ذلك استرا بما لا يفي عند القيمة من مال الغلات فيجوز فيكون موقونا على  
 سبيل الوقف الاول ثم انفقوا على ان المتولي خاص ولا يصح استرا بما يشترى  
 له لانه انما يصح استرا على الوقف ما يكون منه عمار الوقف والمسترا دغلا  
 فاما ان يكون وقفا على لكن السبيل فهذا وقف اخر لان مصالح الوقف الاول  
 الاخرى ان غلته تصرف الى عماره فغنتها وما فضل يعرف الى مصارف الوقف الاول  
 فاحسن لو انعمه وزادوا ان الوقف كان اذن في استرا مثله من فضل غلته  
 فيكون وقفا على سبيل الاول. ولو باع الوقف بالطلاق القاضي فالحال  
 في جواز ان يقول في صدك الوقف كان استرا الفهم من غلة الوقف ولم يوقفه  
 بعد او يقول كان لم يجمع شرائط النعمة فزاي القاضي الاطلاق في بيعه  
 والاعذار كثيرة فاحسن ان يقول من شرط الوقف ان يستبدل به اذا راي  
 الاستبدال خيرا وارحمي الوقف في العقب وانفع له في الدنيا ذكرها الحاكم  
 ايضا في شروطه. ولو كان يتولى الوقف اخر دار الوقف ثم مات قبل مضي  
 المدة كان القياس ان يبطل الاجاز لان المتولي كالمالك في الولاية والعقد وفي  
 الاستحسان ان لا يفسد لان الاجازة للمعترا فموتته بمنزلة موت  
 الوكيل وسئل ابو بكر رحمه الله عن رجل بى في ارض الوقف او يصبغ بها

او غلقا ان يوي حين فعل انه الموقوف فانه يصير وقفا وان لم يوي لا يصير  
 وقفا وقال كان ابو بصير يقول لا يصير وقفا بوي او لم يوي لان وقف  
 البناء وحده لا يجوز وقال الفقهاء رضي الله عنه ويقول ابي بكر اذا كان البناء  
 يصير وقفا على وجه البيع والله اعلم ذكرها في الفتاوى الفقهاء المذكور في  
 هذا الكتاب من اوله الى اخره مطلقا وهو الفقهاء ابو الليث السمرقندي  
 رضي الله عنه والمخرج بين قول المشايخ الذين اوردت اقول في هذا هو انصافا  
 رحمهم الله وعن جميع ائمة الدين والله اعلم بالصواب والله المراجع والمآب  
 ثم الكتاب الحمد لله الذي جعله في وعونه وحسن

توقيفه وصحان الغزاع من نسخة.

في يوم الجمعة المبارك رابع.

عشر شهر رمضان المعظم.

قدرة وحرمة.

من شهر.

بلا وسر.

وعلما.

من حلة احسان الله الكريم على عبده  
 هذا الكتاب الجليل انشاء الله تعالى وقبول  
 ومع قدر الوسخ وقبيل ياتي باليات  
 العالي عن القاهر وقبيل ياتي باليات  
 من شمع وحسن والى

سكت  
 (حسب جدار بيت الحسيني)

رحمة الله تعالى  
 هدية من الامير شيخ الوصية

على جدار  
 ١٢٢٧